

المركز العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية
المعهد العالي للعلوم الإنسانية
العلوم الاجتماعية



علاقة الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة بانحراف الأحداث

دراسة تطبيقية على الأحداث المودعين بوحدي الرعاية الاجتماعية الشاملة
للأحداث في كل من اماره أبوظبي و اماره الشارقة من دولة الامارات العربية المتحده
مشروع بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في مكافحة الجريمة

إعداد

النقيب نجم عبدالله سيار الحوسني

إشراف

الأستاذ الدكتور / رايح عبدالرحمن حروش

رئيس قسم البحث العلمي بالمركز العربي للدراسات الإنسانية والتدريب

{ انحصار ١٤٦٥ هـ - ١٩٩٤ م }

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الله تعالى :-

" ربُّ هبْ لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء "

"سورة آل عمران " الآية <38>

قال الله تعالى :

" يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وتوعدا الناس
والحجارة "

" سورة التحريم " الآية <6>

من ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول :-

(كلكم راج وكلكم مسؤول عن رعيته : الإمام راج ومسؤول عن رعيته
، والرجل راج في أهله ومسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها
ومسؤولة عن رعيتهما ، والخادم راج في مال سيده ومسؤول عن رعيته
وكلكم راج ومسؤول عن رعيته)

" متفق عليه "

(ش ك ر و ت ق د ي ر)

قال الله تعالى :-

< لأن شكرتم لأزيدنكم > لذلك فاحمد الله واشكره سبحانه وتعالى الذى امدنى بعونه وتوفيقه على إتمام دراستى وإعداد هذه الرسالة . ولايسعنى فى هذا المقام إلا أن اتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لاستاذى الدكتور/ رابع عبدالرحمن حروش فقد اعطاني من وقته الثمين ومن علمه الغزير ما مكنني من مواصلة هذا العمل العلمي وإخراجه الى حيز الوجود ، وقد كان لارشاداته وتوجيهاته أثر كبير على تكويني العلمي ، وإننى أقر فى هذا المقام انه لولا العطاء الجم والجهود المضني الذي قدمه لي استاذي الفاضل لما كان فى وسعي أن أتحمل مسئولية هذا العمل ، فله علي الوفاء ومن الله خير الجزاء

ولايفوتني فى هذا المقام ايضاً أن اتقدم بوافر شكري وعظيم إمتناني الى كل من سعي لإكمال دراستى بالمعهد العالي للعلوم الامنية بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب بالرياض واخص بالشكر: -

معالي الفريق الدكتور/محمد سعيد البادي وزير الداخلية بدولة الامارات وسعادة العميد/صقر غباش وكيل وزارة الداخلية وسعادة العميد/هلال سعيد الوكيل المساعد لشئون الجنسية والهجرة وسعادة العقيد/على الشامسي مدير عام الجنسية والهجرة وسعادة العقيد/ حسن ابراهيم العيسى مدير عام التخطيط والتطوير بوزارة الداخلية

ثم اتوجه بالشكر ايضاً الى الاصدقاء الذين كان لهم فضل التعاون معي فى إنجاز الدراسة الميدانية ، واخص بالشكر الاستاذ الدكتور/ ناصر ثابت - الاستاذ بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، والاستاذ سالم عامر النهدي مدير الوحدة الشاملة لرعاية الاحداث فى ابوظبى والاستاذ / عبيد غانم - مدير الوحدة الشاملة لرعاية الاحداث بالشارقة ، وجميع الاخوة والاخوات العاملين بالوحدتين من اخصائيين اجتماعيين ومشرفين وباحثين

ولايفوتني أن اتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساعد فى إخراج هذا البحث سواء عن طريق التشجيع والحفز المعنوي أو عن طريق الإسهام الفكري ، ولكل من مد لنا يد العون والمساعدة حتى إتمام هذا البحث

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
المعهد العالمي للعلوم الأمنية
برنامج

قرار لجنة رسالة ماجستيرها الختامية

لجنة مناقشة رسالة الماجستير من الطالب: **محمد عبد الله - سار الجوسري**

بمناقشة: **علاقة التلويح الإلكترونية بالانتماء إلى الإرهابية في العراق** وذلك
بدون اللجوء إلى المحاكم الختامية: **تقرر ما يلي**

اجازة الرسالة المقدمة من الطالب: **محمد عبد الله - سار الجوسري**
بمناقشة: **علاقة التلويح الإلكترونية بالانتماء إلى الإرهابية في العراق**
في صيغتها الختامية، وقبولها كمتطلب تكميلي من متطلبات
للحصول على درجة الماجستير في.

توقيع أعضاء اللجنة



[Handwritten signature]

الاسم: **د. ربيع محمد** التوقيع:

[Handwritten signature]

الاسم: **د. محمد الزبيد السكر** التوقيع:

[Handwritten signature]

الاسم: **د. عثمان الحارث** التوقيع:

رئيس
قسم
تطوير
الدراسات



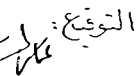


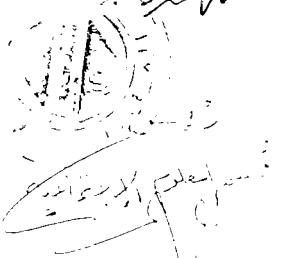
المركز العربي للدراسات الإسلامية والتدريب
المعهد العالمي للعلوم الإسلامية
برنامج

لجنة مناقشة الرسالة المقدّمة من الطالب: محمد عبد الله سيار الحوسبي
بمقر: مديرية التعليم الإيماني للإمامية في الأوسر - آحراب الأهرات
بمقراتة الرسالة في (٣/٢/١٤١٥ هـ الموافق ٢٠/٨/١٩٩٤ م) قد أوصت بما يلي :-

- ⊗ إجازة الرسالة كسahi
- إجازة الرسالة بعد إجراء التعديلات المرفقة
- عدم إجازة الرسالة

توقيع أعضاء اللجنة

الاسم: د. رابع جبرورم الاسم: د. محمد الأوسر الاسم: د. عماد الح
التوقيع:  التوقيع:  التوقيع: 



فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	مقدمة
٧	الفصل الاول : الإطار المنهجي للبحث
٨	(١) مشكلة البحث
١١	(٢) تساؤلات البحث
١٢	(٣) أهمية البحث
١٤	(٤) أهداف البحث
١٥	(٥) فروض البحث
١٦	(٦) مجال وحدود البحث
١٧	(٧) مصطلحات البحث
٢٣	(٨) الدراسات السابقة
٣٧	الفصل الثاني: الخلفية الاجتماعية الإقتصادية للأسرة وعلاقتها بانحراف الأحداث
٣٨	المبحث الاول :- نظريات الانحراف والخلفية الاجتماعية الإقتصادية للطبقة
٥٣	المبحث الثاني:- عوامل التفكك الاسري وعلاقتها بانحراف الأحداث .
٦٦	الفاصل الثالث:-التغيرات الاجتماعية الإقتصادية وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة
٦٧	المبحث الاول :- تأثير التغيرات الاجتماعية الإقتصادية على الاسرة في مجتمع الإمارات .
٦٨	أولاً : الاسرة في دولة الإمارات قبل النفط
٧٣	ثانياً : التغيرات الاجتماعية الإقتصادية

- ٧٤ ثالثاً : التغيرات الإجتماعية الإقتصادية مابعد النفط فى الإمارات .
- ٧٤ (١) التغير الإقتصادي مابعد النفط
- ٧٧ (٢) التغير الإجتماعي مابعد النفط
- ٨٢ المبحث الثاني :- اختلال التركيبة السكانية واثرها على انحراف الاحداث .
- ٨٥ (١) الهجرة الوافدة وتأثيرها على التركيبة السكانية لمجتمع الإمارات .
- ٨٩ (٢) علاقة الهجرة وحركة السكان بظاهرة انحراف الاحداث .
- ٩١ (٣) الصراع الثقافي الناتج عن اختلال التركيبيية السكانية وتأثيره على إنحراف الاحداث .
- ٩٧ **الفصل الرابع -١- حجم وتطور مشكلة انحراف الأحداث فى الإمارات العربية المتحدة وسبل الوقاية التى تبذلها الدولة**
- ٩٨ المبحث الاول :- حجم وتطور مشكلة انحراف الاحداث فى الإمارات .
- ٩٨ (١) جرائم الاحداث من واقع الاحصائيات الجنائية الرسمية
- ١٠٨ (٢) أهم الظروف والعوامل المسببة للانحراف فى الإمارات
- ١١٦ (٣) الملامح العامة لظاهرة انحراف الاحداث فى الإمارات
- ١٢٤ المبحث الثاني:- الجهود التى تبذلها الدولة لإحتواء مشكلة انحراف الاحداث
- ١٢٤ (١) رعاية الدولة للاحداث المنحرفين
- ١٣٠ (٢) الإجراءات المتبعة فى معاملة الاحداث المنحرفين
- ١٣٥ (٣) ملاحظات عامة حول الجهود المبذولة والإجراءات المتبعة

رقم الصفحة	الموضوع
١٤١	الفصل الخامس، الإجراءات المنهجية للدراسة
١٤٣	(١) منهج البحث
١٤٥	(٢) تحديد مجتمع البحث وحجمه
١٤٦	(٣) أدوات جمع البيانات
١٥١	(٤) المقاييس الإحصائية
١٥٢	(٥) خصائص العينة
١٦٦	الفصل السادس،- نتائج البحث الميداني
١٦٧	(١) تحليل وتفسير البيانات
١٩٧	(٢) ملخص النتائج
٢٠٠	(٣) توصيات ومقترحات البحث
٢١١	مراجع البحث
٢١٨	ملاحق البحث
٢١٩	الملحق الاول : - الإستمارة
٢٢٨	الملحق الثاني:- القانون الإتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٦ م . فى شان الاحداث الجانحون والمشردون بدولة الإمارات العربية المتحدة .

(د)

(قائمة الجداول)

الصفحة	رقم الجدول
٨٤	(١) سكان الإمارات العربية المتحدة خلال الاعوام (١٩٠٤ - ١٩٥٠ - ١٩٦٨)
٨٤	(٢) نمو سكان الإمارات من عام ١٩٦٨ - ١٩٨٠م
٨٥	(٣) معدل نمو سكان الإمارات حسب الجنسية خلال الفترة من عام ١٩٦٨ - ١٩٨٠م
٨٦	(٤) تطور عدد السكان بدولة الإمارات حسب الجنس خلال الفترة من عام ١٩٦٨ - ١٩٨٥م
٨٨	(٥) حجم الجاليات الأجنبية في دولة الإمارات والمواطنين ومعدل الزيادة خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠م
١٠٢	(٦) أ- ب الاحداث المنحرفين حسب نوع الجريمة خلال الاعوام من ١٩٧٥ - ١٩٩٠م
١٠٦	(٧) عدد الاحداث المنحرفين بدولة الإمارات حسب الجنسية موزعين على الإمارات من عام ١٩٧٩ - ١٩٨٤م
١٠٧	(٨) عدد الاحداث المنحرفين بدولة الإمارات حسب الجنسية موزعين على الإمارات من عام ١٩٨٥ - ١٩٩٠م
١١٨	(٩) اعمار الاحداث الذين اودعوا بالوحدة الشاملة للرعاية الإجتماعية بالشارقة خلال عام ١٩٩٣م
١١٩	(١٠) عدد الحالات الواردة الى الوحدة الشاملة للرعاية الإجتماعية بالشارقة خلال عام ١٩٩٣م
١٢١	(١١) عدد الحالات الواردة للوحدة الشاملة بالشارقة حسب الظروف الاسرية خلال عام ١٩٩٣م
١٢٢	(١٢) جرائم الاحداث المالحين الى وحدة الرعاية الإجتماعية الشاملة بالشارقة خلال عام ١٩٩٣م
١٥٢	(١٣) توزيع افراد مجتمع البحث (الاحداث المنحرفين) حسب السن
١٥٣	(١٤) " " " " " " مكان الميلاد
١٥٤	(١٥) " " " " " " الحالة التعليمية

١٥٥	توزيع افراد مجتمع البحث (الاحداث المنحرفين) حسب الجنس السابقة	(١٦)
١٥٥	العالة المهنية والمهنة	(١٧)
١٥٦	العالة الدراسية	(١٨)
١٥٧	اسباب ترك الدراسة	(١٩)
١٥٨	الوضع السكني	(٢٠)
١٥٩	الحي السكني	(٢١)
١٦٠	نوع المسكن	(٢٢)
١٦٠	ملكية المسكن	(٢٣)
١٦١	عدد غرف المسكن	(٢٤)
١٦٢	ولي الامر	(٢٥)
١٦٣	اسباب دخول الحدث للوحدة	(٢٦)
١٦٤	عدد مرات دخول الحدث	(٢٧)
١٦٥	عدد القضايا التي دخل بسببها الاحداث الوحدة	(٢٨)
١٦٧	الجنسية العالية للوالدين	(٢٩)
١٦٨	الجنسية السابقة للوالدين	(٣٠)
١٦٩	عدد مرات زواج الوالدين	(٣١)
١٧١	اعمار الوالدين	(٣٢)
١٧٢	العالة التعليمية للوالدين	(٣٣)
١٧٣	ترتيب الحدث بين اخوانه	(٣٤)
١٧٤	عدد افراد الاسرة	(٣٥)
١٧٥	العلاقة بين الوالدين	(٣٦)
١٧٦	شجار الوالدين	(٣٧)
١٧٦	شجار الوالدين امام الحدث	(٣٨)
١٧٧	معاملة الوالدين للحدث	(٣٩)
١٧٨	الفترة التي يقضيها الحدث في المنزل	(٤٠)
١٧٩	الفترة التي يقضيها الحدث مع والده	(٤١)
١٨٠	عودة الاب الى المنزل ليلاً	(٤٢)

رقم الجدول	الصفحة
(٤٣)	توزيع افراد مجتمع البحث (الاحداث المنحرفين) حسب إهتمام الوالدين بالحدث ١٨١
(٤٤)	قيام الاب بواجباته الاسرية ١٨٢
(٤٥)	قيام الام برعاية ابنائها ١٨٣
(٤٦)	السوابق الجنائية للوالدين ١٨٣
(٤٧)	تأثير عمل الاب على رعاية الاسرة ١٨٤
(٤٨)	تأثير زواج الاب من زوجة اخرى على رعاية الحدث ١٨٥
(٤٩)	الدخل الشهري للأسرة ١٦٥
(٥٠)	مهنة الاب ١٨٧
(٥١)	مهنة الام ١٨٨
(٥٢)	مدى كفاية مصروف الحدث اليومي ١٨٩
(٥٣)	مدى حاجة الحدث الى النقود ١٩٠
(٥٤)	عدد الوجبات اليومية التي يتناولها الحدث خارج المنزل ١٩٠
(٥٥)	مدى توفر وسائل الترويح بالمنزل ١٩١
(٥٦)	عدد مرات سفر الحدث الى الخارج ١٩٢
(٥٧)	الدخل الإضافي للأسرة ١٩٢
(٥٨)	مدى تلقي الاسرة للاعانات الإجتماعية ١٩٣
(٥٩)	عدد الخدم بمنزل الاسرة ١٩٤
(٦٠)	مدى توفر متطلبات الاسرة اليومية ١٩٤
(٦١)	مدى قدرة الاسرة على توفير إحتياجاتها ١٩٥
(٦٢)	مدى كفاية دخل الاسرة لتوفير متطلباتها المعيشية ١٩٦

مقدمة :

لقد شاع إستعمال مصطلح إنحراف الاحداث أو جنوح الاحداث على نطاق واسع منذ منتصف هذا القرن لاغراض علمية أو عملية ، والذي إنبتق فى الواقع عن ترجمة المصطلح المعروف Delinquency والذي يعنى فى اللغة التقصير أو الاهمال أو الاثم أو الإنحراف أو تلك النزعة السيكولوجية نحو الجنوح أو إنتهاك القانون (١)

والإنحراف هو مصطلح إجرائى مستحدث افرزه القانون الجنائى المعاصر أو دعت اليه حاجة العلم والعلماء لوضع إطار منهجى جامع شامل يضم مجموعة الانماط السلوكية التى تصدر عن طائفة من الاشخاص خلال مرحلة زمنية محددة من عمرهم تسبق مرحلة البلوغ ، وهى تشمل ثلاث مراحل متعاقبة ، هى مرحلة الطفولة Childhood ومرحلة المراهقة Adolescence ومرحلة الشباب Youth (٢)

وإذا كانت المجتمعات القديمة والوسيطه لم تكن ظاهرة إنحراف الاحداث فيها تشكل مشكلة إجتماعية ذات خطورة ، إلا أن معدلات الجرائم التى بدأ يرتكبها الاحداث والاطفال منذ منتصف هذا القرن اثارت قلق غالبية المجتمعات المعاصرة بشكل أدى الى إتخاذ بعض الإجراءات للتصدى لهذه الظاهرة ومحاولة التقليل من مضاعفاتها أو التخفيف من اخطارها ، فالواقع ان مجتمعات اليوم بدأت تواجه الكثير من التحديات العصرية التى افرزتها التغيرات الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية التى اضعفت وظيفه المؤسسات التقليدية العاملة فى ميادين الضبط الإجتماعي كالاسرة والمدرسة والحي ... الخ

ومن النتائج التى توصلت اليها بعض الدراسات الميدانية فى مجال إنحراف الاحداث إن جميع الاطفال يسلكون سلوكاً غير متوافق فى وقت من الاوقات ولكن قلة قليلة منهم هى التى تتخذ بحقها الإجراءات الرسمية التى تؤدى إلى وصفهم بالاحداث المنحرفين . وغالباً مايشير علماء الجريمة والإجتماع الى أن هناك إختلاف واضح بين إنحراف الذكور وبين إنحراف الإناث وذلك من الناحيتين الكمية والنوعية ، كما يشير العلماء الى ظاهرة اخرى وهى ان

الأطفال المنحرفون يعيشون في المدن الكبيرة وينشأون في أحياء فقيرة متخلّفة ذات خصائص ثقافية وإقتصادية وبيئية غير مناسبة . كما ظهرت دراسات علمية جديدة تؤكد دور التلفزيون وما يقدمه من برامج تتضمن مشاهد العنف والجريمة في نشوء الانحراف وتطوره لدى الأطفال

والواقع أن هذه الفرضيات والمقولات لاتعد اولا تشكل الإطار الكامل لتفسير إنحراف الأحداث ، بل ان هناك المئات من الفرضيات العلمية الأخرى التي تركز على الجوانب الشخصية والبيئية في تفسيرها لعوامل إنحراف الأحداث بوصفها تسهم في تكوين وتطور الإنحراف ، لذلك إقتصر الباحث في دراسته على حقل علمي رئيسي بإعتباره من الحقول الأكثر أهمية وشيوعاً بين علماء الإجتماع والجريمة والنفس والاكبر إرتباطاً بغالبية النظريات العلمية المفسرة لإنحراف الأحداث وهي الأسرة التي تعتبر المؤسسة الأولى المسئولة عن تطوير شخصية الطفل من النواحي الجسمانية والإجتماعية والنفسية والعقلية والوجدانية والروحية والاخلاقية والدينية

فالأسرة تشكل منبع خبرات الطفل الأولى التي ينطلق منها الى حياة البالغين والى مواجهة المجتمع الكبير ومن الأمور التي تحظى بإجماع شبه تام ، إن وضع الأسرة التي تحتضن الطفل يلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في رسم الإطار العام لشخصية هذا الطفل ، وكذلك يمثل الوضع الأسري مكانة أساسية في دراسة ظاهرة إنحراف الأحداث

وإذا كان للأسرة مثل هذا الدور الوظيفي الكبير في بلورة سلوك الطفل و تنمية شخصيته سواء كانت سوية أم غير سوية ، فإنها تصلح أن تكون ذلك النموذج المناسب لفحص ظاهرة إنحراف الأحداث من الناحية العلمية بإعتبار أن الأسرة تعكس مجموعة من المفاهيم والمتغيرات البيئية والإجتماعية والإقتصادية والنفسية التي يمكن ان تساعد الباحث على كشف طبيعة مشكلة إنحراف الأحداث فهي المحور الرئيسي الذي تنبعث منه جميع المتغيرات الثقافية والإجتماعية والإقتصادية وغير ذلك من المتغيرات الأخرى ذات الأهمية في دراسة ظاهرة إنحراف الأحداث والأسرة كحاضن طبيعي للطفل تشكل مركز الربط بين البعد الإقتصادي من جهة وبين البعد الإجتماعي من شخصية الطفل من جهة أخرى ومن خلال التفاعل بين هذين البعدين يتكون لدى الطفل الإستقرار والتوازن النفسي

ولو تفحصنا نتائج أغلب الدراسات ذات العلاقة لوجدنا ان للظروف الاسرية دوراً بارزاً واسباسياً فى إنحراف الأبناء أو الوقاية من ذلك الإنحراف . . وتأتى أهمية هذه الدراسة (علاقة الخلفية الإجتماعية الإقتصادية للأسرة بإنحراف الاحداث) على إعتبار أن البنية الاسرية لها علاقة بتوليد الانحراف لدى ابنائها ، فالبنية الاسرية تظهر على اشكال مختلفة ومتباينة وان الخصائص العامة التى تتسم بها بعض الاسر والتى تعيش اوضاع وظروف داخلية معينة متصلة بالجوانب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للأسرة ، لها علاقة بظهور الإنحراف لدى اطفالها فالأسرة التى تعيش اغتراباً مادياً أو معنوياً فى المجتمع ، والإغتراب المادى كأن تعيش الاسرة فى احياء هامشية فى المجتمع وتؤدي نشاطات إجتماعية هامشية أي ليس لهذه النشاطات أي مردود إيجابى على الحياة فى المجتمع والإغتراب المعنوي . يتجسد عندما تظهر الاسرة بمظهر الكيان الإجتماعى العاجز عن الالتزام بالمتطلبات الإجتماعية ، والتى تحكم وتوجه حركة التفاعل بين افراد المجتمع وتحكم عملية الانغراس الإجتماعى لافراد المجتمع فى بنية المجتمع وتربته فإن هذه الاسرة تصبح عاجزة عن القيام بواجبات التربية السليمة والتغلب على إنحراف اطفالها

وإذا تميزت علاقة الاسرة بالمجتمع بالشك والحذر أو النفور والخوف أو الدونية ، وإذا ما بنيت علاقة الاسرة بالمجتمع على اسس سلبية كالتجنب والتهرب فإن ذلك سيكون ذا مردود سلبي على تنشئة الابناء لانهم سينشئون تحت ظلال الغربة والعزلة المعنوية والمادية ويرزحون تحت عار الوصمة الإجتماعية التى ستلاحقهم ، مما يؤدي بالتالى الى فقدان القدرة على الإندماج والتفاعل الإجتماعى ، وبالتالي يكونون اقرب الى الإنحراف منهم الى السواء

كما أن الاختلال الموجود فى تنشئة الاطفال وعملية دمجهم بالمجتمع ، حيث نجد أن بعض الاطفال ، ومنذ صغرهم يتعرضون لاضاع تربوية سيئة كعدم تمتعهم بالرعاية الصحية الكافية ، اما من قبيل العجز عن الرعاية أو الإهمال بكل صوره ودوافعه أو القسوة والنبيذ ، وبالتالي عدم قدرتهم على التكيف الإجتماعى باسسه ونماذجه المختلفة

كما ان اضطراب صورة الاب أو الام فى الاسرة نتيجة الاسباب المختلفة من العوامل المهمة التى تميز اسرة عن غيرها ، فالنماذج الابوية مختلفة ومتفاوتة من عجز الى حضور هزيل أو نبذ أو قسوة عنيفة أو رعب وبطش وتهديد لافراد الاسرة الى حضور مثالي متزن فاعل حيث نجد بعض الاباء النابذيين لاولادهم أو لزوجاتهم أو لكليهما متخلين عن مهامهم كآباء متجاهلين

الدور الملقي على عاتقهم ، نحو افراد الاسرة ، منصرفين الى الملذات والشئون الفردية الخاصة

وقد يكون حضور الاب حضوراً رمزياً ، وغياباً في الدور المطلوب فيه والغياب قد يكون مادياً كما هو الشأن في حالات الطلاق أو السفر أو الوفاة أو قضاء معظم وقته خارج المنزل لاسباب مختلفة ، وقد يكون غياباً معنوياً : تاركاً امور الاسرة على الام أو الابن الاكبر ومنهمكاً هو في اعماله الخاصة بحجة توفير الموارد المالية للاسرة

وقد نجد بعض النماذج الاخرى من الابهاء .. مثل الاب الذي يتمتع بعلاقة جيدة بأفراد اسرته ، ولكنه يشكل ، بالنسبة لهم نموذجاً غير سوي ، فالابناء في مثل هذه الاوضاع يفقدون فرصة نمو قدراتهم على إقامة علاقات إيجابية مع الاخرين ويفقدون القدرة على تمثيل المعايير الإجتماعية التي تحكم سلوك الافراد ، مما يجعل الابناء يقعون فريسة سهلة لنزواتهم ورغباتهم غير السوية فلذلك نجد أن إنحراف الاحداث يشمل جميع الفئات والطبقات الإجتماعية وليس الطبقات الفقيرة حسب مايشاع أو ماتشير اليه الإحصائيات الجنائية الرسمية التي تشير الى انحراف ابناء الطبقات الفقيرة التي تعيش في مناطق متخلفة، إلا أن هناك انحراف فعلي يشيع حدوثه اليوم بين اطفال الطبقات الغنية والمتوسطة وفي مناطق سكنية غير متخلفة من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية ، وان مثل هذه الظاهرة تؤكد على عدم قدرة بعض الاسر على تنشئة اطفالها تنشئة إجتماعية سليمة سواء كانت الاسرة غنية أو فقيرة

وعليه فإن الاهداف الاساسية من هذه الدراسة هي :-

١) علاقة الخلفية الإجتماعية الإقتصادية للاسرة بظاهرة إنحراف الاحداث ، وذلك من خلال المتغيرات التالية :-

- أ) العلاقة بين إختلاف جنسية الوالدين وإنحراف الاحداث
- ب) العلاقة بين جنسية الوالدين السابقة واصلها القومي وانحراف الاحداث
- ج) العلاقة بين تعدد الزوجات للاب وانحراف الاحداث
- د) العلاقة بين عدم تناسب اعمار الاب والام وانحراف الاحداث
- هـ) العلاقة بين إرتفاع أو إنخفاض دخل الاسرة وانحراف الاحداث
- و) العلاقة بين طبيعة عمل رب الاسرة وانحراف الاحداث

٢) التعرف على بعض العوامل الإجتماعية والإقتصادية المتصلة بالاسرة التي قد تقف وراء ظاهرة انحراف الاحداث فى مجتمع الإمارات من خلال التساؤلات التي تثيرها الدراسة

٣) المساهمة فى استكشاف معالم الطريق امام الباحثين والدارسين المهتمين بدراسة هذه الظاهرة أو غيرها من الظواهر المرتبطة بها فى مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة

٤) القاء الضوء على حجم ظاهرة انحراف الاحداث فى مجتمع الإمارات ومدى تطورها وخطورتها لتعيين المسئولين والمختصين فى إعادة تقييم برامجهم الاصلاحية المتعلقة بهذه الظاهرة

٥) الخروج بتوصيات واقتراحات تساعد متخذي القرار من الجهات المعنية لعلاج هذه الظاهرة أو التقليل من حدتها وخطورتها

وقد تم ذلك من خلال دراسة ميدانية قام بها الباحث على الاحداث المنحرفين فى وحدات الرعاية الشاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة وقد إتمد الباحث فى دراسته هذه على منهج المسح الإجتماعى والمنهج الوصفي عن طريق التحليل السببي وإستخدام الاستمارة والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات من المبحوثين ، وكان ضروري أن يستخدم الباحث فى بحثه بعض وسائل الإيضاح الهامة والتي أصبحت من أهم ماتتميز به البحوث الإجتماعية و من هذه الوسائل التي استعان بها الباحث : الجداول الإحصائية لجمع وعرض النتائج بصورة مركزة واضحة

وقد وجه مسار هذه الدراسة محاولة البحث عن إجابة لستة تساؤلات اساسية بلورت ستة فروض رئيسية كانت دراستنا هذه معنية بالكشف عن مدى صحة هذه الفروض أوخطئها لذلك فقد بدأنا هذا البحث بفصل عن (الإطار المنهجي للبحث أو هو عبارة عن سرد لمشكلة البحث وأهميتها وتساؤلاتها واهدافها وفروضها ومصطلحات البحث ومجاله وحدوده ، والدراسات السابقة حول مشكلة البحث

ويتناول الفصل الثاني (الخلفية الإجتماعية الإقتصادية للاسرة وعلاقتها بانحراف الاحداث) ، وقد جاء فى مبحثين أولهما عن نظريات الإنحراف والخلفية الإجتماعية الإقتصادية للتطبيق ، والمبحث الثاني عن عوامل التفكك الاسري وعلاقتها بانحراف الاحداث

وأما الفصل الثالث وهو بعنوان (التغيرات الإجتماعية والإقتصادية وعلاقتها بظاهرة انحراف الاحداث فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، فقد جاء فى مبحثين أولهما تناول تأثير التغيرات الإجتماعية والإقتصادية على الاسرة فى مجتمع الإمارات والمبحث الثاني تناول إختلال التركيبة السكانية وأثرها على إنحراف الاحداث

ويعرض الفصل الرابع (حجم وتطور مشكلة إنحراف الاحداث فى الإمارات العربية المتحدة وسبل الوقاية التى تبذلها الدولة) ، وقد جاء ايضاً فى مبحثين ، أولهما حجم وتطور مشكلة إنحراف الاحداث فى الإمارات ، وثانيهما الجهود التى تبذلها الدولة لإحتواء مشكلة انحراف الاحداث

أما الفصل الخامس وهو بعنوان (الإجراءات المنهجية للدراسة) فقد عالج طريقة إجراء البحث وادوات جمع البيانات وطرق جمع البيانات وكيفية تحديد مجتمع البحث وحجمه وخصائص مجتمع البحث

أما الفصل السادس وهو بعنوان (نتائج البحث الميداني) وقد تناول أهم وابرز خصائص العينة ثم النتائج المتعلقة بالخلفية الإجتماعية لاسر افراد العينة ونتائج الفروض التى افترضها الباحث فى هذا المجال ثم النتائج المتعلقة بالخلفية الإقتصادية لاسر افراد العينة ونتائج الفروض التى افترضها الباحث فى هذا المجال واخيراً التوصيات والمقترحات

(الفصل الاول)

(الاطار المنهجي للبحث)

- | | | | |
|-------|------------------|-------|------------------|
| (١) | مشكلة البحث | (٢) | تساؤلات البحث |
| (٣) | اهمية البحث | (٤) | اهداف البحث |
| (٥) | فروض البحث | (٦) | مصطلحات البحث |
| (٧) | مجال وحدود البحث | (٨) | الدراسات السابقة |

تعتبر الاسرة هي نواة المجتمع اذا صلحت صلح المجتمع كله واذا فسدت فسدت المجتمع كله ، فالاسرة تمثل العمود الفقري للمجتمع فهي المسئولة عن تنشئة الاجيال ورعايتهم والاسرة باعتبارها ممثلة المجتمع امام الطفل وناقلة القيم والعادات والتقاليد اليه ، وباعتبارها الجهاز الاول الذى يكشف امكانيات الطفل وقدراته المختلفة باعتبارها المجال الاجتماعى الاول الذى يخبره الطفل ويكتسب عن طريق هذه الخبرة مفهومه عن ذاته وعن العالم ، فهى بذلك المسئول الاول والرئيسي عن تشكيل شخصية هذا الطفل الذى سينمو ليصبح عضواً مسئولاً فى المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به ، فسواء كان صالحاً فيما بعد أم غير ذلك ، فإن الاسرة هى التى وضعت قدميه على بداية أي من هاتين الطريقتين

لقد كان مجتمع الامارات قبل اكتشاف النفط يكاد لايعرف ظاهرة انحراف الاحداث او لايعاني منها على الاطلاق ، فالمشكلة ظهرت وتفاقت بعد ظهور الثروة النفطية ، فقد مر مجتمع الامارات بعد ظهور النفط بمرحلة تحولات وتغيرات سريعة اصاب مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ومن بين ما استهدفته تلك التغيرات الاسرة التقليدية ، فقد كانت الاسرة تعيش على الفطرة والبساطة ولكن مقتضى الحال قد تغير وتغيرت الادوار ووظائف الافراد داخل الاسرة خاصة بعد ان زاد معدل دخل الفرد وارتفع معدل التحضر وازداد عدد سكان المدن نتيجة انتقال اعداد كبيرة من سكان الريف والبادية الى المدينة ونتيجة توافد اعداد ضخمة من العمالة الاجنبية

ونتيجة الطفرة المادية تغير اسلوب المعيشة وتعددت مطالب الاسرة ومتطلبات الحياة وكثرت هموم الاسرة ومشكلاتها وظهرت العديد من المشكلات الاجتماعية مثل ارتفاع نسبة الطلاق وتعدد الزوجات خاصة زواج كبار السن من فتيات صغيرات السن من الدول الآسيوية المجاورة ، كما ظهرت مشكلة خدم المنازل والمربيات الاجنبيات والكثير من الظواهر السلبية التى برزت نتيجة التغيرات الاجتماعية التى اصابته البناء الاجتماعى كتعاطي المخدرات والادمان على الخمر هذا واختلقت الادوار ووظائف الافراد داخل الاسرة ، حيث تأثرت مكانة الاب فى السلطة والتوجيه داخل المنزل نتيجة انشغاله بمتطلبات الحياة العصرية من جهة

واعتماده على الام فى القيام بهذا الدور ومن ثم احوالت الام هذا الدور الى الخادمة الاجنبية او المربية التى شاركت الام فى أهم ادوارها داخل المنزل اضافة الى ذلك عندما تكون هناك اختلافات بائنه فى الشخصية الاساسية لكل من الاب والام وتكون شخصية الام اقوى وتسيطر وتتحكم فى مقدرات المنزل بشكل تام .. فينشأ نوع من النزاع بين الاب والام حول دور توجيه الابناء والسلطة داخل المنزل .وما يضطر الابناء ازاء هذه الضغوط والانفعالات التى يعانوها نتيجة التوتر العنيف بين الوالدين ، والمشاحنات المستمرة التى تضطربهم الى الانتماء والانحياز الى احد الوالدين ، وهذا الانحياز له عواقب سيئة على شخصية الطفل . خاصة اذا كان هناك اختلاف ثقافى بين الاب والام اى ان الاب والام ينتميان الى جنسيات مختلفة ولكل منهما ثقافته المجتمعية المغايرة للآخر . كما ان الطفل تصيبه خيبة امل فى مصدر السلطة والتوجيه المتمثل فى الاب ، وخبية امله فى مصدر الحب والعطف والرعاية ، المتمثل فى الام وخبية الامل هذه تدفعه الى التعويض عن النقص الذى يشعر به ، وقد يكون هذا التعويض من مصادر منحرفة كالإنتماء الى رفاق السوء أو العصابات او التشرد ، حيث يجد الطفل فيها الملاذ ومصادر الاشباع العاطفى الذى حرم منه فى أسرته ، واكثر ما يلاحظ ذلك فى مرحلة المراهقة ، حيث تأثير جماعة الرفاق تأثيراً قوياً على المراهق . وخصوصاً المراهق الذى لديه احساس بالدونية الذى غالباً مايؤدى به هذا الاحساس الى اتباع سلوكيات انسحابية متطرفة وتصيبه بأحباط عميق يعبر عنه بتصرفات عدوانية تجاه المجتمع

كما ان الانحراف قد يكون من الداخل ، حيث تنعدم القدوة ، نتيجة ادمان الاب على شرب الخمر او تعاطي المخدرات او تعليم الاحداث الاكبر سناً لآخوتهم واقاربهم الاصغر سناً تعاطي المخدرات او استنشاق الغراء والغازات المتطايرة . واهملت بعض الاسر القيم الدينية ولم تهتم بتنميتها لدى ابنائها لتكون درعاً واقياً لهم فى ظل وجود ثقافات ومعتقدات مختلفة افرزتها العمالة الاجنبية الوافدة

وبالرغم من هذه التغيرات والطفرة المادية التى يعيشها مجتمع الامارات إلا ان بعض الاسر بقيت على وضعها المادي الامر الذى اشعرها بفقرها مقارنة بغنى غيرها ، مما احدث لديها ولدى ابنائها تصادماً حضارياً أو مايسمى بصراع القيم بين مايعيشه الحدث داخل أسرته ومايراه فى مجتمعه ويسمعه عن حياة الاخرين الذين ينتمون الى اسر ثرية ، مما دفع البعض منهم الى ترك المدرسة والعمل فى

سن مبكرة جداً خاصة وان بعض الجهات الرسمية تستقطب مثل هؤلاء بالرغم من عدم تجاوزهم الخمسة عشر عاماً وقد أدى ذلك الى ابتعاد البعض منهم عن مكان اقامة اسرهم نتيجة ابتعاد منطقة العمل مما جعلهم يقضون معظم ايام الاسبوع بعيداً عن اسرهم دون مساءلة او مراقبة من أحد ، فى الوقت الذى تتوفر لديهم المادة وتوفر وسائل الجذب والاثارة فيجدون انفسهم متورطين فى سلوكيات منحرفة

وعلى الرغم من ان العوامل التى تؤثر فى جناح الاحداث تتشابه فى غالبية المجتمعات ، إلا ان لكل مجتمع ظروفه الخاصة التى تضيف نوعاً من الخصوصية والتميز لهذه الظاهرة فتشير معظم الدراسات الى ان هناك علاقة وثيقة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانحراف الاحداث كما توصلت بعض الدراسات الاخرى الى ان هناك علاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادى للأسرة ونوع التنشئة الاجتماعية ، بحيث اصبح امراً معروفاً ومسلماً به بأنه كلما كان المستوى الإجماعى والاقتصادى للأسرة عالياً كلما كانت التنشئة سليمة وناجحة

إلا أن هذا الامر لاينطبق على بعض الاسر وخصوصاً فى المجتمعات التى حدثت فيها تغيرات إجتماعية واقتصادية سريعة ومفاجئة فكما اسلفنا بأن بعض الاسر فى مجتمع الامارات بالرغم من ارتفاع مستواها الاجتماعي والاقتصادي وتوفر الامكانات المادية لها التى تؤهلها لتنشئة ابنائها تنشئة ناجحة إلا انها تفشل فى تحقيق ذلك بسبب الظروف الاسرية المختلفة التى تعيشها الاسرة والتى يمكن ان نطلق عليها الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة والعوامل المختلفة المؤثرة فى حياتها وحياة ابنائها

ومن هذا السياق المتقدم يمكن التعبير عن مشكلة البحث فى تساؤل رئيسي يطرح نفسه وهو :-

هل هناك علاقة موضوعية بين الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة بظاهرة انحراف الاحداث فى مجتمع الامارات ؟

ومن ثم تأتى هذه الدراسة لكشف النقاب عن علاقة الخلفية الاجتماعية للأسرة بإنحراف الاحداث فى مجتمع الامارات من خلال التساؤلات التالية :-

- ١) هل هناك علاقة بين اختلاف جنسية الوالدين وانحراف الاحداث ؟
- ٢) هل هناك علاقة بين الجنسية السابقة للأسرة واصلها العرقي بإنحراف الاحداث ؟
- ٣) هل هناك علاقة بين تعدد الزوجات للاب وانحراف الاحداث ؟
- ٤) هل هناك علاقة بين عدم تناسب اعمار الوالدين (كبر سن الاب وصغر سن الام أو العكس) وإنحراف الاحداث ؟
- ٥) هل هناك علاقة بين ارتفاع او إنخفاض دخل الاسرة وإنحراف الاحداث ؟
- ٦) هل هناك علاقة بين طبيعة عمل رب الاسرة وانحراف الاحداث ؟

الواقع ان هذه الدراسة تستمد اهميتها من اهمية الموضوع الذى سوف تتعرض له ، فما زالت الاسرة فى مجتمعنا العربى عامة ومجتمع الامارات بشكل خاص من اكثر المنظمات التى تحتاج الى دراسة ، حيث ان كفاية الاسرة فى اداء وظائفها الحيوية فى الضبط والرعاية تتوقف على مدى استقرار العلاقات الاسرية والنفسية والعاطفية بين الوالدين ، حيث ان ضعف الترابط الاسري يطفى عليه جو التوتر النفسى وتزاد فيه حدة الخصومة والكراهية ، ولاشك ان ذلك ينعكس على سلوك الطفل مما يخلق لديه شعور بعدم المبالاة والاكتراث والعدوانية والميل نحو العنف او السلوك المنحرف

ولاشك ان لكل اسرة اسلوبها الخاص فى تربية ابنائها وضبط سلوكهم بالرغم من تساوى بعض الاسر فى مكانتها الاجتماعية والاقتصادية إلا أن اسلوب التربية يختلف فى مظهره ومحتواه من اسرة الى اسرة اخرى فى نفس الموقف ومن طفل الى طفل اخر فى المواقف المختلفة

وتتلخص أهمية هذه الدراسة فى النقاط التالية :-

١) حدث اليوم هو رجل المستقبل وبالتالي فإن الحدث المنحرف او المعرض للانحراف اليوم قد يكون مجرم المستقبل اذا لم يجد العلاج والرعاية الكافية

٢) تشير الاحصاءات الرسمية فى دولة الامارات العربية المتحدة الى ان ظاهرة انحراف الاحداث فى الفترة الاخيرة غدت مشكلة حقيقية يعاني منها المجتمع والمسئولون ، كما اصبحت تقلق رجال الامن والسلطات الرسمية ، وأمست همأ من هموم الرأي العام ، وذلك انها وصلت فى حدتها الى درجة عالية لم تكن عليها من قبل ، حيث انتشرت بين ابناء المجتمع بصورة حيرت الاباء وأولياء الامور ، واصبحت حديث الصحافة فلا تكاد تخلو صحيفة من خبر عن جريمة او اكثر من جرائم الاحداث يضاف الى ذلك انها تطورت فى نوعيتها واساليبها عما كانت عليه من قبل فبجانب جرائم السرقة واللواط والشذوذ الجنسي والاخلال بالآداب العامة .. ظهرت اشكال اخرى من الجرائم الخارقة للقانون مثل القتل والخطف وهتك العرض والإغتصاب ، وإدمان المخدرات

والخمر وسرقة السيارات والسرقة بالاكراه ..بالاضافة الى جرائم اخرى لم يألفها المجتمع مثل ظاهرة استنشاق مادة الغراء ومواد اخرى مثل الكريما وأنواع من ملمعات الاحذية وأنواع من النمل (السمسوم) والغازات المتطايرة .. الخ وبالتالي تبرز حاجة المجتمع لمثل هذا النوع من الدراسات

(٣) ان هذه الدراسة تجمع بين النظرية والتطبيق الميداني وتحاول ان تثير بعض الملاحظات والتساؤلات لابران ضرورة توالي اجراء البحوث الميدانية على اسس علمية سليمة ومخطط لها

(٤) تشير بعض التقارير الصادرة عن الوحدات الشاملة للرعاية الإجتماعية للاحداث المنحرفين بدولة الامارات العربية المتحدة بأن اغلب الاسباب والعوامل المؤدية للانحراف ناتجة عن التوتر داخل الاسرة والطلاق وتعدد الزوجات وافتقاد الاطفال للرعاية والتوجيه او عندما تكون الام من جنسية مغايرة لجنسية الاب والتي غالباً ما تكون من فئة يراها مجتمع الامارات أقل إجتماعياً مما يخلق ذلك لدى الطفل حساسية عالية تجاه رؤيته لوالدته وعلاقته بها امام المجتمع بشكل عام ومن جانب اخر يشعر الطفل بالدونية نتيجة لذلك فى كثير من الاحيان

(٥) لقد اوصت احدى الدراسات المحلية التى قام بها مركز الدراسات والبحوث بشرطة دبي (١) بضرورة دراسة السياسات والإجراءات الواجب إتباعها للتغلب على مشكلة الاحساس بالدونية لدى الاحداث المنحرفين ، فقد ثبت ان تفاقم احساس الاحداث وخاصة المراهقين بالدونية يؤدي بهم الى إتباع سلوكيات انسحابية متطرفة تصيبهم بإحباط عميق يعبرون بتصرفات عدوانية تجاه المجتمع

(٦) لاشك ان هذه الدراسة تتيح اكتشاف اوجه الضعف والقوة فى اساليب التنشئة الإجتماعية التى تقوم بها الاسرة بمجتمع الامارات ومدى ارتباط نقاط الضعف بانحراف الاحداث وبالتالي إقتراح الحلول المناسبة للقضاء على نقاط الضعف

(١) محمد مراد عبدالله - جنوح الاحداث فى دولة الامارات - مركز البحوث والدراسات - القيادة

العامة لشرطة دبي - مجلة التربية العدد ١٠٥ - ١٠٧ ١٩٩٣ ص ٦٨

اهداف البحث :-

تهدف الدراسة الى التعرف على :-

١) علاقة الخلفية الإجتماعية الإقتصادية للأسرة بظاهرة إنحراف الاحداث . وذلك من خلال المتغيرات التالية :-

- أ) العلاقة بين اختلاف جنسية الوالدين وانحراف الاحداث
- ب) العلاقة بين جنسية الاسرة السابقة واصلها العرقي وانحراف الاحداث
- ج) العلاقة بين تعدد الزوجات للاب وانحراف الاحداث
- د) العلاقة بين عدم تناسب اعمار الاب والام وانحراف الاحداث
- هـ) العلاقة بين إرتفاع أو إنخفاض دخل الاسرة وإنحراف الاحداث
- و) العلاقة بين طبيعة عمل رب الاسرة وإنحراف الاحداث

٢) التعرف على بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالاسرة التي قد تقف وراء ظاهرة إنحراف الاحداث في مجتمع الامارات من خلال التساؤلات التي تثيرها الدراسة

٣) المقاء الضوء على حجم ظاهرة انحراف الاحداث في مجتمع الإمارات ومدى تطورها وخطورتها لتعين المسؤولين والمختصين في إعادة تقييم برامجهم الاصلاحية المتعلقة بهذه الظاهرة

- ١) هناك علاقة بين اختلاف جنسية الوالدين وانحراف الاحداث
- ٢) هناك علاقة بين جنسية الاسرة السابقة واصلها العرقي وإنحراف الاحداث
- ٣) هناك علاقة بين تعدد الزوجات للاب وانحراف الاحداث
- ٤) هناك علاقة بين عدم تناسب اعمار كل من الاب والام وانحراف الاحداث
- ٥) هناك علاقة بين إرتفاع أو إنخفاض دخل الاسرة وانحراف الاحداث
- ٦) هناك علاقة بين طبيعة عمل رب الاسرة وانحراف الاحداث

مجال وحدود البحث :-

تتمثل مجالات الدراسة فى ثلاثة مجالات رئيسية هي :-

(١) المجال المكاني :- يمثل المجال المكاني لهذه الدراسة فى وحدتي الرعاية الاجتماعية الشاملة للاحداث المنحرفين فى كل من مدينة ابوظبى ومدينة الشارقة من دولة الامارات العربية المتحدة

(٢) المجال البشري :- ويمثل المجال البشري لهذه الدراسة جميع الاحداث المودعين بوحدتي الرعاية الشاملة للاحداث المنحرفين فى كل من مدينة ابوظبى ومدينة الشارقة واسرهم اثناء فترة اجراء الدراسة الميدانية (جمع البيانات) حيث يودع بتلك الودعتين جميع الاحداث المواطنين ممن يحملون جنسية دولة الامارات وارتكبوا جرائم او مخالفات يعاقب عليها قانون العقوبات او أي قوانين اخرى بدولة الامارات العربية المتحدة وتستقبل الوحدة الموجودة فى ابوظبى الاحداث المنحرفين الحاليين اليها من الجهات المختصة فى كل من اماره ابوظبى ومدينة العين أما الوحدة الموجودة فى الشارقة فيحال اليها الاحداث المنحرفين الحاليين من الجهات المعنية بالامارات الاخرى

وقد كان مجموع الاحداث المودعين بالوحدتين وقت اجراء الدراسة (٢٩) حدثاً

(٣) المجال الزمني :- تم تطبيق الاستمارة على الاحداث المودعين بالوحدتين واسرهم خلال الفترة من ١٩٩٤/٤/٢٣ وحتى ١٩٩٤/٥/١٩ م

١) الحدث :-

تتباين تعاريف هذا المصطلح حسب تخصص من يقوم بتعريفه ، فنجد ان الحدث فى اللغة هو (الفتى السن ، ورجل حدث أي شاب) (١)

ومن الناحية القانونية يعرف بأنه (الصغير فى الفترة بين السن التى حددها القانون للتمييز والسن التى حددها لبلوغ الرشد) (٢)

وينظر علماء النفس والاجتماع للحدث على انه (الصغير منذ ولادته حتى يتم له النضج الاجتماعى والنفسى وتتكامل عناصر الرشد) (٣)

وتختلف تشريعات الدول فى تحديد سن التمييز و سن الرشد إلا ان يغلب عليها ان يكون ذلك السن بين السابعة والثامنة عشرة ولا بد من القاء الضوء على الحدث فى الشريعة الاسلامية لتأثيرها الواضح على تحديد سن الحداثة فى الدول التى تطبق الشريعة الاسلامية ، فلقد قسم الفقهاء مراحل نمو الانسان منذ ولادته وحتى بلوغه الى ثلاث مراحل رئيسية ورتبوا على اساسها المسئولية الجنائية :-

١) مرحلة انعدام الادراك :- وهي تبدأ من الولادة الى ما قبل السابعة من عمره ، وفى هذه المرحلة لا يعاقب الصغير على جريمته لاجنائياً ولا تأديبياً

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثانى ، دار صادر بيروت ، بدون تاريخ ص ١٣٢

(٢) حسن خفاجي ، دراسات فى علم الاجتماع الجنائي ، الطبعة الاولى ، مطبعة المدينة - جدة

١٩٧٧ ص ٨٦

(٣) المرجع السابق ص ٨٦

(٢) مرحلة الادراك الضعيف :- وهي تبدأ من السابعة وحتى مرحلة البلوغ مع اختلاف بين الفقهاء فى سن البلوغ وان كان عاميتهم يحدونها بخمسة عشر عاماً فى حين يحدد الامام ابوحنيفة وفقهاء المالكية سن البلوغ بثمانية عشر سنة وفى هذه المرحلة لايسأل الحدث جنائياً وإنما تأديبياً

(٣) مرحلة البلوغ :- وتبدأ ببلوغ الحدث سن الرشد أى سن البلوغ وهي الخامسة عشرة على رأى العلماء عامة أو الثامنة عشر على رأى إبي حنيفة وفقهاء المالكية ، وفى هذه المرحلة يكون الحدث مسئولاً جنائياً عن كل مايرتكبه من عمل غير مشروع (١)

وفى دولة الامارات العربية المتحدة حدد القانون الإتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٦ الذى صدر كتشريع للاحداث الجانحين سن الحدث بسبع سنوات للحد الأدنى وثمانية عشر سنة للحد الأقصى وذلك وفق ماورد فى المادة الاولى من الباب الاول والتي تنص على (يعد حدثاً فى تطبيق احكام القانون من لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره وقت ارتكاب الفعل محل المساءلة أو وجوده فى احدى حالات التشرد)

كما نصت المادة الاولى من الباب الثاني على (لاتقام الدعوى الجزائية على الحدث الذى لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة)

ونصت المادة السادسة من نفس القانون على (يعد الحدث جانحاً إذا ارتكب جريمة من الجرائم المعاقب عليها بموجب قانون العقوبات أو أي قانون اخر)

(١) عبد الغنى سليمان ، مفهوم الحدث فى الاسلام ، الندوة العلمية السابعة (معالجة الشريعة الاسلامية لمشاكل انحراف الاحداث) المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ١٤٠٧ هـ ص

هناك اختلافاً فى تعريف الاحداث بحسب التخصص العلمي والمجتمع والزمان فنجد البعض يعرفه مثلاً بأنه (موقف إجتماعي يخضع فيه صغير السن لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة السببية مما يؤدي به الى السلوك غير المتوافق أو يحتمل ان يؤدي اليه) (١)

إلا أننا لانستطيع ان نحدد مفهوماً واحداً للانحراف ونعممة على جميع المجتمعات ذلك ان مفهوم الانحراف يتغير وفق نظام وثقافة كل مجتمع ومنطلقاته العقيدية والثقافية لذا نجد البعض يعتبر الانحراف بأنه (السلوك الذى لايتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التى يعتمدها المجتمع فى تحديد سلوكية افراده) (٢)

وفى هذا البحث سنلتزم بالاطر التى تحكم مجتمع البحث ، وهى قواعد ونظم الشريعة الاسلامية وعليه يكون التعريف الاجرائي لانحراف الاحداث فى هذا البحث هو (الموقف الذى يتلبس به من كان عمره بين السابعة والثامنة عشرة ويكون هذا الموقف فعلاً لأمر نهت عنه الشريعة أو تركاً لأمر أوجبه الشريعة دون ان يكون للفعل أو الترك عذر شرعي معتبر)

ج) الاســـــــرة :-

من الوجهة اللغوية فإن كلمة الاسرة مشتقة فى اصلها من الاسر (المعجم الوسيط ١٩٦٠م) والاسر لغة يعنى القيد ومن هذا الاسر اشتقت كلمة الاسرة ، فالاسرة هي الدرع الحصين ، والاسرة أهل الرجل وعشيرته والاسرة الجماعة يربطها أمر مشترك) (٣)

(١) منير العصرة ، انحراف الاحداث ومشكلة العوامل ، المكتب المصري ، الاسكندرية ١٩٧٤ م

(٢) ميشيل دينكن ، معجم علم الاجتماع ترجمة (احسان محمد الحسن) الطبعة الثانية . دار

(٣) عبدالله خوج وفاروق عبدالسلام (الاسرة العربية ودورها فى الوقاية من الجريمة) المركز

ولما كان المجتمع هو جماعة متفاعلة من الناس ، قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة يعيشون فى بقعة واحدة من الارض ولهم ثقافة واحدة ومصالح مشتركة واهداف مشتركة مما يجعلهم يشعرون بأنهم جزء من بعضهم البعض .(١) وانه نسق متداخل ومتشابك الاجزاء وتساهم القيم فى ربط هذه الاجزاء لذلك فإن وظيفتها تحقيق التضامن الإجتماعي والتعاون

والاسرة من الناحية الاجتماعية هي معيشة رجل وإمرأه أو اكثر معاً فى علاقات يقرها المجتمع أو يترتب عليها حقوق وواجبات كتربية الاطفال ورعايتهم ويعرفها (عاطف غيث) بأنها (الجماعة المكونه من الزوج والزوجة واولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون معهم فى مسكن واحد بينما يستخدم مصطلح العائلة للإشارة الى الاسرة الممتدة المكونة من الزوج والزوجة واولادهما الذكور المتزوجين واولادهم وروجاتهم وابنائهم ، وغير هؤلاء من الاقارب مثل العم والعمة والابنة الارملة وكل هؤلاء يجمعهم مسكن واحد ويشاركون فى حياة اقتصادية وإجتماعية واحدة تحت رئاسة الاب الاكبر أو رئيس العائلة (٢)

د) الخلفية الاجتماعية الاقتصادية :-

لقد كانت الخلفية الإجتماعية الإقتصادية محوراً للعديد من المناقشات التنظيرية لتفسير السلوك المنحرف ، غير ان الباحثين فى اسباب الجريمة والانحراف غالباً ماكانوا يبرزون البطالة والتزامم والاسكان المتدهور والافتقار الى التيسيرات الترفيحية وانخفاض مستوى التعليم كأسباب لها (٣) وهناك بعض علماء الإجتماع لايتفقون مع هذا النوع من التفسير حيث قالوا ان الدراسة التى تناولت العلاقة بين انحراف الاحداث والمستويات الاجتماعية والاقتصادية استخدمت سجلات المحاكم وملفات الشرطة وغيرها من السجلات الرسمية عن الانحراف ، فالاسس مناسبة فى نطاق حدود معينة لفحص (الانحراف الرسمي) ولكنها غير صادقة كمؤشر للسلوك المنحرف فى المجتمع عامة (٤)

(١) عبد المنعم شوقى ، . العمل فى المجتمعات المستحدثة . مؤسسة دارالتعاون - القاهرة ١٩٧٣ ص ١٥

(٢) عبدالله الخريجي ، علم الاجتماع الاقتصادي ، دار الشروق - جدة ١٩٧٩م ص ٢٤

(٣) مصطفى عمر التير - الوجه الاخر للسلوك - معهد الانماء العربي - بيروت ١٩٩٠ ص ١١٤

(٤) المرجع السابق ص ١١٥

ويشير سذرلاند الى سبب اخر هو عدم عدالة المؤسسات فى تطبيقها للقانون ، فالإجراءات الادارية اولاً تحايي الاشخاص الذين يتمتعون بالراحة الاقتصادية بدرجة أكبر من محاباتها لاولئك الذين يعانون من الفقر . فإذا تساوى اثنان من مستويين اقتصاديين مختلفين فى اقرار الجرمية نفسها فالاحتمال الأكبر هو انه سيتم القبض على الشخص الأقل مستوى ويتم الحكم عليه وايداعه فى مؤسسة (١)

ويرى عدد كبير من العلماء الاجتماعيين انه يوجد نسق من الترتيب الإجتماعي فى كل مجتمع اذ يرتب الافراد والجماعات من ادنى الى اعلى من ناحية المرتبة الاجتماعية طبقاً لعدد من العوامل .. مثل التعليم والمهنة والممتلكات ، والتفاعلات الإجتماعي ، والصيت ... الخ وقد بينت الدراسات فى مجال الخلفية الاجتماعية الاقتصادية انه اذا استطعنا تحديد نسق للفئات الاجتماعية فإننا نستطيع تمييز نطاق شامل من الخصائص المختلفة لكل فئة ، فالفئات الاجتماعية المختلفة تختلف فيما بينها من ناحية تفسيرها للقيم ، وانماط الحياة الاسرية ، وانماط السلوك ، ولكل منها نمط حياة متميز (٢)

وبناء عليه فإنه يمكننا ان نضع تعريفنا الاجرائي للخلفية الاجتماعية الاقتصادية على الاساس الذى يتصل بالحياة الاجتماعية الاقتصادية التى تعيشها اسر الاحداث المنحرفين والتركيز على العوامل ذات الصلة التى لها علاقة بانحراف الاحداث ، فكما اشرنا سابقاً بأنه بالرغم من تساوى بعض الاسر فى مستواها الاقتصادية والاجتماعي إلا ان اسلوب التربية والتعامل مع الاطفال يختلف من اسرة الى اخرى وهذا يبرز لنا اهمية العامل الذى اشرنا اليه فى مشكلة البحث وهو عدم قدرة بعض الاسر على تنشئة ابنائها تنشئة سليمة بالرغم من تمتعها بإمكانيات اقتصادية واجتماعية جيدة تساعدها على تحقيق ذلك ، حيث يبدو ان هناك جوانب خفيه مرتبطة بالحياة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة تؤثر على اسلوب تربيتها لابنائها ولها علاقة بانحراف الاحداث ، فما فائدة الامكانيات المتوفرة للأسرة اذا لم تستغل جيد بل على العكس ربما تكون سبباً مباشراً ومؤثراً فى

EDWIN H. SUTHERLAND , PRINCIPLES OF CRIMINOLOGY (١)
(PHILADELPHIA LIPPINCOTT , 1939 .) , P. 179

JOSHEP A. KAAHI, THE AMERICAN CLASS STRUCTURE (NEW YORK (٢)
HOLT , RINEHORT , AND WINSTON , INC . 1957)

عملية الانحراف ومافائدة ان تكون الاسرة فى مركز اجتماعي مرموق وتبدو من الظاهر أو امام المجتمع بأنها تتمتع براحة تامة ووجاهة .. الخ وهي فى الواقع تعيش فى توتر ومشاكل وخلافات مستمرة تؤثر على حياة ابنائها .. كما ان الاسرة ممكن ان تكون سبباً مباشراً لانحراف ابنائها وذلك اذا كان الانحراف نابع اصلاً من داخل الاسرة ففى انعدام القدوة الحسنة التى يجب ان يقتدي بها الابناء وهما قطبي الاسرة الاب والام فإذا كانا يتصفان بصفات اخلاقية منحرفة فمن الطبيعي ان ينحرف الابناء

ومانود ان يشير اليه من خلال هذا العرض هو ان موضوع الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة تكتنفه العديد من الصعوبات الاجرائية فى تحديد مفهوم واحد ومحدد له كونه يتصل بالجوانب البنائية المختلفة للأسرة وحياتها الاجتماعية الاقتصادية والمعايير التى تحكم الاسرة ، فاذا كان الابوين ينتميان الى جنسية معينة فى الاصل واكتسبا جنسية المجتمع الذى يعيشون فيه منذ فترة قريبة ، فلا بد من ان يكون هناك تناقضاً فى معايير الاسرة مع معايير المجتمع الذى تعيش فيه وبالتالي فإن سلوك ابنائهم سوف يكون متذبذباً نتيجة اختلاف او تناقض تلك المعايير

كما ان ذلك التناقض فى المعايير والاختلال قد يحدث داخل الاسرة ذاتها اذا كان الاب والام ينتميان الى جنسيتان مختلفتان -وبناء على ما اشرنا اليه سوف يكتفى الباحث بتحديد بعض المتغيرات التى تنبعث من الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة والتى تم تحديدها فى تساؤلات وفروض البحث ، حتى يمكن قياس موضوع الخلفية الاجتماعية الاقتصادية وعلاقتها بانحراف الاحداث والخروج بنتائج ذات مدلولات احصائية تثبت فيما اذا كانت هناك علاقة موضوعية بين الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة وانحراف الاحداث

وعليه فإن التعريف الإجرائي للخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة يمكن صياغته على النحو الاتي :-

هو (الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذى تعيشه اسرة الحدث المنحرف والعوامل التى قد تكون مؤثرة فى انحراف ابنائها مثل تعدد الزوجات للاب وتكرار زواج الام وجنسية الاب والام والجنسية السابقة التى كانت الاسرة تنتمي

اليها واعمار الوالدين ودخل الاسرة ومهنة الاب او ولي الامر وطبيعة عمله وغيرها من العوامل المتصلة بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية للاسرة

الدراسات السابقة :-

تعتبر دراسة انحراف الاحداث من الدراسات التي لقيت إهتماماً كبيراً من قبل المختصين في العلوم الاجتماعية والنفسية و علماء الجريمة والقانون سواء على المستوى العالمي او على المستوى العربي .. ولم يبخل أي من المختصين في دراسة انحراف الاحداث ، فكل منهم تناول المشكلة من زاوية اختصاصه وسوف نتناول بعض الدراسات التي اجريت في دولة الامارات العربية المتحدة لدراسة ظاهرة انحراف الاحداث وبعض الدراسات العربية والخليجية وهي على النحو التالي :-

اولاً :- الدراسات العربية :-

وسوف نكتفي بعرض دراسة عربية واحدة اجريت بالجمهورية العربية الليبية وهي دراسة قامت بها امانة الشئون الاجتماعية والضمان الاجتماعي - الادارة العامة للشئون الاجتماعية .. وهي بعنوان :- عوامل انحراف الاحداث دراسة تحليلية عن حالات ١٩٧٥ (١)

الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن العوامل الرئيسية التي ادت الى انحراف الاحداث في الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية بقصد وضع التوصيات اللازمة فيما يتصل بالتدابير الوقائية أو البرامج العلاجية

(١) محمد هويدي واخرون ، ظاهرة جناح الاحداث في مجتمع الامارات ، مطابع البيان - الامارات العربية المتحدة . بدون تاريخ

مجال الدراسة :-

المجال الزمني :- الفترة من ١٩٧٥/١/١ حتى ١٩٧٥/١٢/٣١
 المجال المكاني :- الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية
 المجال البشري :- الاحداث المحكوم عليهم بالايداع بسبب وقوعهم فى انحرافات
 مختلفة وقد بلغ عددهم فى نهاية الفترة الزمنية المذكورة (٩٢٩) حالة
 من مختلف مناطق الجماهيرية

الادوات المستخدمة فى الدراسة :-

- (١) مجموعة الجداول الاحصائية التى تم تصميمها بهدف التعرف على الحالة السنية والتعليمية والمهنية للحدث ونوع التهمة والحالة الاجتماعية والصحية والاقتصادية والسكنية للأسرة وتم تكليف مراقبات الشئون الاجتماعية بإستيفاء بيانات هذه الجداول شهرياً من واقع البحوث الاجتماعية التى تجرى على الحالات المحكوم عليها بالايداع
 - (٢) استمارة البحث الاجتماعى للحدث واسرته والذى يقوم الاختصاصى او الاختصاصية الاجتماعية بإجرائه عن الحالات موضوع الدراسة فى كل مراقبة.
 - (٣) سجل تفريغ البيانات الاحصائية شهرياً حسب المراقبات المختلفة
- أهم النتائج التى اسفرت عنها الدراسة :-

- (١) سن المراهقة هو ادق مرحلة فى التكوين النفسى والعاطفى وفيها تتكون شخصية الابن ويجتاز المراهق مرحلة صراع مرتبط بعلاقاته الاجتماعية ويحتاج الى علاقات قوية مع الكبار وكذلك الجماعات التى ينتمى اليها مع اقرانه كما ان سن المراهق هو سن التطوير والتغيير والمغامرات فنجد سرعان ما يتأثر باصدقاء السوء ويلتف حولهم

- (٢) مراحل التعليم :- الاغلبية من الاحداث بمراحل معينة من الدراسة وهي المرحلة الابتدائية وما فوق الابتدائية .. أما الابناء الاميون فلم يمثلوا الا عدداً قليلاً وهذا يرجع الى نظام الالتزام فى التعليم حتى نهاية المرحلة الاعدادية
- (٣) عدد الطلبة يمثلون نسبة كبيرة من العينة وتلك نتيجة طبيعية لان هذه المرحلة من العمر يكون اغلب الاحداث فيها طلبة لعدم اشتغالهم باعمال اخرى .
- (٤) تهمة السرقة هي ابرز التهم التى ظهرت بين الاحداث .. والسبب فى ارتكابهم هذه المخالفات هى انها تتصف بالمغامرة وحب الظهور
- (٥) وجد من الارقام الوارده بالدراسة ان مهنة الموظف بالنسبة للاب تمثل عدداً كبيراً والمقصود بهذه المهنة هم المباشرون والمجندون وغيرهم ممن يحصلون على رواتبهم من الحكومة . وبنظرة الى جدول المستوى التعليمى للاباء نجد ان نسبة الاباء الاميين مرتفعة .. إذ ان وظيفة الاب لاتعنى المؤهل او المتعلم .. أما الامهات فأغلبهن ربوات بيوت ولكن لاسبيل لهن فى توجيهه او رعاية ابنائهن الرعاية السليمة
- (٦) بالنسبة للمستوى الاقتصادى نجد انه كلما انخفض المستوى الاقتصادى للأسرة فإن الحدث يكون اكثر تعرضاً للانحراف
- (٧) اظهر جدول الحالة الاجتماعية للأسرة ان الحالات التى تعيش مع الوالدين تمثل عدداً كبيراً من العينة .. ولعل هذه الظاهرة تؤكد ماسبقت الاشارة اليه من ان انحراف الاحداث يأتي نتيجة اسباب ودوافع تضافرت ونتج عنها خلل فى روابط الاسرة .. ولايشترط ان يؤدي وجود الابوين فى الاسرة الى استقرار تام بها ولكن فى مثل هذه الاسرة خلافات معينة مثل تنازع القيادة داخل الاسرة الواحدة امام الطفل مما يخلق فيه قلقاً نفسياً وصراعاً حاداً يصيب حياته مما يدفعه الى الانحراف . وكثرة عدد الابناء فى الاسرة الواحدة قد يؤدي الى إهمال رعاية بعضهم وعدم وجود الوعي الكافي لدى الوالدين بالتربوية السليمة يزيد من احتمال تعرض الحدث للإنحراف

وتشير الدراسة الى ان عدد الاميين من الوالدين يحتل مكانة كبيرة وهذا معناه انه لا تتوفر لديهم المقدرة على تربية وتوجيه ابنائهم الوجهة السليمة

(٨) سكن الاكواخ او الاحواش تظهر فى البحث بصورة واضحة .. وهذه المساكن غير مناسبة للأسرة وخاصة التى بها عدد كبير من الافراد وعدم توفر أي نوع من انواع الترفيه فيها يدفع الابن الى الخروج من جو الأسرة والالتفاف حول اصدقاء السوء ويكون سريع التأثر بهم لانه لا يجد فى أسرته الرعاية والامن والاستقرار

(٩) تخلو البيئة الخارجيه للاحداث من أي نوع من انواع الترفيه او شغل وقت فراغهم بما يفيد . اشارت الدراسة بأنه لا يمكن القول بأنه لا بد من وجود كل هذه العوامل مجتمعه لانحراف الحدث ولكن يتغلب عامل من هذه العوامل او اكثر على الحدث كما لا يتوقف على مدى تأثر الحدث واستعداده لهذا النوع من المشاكل

وسوف نكتفي بعرض دراسة واحدة من الدراسات الخليجية وهي بعنوان (عوامل جنوح الاحداث بدولة الكويت) (١) وهي من الدراسات العلمية الرائدة التي حاولت ربط بعض عوامل انحراف الاحداث بعمليات التغير الإجتماعى التي تعرض لها المجتمع الكويتي خلال الربع قرن الاخير . ففى دراسة مسحية احصائية حاولت الباحثة تحليل بعض المتغيرات النوعية فى علاقات الافراد الاجتماعية التي افرزتها بعض المتغيرات الديمقرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها المجتمع الكويتي ، كمضاعفة حجم السكان ، وزيادة نسبة السكان غير الكويتيين على الكويتيين ، وإرتفاع نسبة الذكور ، وزيادة حجم العمليات الاقتصادية ، وتباين دخول الافراد ، واتساع البعد الاجتماعي بين الافراد وبين الجماعات ، والتي ادت الى تنوع العلاقات الاجتماعية بين الافراد وابتعادها الكبير عن محور الروابط القرابية التي كانت تحكمها وظهور الروابط الطبقية والمهنية المستحدثة ، الى جانب بعض الروابط القرابية والتقليدية التي ظلت سائدة فى المجتمع الكويتي

وترى الباحثة ان غياب ظهور الانحراف بمعناه الرسمي يرجع الى غياب الاحصائيات الرسمية حتى منتصف القرن الحالي والى غياب التشريعات الخاصة برعاية الاحداث وانعدام بعض المؤسسات الاخرى التي تعمل فى ميدان الضبط الاجتماعي الرسمي فى ميدان انحراف الاحداث ، كشرطة الاحداث ونيابة الاحداث ومحاكم الاحداث ، وتعتقد الباحثة ان مثل هذا الغياب الرسمي الكامل لانحراف الاحداث ، لم يمنع من وجود بعض الانماط السلوكية المنحرفة لدى الاطفال ، ولكنها كانت تعالج من خلال ممارسات اسرية تقليدية لاتتعدى بعض العقاب الجسدي أو التوبيخ ، أو اساليب عائلية اخرى

ويظهر ان مشكلة انحراف الاحداث فى المجتمع الكويتي لم تكن تثير مشكلة اجتماعية معينة، حيث كانت تواجه الى فترة قريبة من خلال بعض الضوابط التقليدية التي كانت تقوم بمهمة الضبط الاجتماعي الفعلي ، وفى مقدمتها سلطة الاسرة التقليدية التي كانت تتمتع بفاعلية كبيرة فى ضبط الاطفال ، ومراقبة

(١) مي يوسف القناعي - دراسة خاصة عن عوامل جنوح الاحداث فى دولة الكويت منشورات المنظمة الدولية العربية للدفاع الإجماعي - بغداد الجمهورية العراقية العدد ٥٢ - الجزء الثاني - ١٩٧٤م

سلوكهم داخل وخارج اطار الاسرة ، كما وكان لتواجد العائلات المرتبطة ببعضها قرابياً فى حيز سكاني واحد وصغر حجم المجتمع الكويتي من الناحية السكانية وقوة العلاقات الاولية بين افراده أثره الكبير فى ضبط سلوك الاطفال ومواجهة انحرافهم بشكل أو بآخر

وقد تناولت هذه الدراسة الاحصائية جرائم الاحداث بدولة الكويت للسنوات (١٩٦٦ - ١٩٧٢) الى جانب عينة صغيرة من الاحداث يبلغ حجمها (٤٣) حدثاً من الاحداث المودعين بمؤسسة التربية الشبابية التابعة لوزارة العمل والشئون الإجتماعية خلال شهر يوليو من عام ١٩٧٣

ويمكن ايجاز ابرز نتائج هذه الدراسة على النحو الاتي :-

- (١) لقد اظهرت الدراسة ان التفكك الاسري كان نتيجة انخفاض دخل رب الاسرة ومصحوباً بعامل او اكثر من العوامل الاخرى المرتبطة بحالة الاسرة كحجم الاسرة ، وانخفاض المستوى التعليمي للابوين ، وتعدد الزوجات ، وانفصال الزوجين
- (٢) وان اكثر من ٦٢ ٪ من الاحداث والنزلاء بمؤسسة التربية للشباب ينتمون الى اسر لايزيد دخلها الشهري عن (١٥٠) ديناراً وهم ينحدرون من اسر يزيد عدد افرادها عن ثمانية اشخاص وان ٦٥ ٪ من ابنائهم اميون و ٨٨ ٪ من امهاتهم اميات
- (٣) عدم توفر وسائل الترويح السليم لاستثمار وقت الفراغ عند الاحداث واشباع حاجاتهم وهواياتهم عموماً وانعدام الاشراف الاسرى والاجتماعى على بعض الوسائل الترفيهية المتيسرة
- (٤) تذبذب سلوك الحدث نتيجة اختلال او تناقص معايير الاسرة ذاتها مع معايير المجتمع الكويتي وبوجه خاص تلك الاسر الكويتية المتجنسة
- (٥) ارتفاع نسبة الذكور فى المرحلة العمرية (١٥ - ٤٥ سنة) نتيجة الهجرة الى الكويت الامر الذى يتيح للحدث فرصة اكبر للاختلاط بمن يكبرونه سناً لاسيما اولئك الذين يهربون من بيوتهم او مدارسهم.

ثالثاً :- دراسات دولة الامارات العربية المتحدة :

الدراسة الاولى :-

وهي بعنوان الاسرة وجنوح الاحداث (١) وقد طبقت على الاحداث المنحرفين المودعين بوحدة الرعاية الشاملة للاحداث المنحرفين بمدينة الشارقة واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي وكانت تساؤلات الدراسة تتلخص في الاتي :-

(١) الى اى حد يمكن ان تكون هناك علاقة بين متطلبات نسق التفاعل الجديد الذى افرزته التحولات البنائية المجتمعية فى مجتمع الامارات و ظاهرة جنوح الاحداث ؟

(٢) الى اى مدى يمكن ان يكون لدرجة التماسك الاسرى او ضعفه دور فى جنوح الاحداث ؟

(٣) الى اى مدى يمكن تقرير ان السلوك الجانح لدى ابناء الاسرة الاماراتية يرجع الى عملية التنشئة الاجتماعية بداخلها ؟

وقد استخدمت الباحثة طريقة العينة العشوائية المنتظمة لاختيار حالات الدراسة - فقد دونت الباحثة اسماء كل الاحداث الموجودين بالوحده وبلغ عددهم <٣٥> حدثا ، وقامت باختيار اسرة من كل خمس اسر واجرت الباحثة استبيارات متعمقة مع الحالات الست التى تم اختيارها من ا لوحده الشاملة لرعاية الاحداث بمدينة الشارقة

وتتلخص اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسه فيما يلى :-

(١) ان الظروف والعوامل الداخلية والخارجية التى مرت بها الاسره فى مجتمع

(١) منى عيسى البحر - الاسره وجنوح الاحداث فى مجتمع الامارات - رساله ماجستير منشوره . جمعية الاجتماعيين بدولة الامارات العربيه المتحده ١٩٩١ .

الامارات نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعى والثقافى ادى الى تغيير كبير فى ادوار الافراد فى الاسرة ، فمتابعة الاب ودوره فى الاسرة تقلص الى دور المنفعة اى كل ما عليه هو توفير الجانب المادى فقط ، وباقى المسؤوليات تقع على عاتق الام والتي يعاونها فى ذلك المربيات والخادمات الاجنبيات

(٢) هناك نسبة من الاحداث يكون فيها الاب مواطنا والام هندية او بلوشية او غيره وغالبا ما يكون الاب رجلا كبيرا فى السن والام غريبة على المجتمع بثقافتها وقيمتها ، مما يسبب للابن حالة صراع بين قيم امه ومجتمعه زائدا احساسه بالدونية لان امه هندية وليست مواطنه هذا غير انه فاقد تماما للرعاية الابوية لان الاب دائما ما يكون كبيرا فى السن ويعانى امراض الشيخوخة هذا بالاضافة الى ان الاب يكون متزوجا سابقا وله عدد من الاولاد من زوجته الاولى مما يزيد من مصاريف الاسره ونفقاتها بشكل لا يتناسب مع ظروف الاب الاقتصادية ودخله الشهرى

(٣) تعاني معظم اسر الاحداث من الامية المتفشية بين الالباء والامهات فبالرغم من التطورات الاجتماعية والاقتصادية وحالة الرفاهية التى يعيشها مجتمع الامارات الا ان نسبة الامية ما تزال مرتفعة خصوصا عند النساء مما ينجم عنه تأثيرا سلبيًا على تنشئة الطفل

(٤) اتضح ان نسبة كبيرة من الاحداث واسرهم يعيشون بدون جنسية او هوية نتيجة لاصولهم الفارسية او الهندية مما يولد لديهم شعورا بعدم المساواة والدونية ويسبب لهم كثيرا من الاحباط الذى يعبرون عنه بسلوك مضاد للمجتمع

(٥) عجز نسق التعليم عن القيام بدوره فى تغيير السلوك الاقتصادى لانسان الخليج وتغيير عاداته الاستهلاكية وزيادة وعيه بقيمة العمل المنتج ، وخلق جيل واع مسؤول ، بالاضافة الى دوره فى توجيه حركة المجتمع وتهيئة الناس والاجيال القادمة لقبول التحولات الجديدة والرضا بها

وهي بعنوان انحراف الاحداث فى مجتمع الامارات العربية المتحدة وقام بها الباحث عبيد طويرش (١). وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على عوامل انحراف الاحداث فى مجتمع الامارات العربية المتحدة وذلك من خلال دراسة تأثير كل من :-
 (١) عوامل البيئة الاسرية ودورها فى انحراف الاحداث

(٢) تأثير البيئة الخارجية على مشكلة انحراف الاحداث كالمدرسة ووسائل الاعلام من تلفزيون وفيديو وصحافة وجماعة الجوار والاصدقاء و العماله الوافدة واوقات الفراغ

(٣) تأثير الصراع الحضارى والتغيرات التى نجمت عنه ودورها فى انحراف الاحداث

(٤) تأثير العوامل الاقتصادية كدخل الاسرة والسكن ودورها فى الانحراف

واختار الباحث عينة من الاحداث المنحرفين بلغ عددهم واحد وثلاثون حدثا وكان واحد وعشرون منهم من مركز الشارقة وعشره من السجن المركزى بامارة دبي حيث طبقت الاستماره التى تضمنت خمسة وخمسين سؤالا تناولت مختلف جوانب ظاهرة انحراف الاحداث ، وتتلخص النتائج التى توصل اليها الباحث فى الاتى :-
 (١) ان غالبية الاحداث المنحرفين من الذكور ، حيث شكلوا نسبة ١٠٠٪ من عينة الدراسة ، وهذا لايعنى انعدام ظاهرة الجنوح عند الاناث فقد وجدت حالات انحراف بين طالبات المدارس ولكن طبيعه المجتمع تمنع الاعلان عن حالات الجنوح بين الاناث تلافيا للمشاكل التى قد تنجم عن الاعلان عنها

(٢) اتضح ان غالبية الاحداث المنحرفين من طلبة المدارس ، حيث بلغت نسبة الطلبة ٨٥٪ من افراد العينة يليهم الذين لا يعملون وبلغت نسبتهم ٢٦٪ ثم ... الذين سبق ان عملوا فى مهن مختلفة خاصة فى قطاع الجيش وتبلغ نسبتهم ١٦٪.

(٣) تبين ان غالبية الاحداث المنحرفين هم من المواطنين حيث شكل المواطنين ٩٤٪ من مجموع افراد العينة يليهم الهنود ٣٪ فالعرب ٣٪

(١) عبيد طويرش ، انحراف الاحداث فى مجتمع الامارات - ابوظبى مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر والتوزيع - الامارات العربية المتحدة ١٩٨٥

(٤) اتضح ان ٩٧٪ من الاحداث يعرفون القراءة والكتابة و٣٪ اميون

(٥) تبين ان اسر الاحداث المنحرفين كبيرة الحجم وتبلغ من ٨-١١ فردا ويشكل هذا العدد ٥٦٪ من مجموع عينة الدراسة وهذا يتماشى مع طبيعته الاسرة فى مجتمع الامارات والتي يغلب عليها نمط الاسره الممتدة

(٦) تشكل العماله الهندية اكبر نسبة من صداقات الاحداث المنحرفين ، الامر الذى يعنى ان العماله هى احد اسباب انحراف الاحداث فى مجتمع الامارات حيث اكد ٣٦٪ من افراد العينة ان صداقاتهم تنحصر بين افراد الجالية الهندية

(٧) تبين ان مناطق سكن الاحداث يغلب عليها الطابع التعددي فى السكن فقد اوضح ٥٢٪ من افراد العينة ان المناطق التى يعيشون فيها مكونه من مجتمعات سكانية تضم الهنود والمواطنين ، كما اكد ٤٥٪ من افراد العينة ان المناطق التى يسكنون فيها كلها من المواطنين ، واكد ٣٪ من افراد العينه ان المناطق التى يقطنون فيها معظمها من الهنود

(٨) تبين ان الرقابة الاسرية من قبل الاب مفقوده تماما ، حيث افاد ٦١٪ من افراد العينة ان اباؤهم لا يسألون عنهم اذا تغيبوا لفترات طويله عن منازلهم ، كما افاد ٢٣٪ ان اباؤهم يسألون عنهم ، و١٦٪ ان اباؤهم يسألون عنهم احيانا

وهى بعنوان ظاهرة جناح الاحداث فى مجتمع الامارات (١) وهو بحث ميدانى قام به مجموعة من الباحثين من جمعيه الاجتماعيين بدولة الامارات العربيه المتحده تحت اشراف الدكتور محمد هويدى وهدفت الدراسة الى التعرف على مايلى :-

اولا : تحديد حجم مشكلة الاحداث فى مجتمع دولة الامارات العربيه المتحده والاشكال التى يظهر بها السلوك الجانح

ثانيا التعرف على اهم العوامل والاسباب التى تؤدى الى ظهور السلوك الجانح وطبقت الدراسه على عينة من الاحداث الجانحين (العينة التجريبية) ومن الطلاب فى المرحلة الابتدائية العليا والمرحلة الاعدادية (العينة الضابطه) وقد تراوحت اعمار افراد العينة بين ١١ سنة الى ١٨ سنة

وكان المجال المكافى ...وحدتى الرعاية الشامله للاحداث الجانحين فى مدينتى ابوظبى والشارقه ومدارس مدينة الشارقه وطبقت الدراسه الميدانيه خلال الفتره من يونيو وحتى ديسمبر من عام ١٩٨٥

وتتلخص اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسه فى النقاط التاليه :-

اولا فيما يتعلق بحجم الظاهرة واشكالها

اعتبرت الدراسه ان حجم ظاهرة الانحراف فى مجتمع الامارات محدود عند مقارنتها بالمجتمعات الاخرى ولكن يلاحظ ان النسبه تزداد سنويا بشكل تدريجى مما يحمل فى طياته خطورة مستقبلية اذا استمرت على هذا الحال وتدل الدراسه على ذلك بالشواهد التاليه :-

- ١) عدم وجود عصابات الجانحين المنظمة
- ٢) عدم وجود مراكز تفريخ وتدريب الاحداث الجانحين على اشكال السلوك الجانح .
- ٣) عدم وجود الجانح المحترف الذى يتمتع بالمهارات الانحرافية واساليبها
- ٤) عدم وجود اشكال كثيرة من السلوك الجانح الشائعه فى المجتمعات الاخرى.

(١) محمد هويدى واخرون - ظاهرة جناح الاحداث فى مجتمع الإمارات - جمعية الإجماعيين - دولة الإمارات العربية المتحدة. بدون تاريخ مطابع البيان - دبي

- ٥) محدودية اشكال الجناح التي يمارسها الجانحون فى الامارات فهى لاتخرج عن السرقة وشم الغراء والاعتداء والتخريب واللواط والادمان بانواعه المختلفه والمخالفات المرورية
- ٦) ندرة انخراط الاحداث من الاناث فى ممارسة السلوك الجانح

ثانيا : فيما يتعلق بالصراع الحضارى :

واعتبرت الدراسة ان تعدد الثقافات الوافدة بمجتمع الامارات من اهم العوامل التى تؤثر فى ظاهرة انحراف الاحداث لما يصاحب ذلك من تعدد القيم والاتجاهات وتعدد العادات والتقاليد التى غالباً ما تختلف عن ثقافة مجتمع الامارات خاصة وان الاحداث يعيشون فى احياء سكنية تنتشر فيها الجنسيات الوافده وان اصدقائهم يمثلون خليطاً من الجنسيات المتعدده ، هذا بالاضافة الى الاشكال الاخرى للصراع الحضارى وأثاره التى تنتج عن التغييرات الاجتماعية والاقتصاديه التى يمر بها مجتمع الامارات

ثالثاً فيما يتعلق بالعامل الاقتصادى ودوره فى الجناح :

فقد بينت ادراسه ان العامل الاقتصادى يلعب دوراً كبيراً فى ظاهرة الجناح بالرغم من عدم وجود حالات فقر او احتياج اساسى للمعيشه بين اسر الجانحين بل على العكس وجد ان معظم اسر الجانحين يحصلون على دخول مالية اعلى من المتوسط بل واعلى من اسر الاحداث العاديين ومع ذلك فإن السرقة هى اكبر المخالفات شيوماً بين الجانحين فالقضية هنا ليست نقصاً فى المال ولكن كثرتة وسوء استخدامه

رابعاً فيما يتعلق بدور الاب والام

كشفت الدراسة ان عدم قيام الاب والام بدورهما الاجتماعى كما ينبغى له تأثيراً كبيراً فى عمليه انحراف الاحداث

ينقسم عامل التفكك الاسرى لدى الجانحين فى مجتمع الامارات بأنه اقل اثرا عنه فى المجتمعات الاخرى . الا انه ظهر من خلال البحث فى الجوانب التالية :-

- (أ) تعدد زواج الامهات .
- (ب) زيادة حالات الطلاق والترمل
- (ج) كثرة عدد الاخوة غير الاشقاء سواء من الاباء او الامهات

سادسا : فيما يتعلق بدور جماعة الاصدقاء كأحد العوامل المسببه للجناح ، وان نتائج هذه الدراسة اثبتت ذلك ايضا الا انها اضافت اهمية خاصة لجماعة الاصدقاء فى الجناح فالصراع الحضارى والفجوة الثقافية والتغير الاقتصادى السريع للمجتمع دفع بالحدث الى الاحتماء بعضوية جماعة اصدقائه ، كما ان العامل الاقتصادى ادى بدوره الى مشاركة الحدث الفعالة فى أنشطة جماعية والتي من خلالها يمارس سلوكه الاقتصادى والترفى . واضطراب دور الام والاب دفعه الى تعويض ذلك من خلال انتمائه الى جماعة الاصدقاء هذا ولخصت الدراسة بعض الموضوعات التى اسفرت عنها نتائج الدراسة وبينت اهمية دراستها والقاء المزيد من الاضواء العلمية عليها وهى

- (١) الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لاسر الجانحين
- (٢) سمات شخصية الجانح وخصائص العلاقة النفسية بينه وبين ابوية
- (٣) اساليب التنشئة الاجتماعية التى تعرض لها الاحداث الجانحون
- (٤) ديناميات شبكة العلاقات الاسرية للجانحين
- (٥) صراع القيم بين جيل الاباء والابناء
- (٦) ديناميات جماعة الاصدقاء من حيث عضويتها ، بناؤها ، معاييرها ، ضغوطها ، قيادتها الخ
- (٧) تأثير برامج وافلام التلفزيون والفيديو على تعلم السلوك الجانح

٩ دراسة ظاهرة شتم الغراء بين طلاب المرحلتين الابتدائية والاعدادية
تعقيب :-

لم يكن الهدف من استعراض بعض الدراسات السابقة حول ظاهرة جنوح الاحداث بشكل عام وحول موضوع الاسره بشكل خاص سواء كانت الدراسات العربية منها او الخليجية او المحلية التي تناولت مجتمع الامارات مجرد استعراض لتلك الدراسات بقدر ما هو استعراض لهدف منه الوصول الى مجموعه من النقاط المنهجية والنظرية لتشكيل اطاراً مرجعياً يستند اليه الباحث فى معالجة الظاهرة نظرياً وميدانياً ويمكن ان نلخص ما اشارت اليه تلك الدراسات فى النقاط التالية:

١) تشابه نتائج الدراسات العربية والخليجية والمحلية التى استعرضناها على الرغم من ان جمع بياناتها جرت فى اجزاء متفرقة من الوطن العربى وخلال ازمنا مختلفة فجنوح الاحداث فى المجتمع العربى المعاصر يبدو فى شكله الرسمى ظاهرة ترتبط بضعف الرقابة الاسرية على الابناء الذى يعتبر المتغير الرئيسى فى مشكلة انحراف الاحداث .

٢) لقد بلورت تلك الدراسات السابقة العلاقة بين الاسرة والانحراف وحصرتها فى مجموعة من العوامل التى يمكن الاستفادة منها فى صياغة تساؤلات هذه الدراسة فضلاً عن توجيهها لأنسب الاساليب لرصد العلاقة بين الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للاسرة بظاهرة انحراف الاحداث

٣) كشفت الدراسات السابقة التى اشرنا اليها بعض اوجه القصور فى معالجة ظاهرة انحراف الاحداث حيث غلب على تلك الدراسات الطابع التجزيئى المحدود او تناولها الظاهرة بمحتواها العام والمسببات والعوامل العامة لها ، وعالجتها بشكل سطحي دون التعمق فى دراستها

٤) لقد جاء ضمن توصيات بعض تلك الدراسات اهمية دراسة العلاقة بين الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للاسرة وظاهرة انحراف الاحداث بشكل علمى ،متعمق كما هو الحال فى هذه الدراسة

وبالتالى فان هذه الدراسة جاءت مكملة لتلك الدراسات و تضيف موضوعاً جديداً فى تفسير ظاهرة انحراف الاحداث فى مجتمع الامارات

(الفصل الثاني)

الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة وعلاقتها بانحراف الأحداث

المبحث الأول : - نظريات الانحراف والخلفية الاجتماعية
الاقتصادية للطبقة

المبحث الثاني :- عوامل التفكك الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث

(الفصل الثاني)

الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة وعلاقتها بالإنحراف

(البحث الأول)

* نظريات الانحراف والخلفية الاجتماعية الاقتصادية للطبقة *

أولاً : تمهيد :-

لقد كانت الخلفية الاجتماعية الاقتصادية محوراً للعديد من المناقشات النظرية لتفسير السلوك المنحرف ، غير أن الباحثين في اسباب الجريمة والانحراف غالباً ماكانوا يبرزون البطالة ، والتزاحم ، والاسكان المتدهور والإفتقار الى التيسيرات الترفيحية وانخفاض مستوى التعليم كأسباب لها ومع ذلك فهناك بعض العلماء من علماء الاجتماع الذين لايتفقون مع هذا النوع من التفسير ويحددون بعض العوامل الاجتماعية التي ربما تكون قد أدت الى تطوير (مسلم علاقة الطبقة الدنيا بالجريمة) إذ يقول هؤلاء العلماء :-

(لقد ركزت الدراسات المبكرة في الاصل على الاحياء المتخلفة في المدن - المواطن الطبيعي > للعصابة المنحرفة ، وسيطرت فكرة ان الاحياء المتخلفة مفككة إجتماعياً ، ومنكوبة بالصراع الثقافي ، وتعتبر الارض الخصبة التي تترعرع فيها الجريمة والانحراف) (١)

كما انهم قالوا :-

((لقد إستخدمت الدراسات التي تناولت العلاقة بين انحراف الاحداث والمستويات الاجتماعية الاقتصادية ، سجلات المحاكم ، وملفات الشرطة وغيرها من السجلات الرسمية عن الانحراف ، فالاسس مناسبة في نطاق حدود معينة لفحص > الانحراف الرسمي > ولكنها غير صادقة كمؤشر للسلوك المنحرف في المجتمع عامة))

ويشير سذرلاند (Suther land) الى سبب اخر هو عدم عدالة المؤسسات فى تطبيقها للقانون (١) وهذا بناء على المرتبة التى يتمتع بها الفرد أو الجماعة داخل المجتمع وفى هذا السياق يرى عدد كبير من العلماء الإجتماعيين انه يوجد نسق من الترتيب الإجتماعي فى كل مجتمع إذ يرتب الافراد والجماعات من ادنى الى اعلى من ناحية المرتبة الإجتماعية طبقاً لعدد من العوامل مثل التعليم والمهنة ، والممتلكات ، والتفاعل الإجتماعي ، والصيت ، ... الخ

وقد بينت الدراسات فى مجال الطباقية انه اذا استطعنا تحديد نسق للفئات الإجتماعية ، فأننا نستطيع تمييز نطاق شامل من الخصائص المختلفة لكل فئة ، فالفئات الإجتماعية المختلفة تختلف فيما بينها من ناحية تفسيرها للقيم ، وانماط الحياة الاسرية ، وانماط السلوك ، ولكل منها نمط حياة متميز (٢)

فقد بين كنزي وغيره على سبيل المثال :- وجود اختلافات فنوية فى السلوك الجنسي بل وفي طبيعة العلاقات بين الجنسين . ويذكر رين ووتر (Rain water) ان الفئة العاملة لها مفهومها عن (عمل الرجل) و (عمل المرأة) لذلك لا ينخرط الزوج والزوجة من هذه الفئة فى نشاطات مشتركة بالقدر الذى ينخرط به الزوجان من الفئة الوسطى وبين جرين (Green) و دافز (Davis) وهولنجز شيد (Holling shead) وغيرهم ان انماط التنشئة فى الاسرة تختلف إختلافات ذات دلالة بين الفئتين الدنيا والوسطى اما الباحثون الذين تناولوا بالدراسة مجال الاضطرابات العقلية فقد وجدوا اختلافات كبيرة بين الفئتين الدنيا والوسطى فى التوتر النسبي للاضطرابات العقلية واشكالها

كما انه توجد تقارير عن الاختلافات الفئوية الاجتماعية فى مظاهر اخرى من مظاهر الحياة الاجتماعية مثل سلوك التصويت ، والمساهمة فى الروابط التطوعية والمخاطرة ، والاخلاقيات الدينية ، ومعدل الانتحار والخصوبة ومعدلات الوفيات (٣)

(١) مصطفى عمر التير - الوجه الاخر للسلوك - مرجع سابق ص ١١٥

(٢) GOSHEP A KAHL THE AMERICAN CLASS STRUCTURE (NEW YORK ; (٢) HOLT, RINEHART , AND WINSTON , INC)1957

(٣) مصطفى عمر النير - مرجع سابق ص ١٢١

ويرى البعض ان الجريمة والانحراف ظاهرتان فى الاساس من مظاهر الطبقة الدنيا ، وان الطبقة الدنيا تساهم فى كمية الانحراف بنصيب يزيد كثيراً عن الفئات الاخرى فى المجتمع ، وبقيت هذه الفكرة سائدة فى معظم التفسيرات الغربية للسلوك المنحرف كما يعيل بعض علماء الاجتماع الى اتهام الطبقة الدنيا بالانحراف ، فمثلاً يقول ميللر (Miler) :-
(تفرز الطبقة الدنيا اكبر اثر مباشر على عصابة الانحراف)

ويرى ميرتون ان الفقر يهين الوسط الذى يتم فيه السلوك المنحرف حيث ينص كلام ميرتون على :-

(ان الفقر فى حد ذاته وماينتج عنه من ضعف الفرصة فى إيجاد العمل أو الوظيفة المناسبة لاكفيان لإنتاج معدل عالٍ من السلوك الإجرامي فى خضم الثراء لن يؤدي بالضرورة الى هذه النتيجة ، غير انه حين يرتبط الفقر ومايتبعه من حرمان من التنافس فى سبيل القيم الثقافية التى يساندها افراد المجتمع والمتمثلة فى النجاح المالى ، فإن معدلات السلوك الإجرامي المرتفعه تكون نتيجة عادية) (١)

ولعل العلاقة بين الطبقة الدنيا والانحراف لم تكن واضحة فى المراحل الاولى من تطور النظريات السوسولوجية فلما اتسعت هذه النظريات وتطورت اصبحت مثل هذه العلاقة اكثر وضوحاً - ونظرية (اللامعيارية) مثل جيد على ذلك فالنظرية هنا كما قدمها دوركايم لم تلق اللوم - بطريق مباشر أو غير مباشر على ثقافة الطبقة الدنيا لتفسير ظاهرة الإنتحار ، ولكنها سعت الى تفسير الإنتحار من ناحية العوامل التى تتصل بالنظام الإجتماعي عامة دون الإقتصار على طبقة إجتماعية معينة (٢)

ROBERT.K . MERTON , SOCIA THEORY AND SOCIAL STRUCTURE (NEW YORK: (١)
; THE FREE PRESS, 1957) , P 147.

EMIL DURKEHIM , SUICIDE, TRANS, JOHN A. SPAULD AND, GEORGE (٢)
SIMPON (NEWYORK ; THE FREE PRESS , 1951). PP,255- 256

ولعل الفضل يعود الى روبرت ميرتون (MERTON) اكثر من غيره لتقديمه مفهوم اللامعيارية (ANOMIC) لعلماء الاجتماع الامريكين والقيام بأول توسع فى النظرية فمفهوم اللامعيارية فى الاصل كان يطبق لشرح نمطاً معيناً من السلوك المنحرف هو الإنتحار غير ان ميرتون فى مقاله المشهور (البنيان الاجتماعي واللامعيارية) (SOCIAL STRUCTURE AND ANOMIC) توسع فى استخدام المفهوم لينطبق على مدى عريض من السلوك المنحرف .

وفى رأيه ان اللامعيارية تتكون نتيجة للاحباط الذى ينتج عن العجز من استخدام السبل المعيارية للوصول الى الاهداف الثقافية فى المجتمع فعلى الرغم من ان المتوقع من كل فرد ان يدخل ميدان المنافسة للوصول الى الاهداف الثقافية إلا ان السبل المعيارية ليست فى متناول الافراد من الفئات الاجتماعية (المختلفة) وبقدر متساوٍ (١)

ويقول ميرتون نصاً :-

(ان الاهداف موجوده لتتجاوز حدود الطبقة ولاتنحصر فى نطاقها ، بيد أن النظام الاجتماعي الفعلي فى واقعه يؤدي الى وجود فوارق طبقية فى القدرة على الوصول الى هذه الاهداف وفى مثل هذا الوضع يؤدي احدى الفضائل الاميريكية الكبرى (الطموح) الى خطيئة اميريكية كبرى (السلوك المنحرف) (٢)

والاحتمال كبير ان غالبية اولئك الذين يحرمون من بلوغ الاهداف المطلوبة ينتمون الى الجماعات الاقل مكانة وبالتالي فإن افراد الفئة الدنيا سوف يكونون القطاع الاكبر من جمهور المنحرفين

وعلى الرغم من ان تعديل ميرتون لمفهوم اللامعيارية ادى الى توسيع المفهوم ليصبح نظرية اكثر عمومية ، الا ان هذا التعديل ادى ايضاً الى تكوين علاقة بين النظرية (ومسلم الطبقة الدنيا) وقد إزدادت هذه العلاقة قوة فيما بعد على ايدي كوهين ، وكلووارد (CLOWARD) و أوهلين (OHLIN) الذين وجدوا فى اللامعيارية مفهوماً مفيداً لشرح الانحراف

(١) مصطفى عمر النير ، الوجه الاخر للسلوك ، مرجع سابق ص ١١٧

(٢) مصطفى عمر النير ، الوجه الاخر للسلوك ، مرجع سابق ص ١١٨

فالثقافة الفرعية المنحرفة تبعاً لكوهين تنمو كرد فعل من افراد الفئات الدنيا لقيم الطبقة الوسطى فصبيان الفئات الدنيا الذين يعانون من الاحباط فى سعيهم للمركز فى عالم تسوده قيم الفئات الوسطى يجدون الملجأ والحلول فى العصابات المنحرفة

وقدم كلووارد و أوهلين مفهوم (الفرصة) الذى اضاف بعداً جديداً لنظرية عدم السواء فأعاقة الوصول الى السبل المعيارية لتحقيق اهداف المجتمع أمر ضروري للانحراف غير انه ليس كافياً . فلا بد من وجود الطرق غير المشروعة فى تناول اولئك الذين قد يختارون استخدامها وهى فى تناول بعض افراد الفئة الدنيا وليست فى تناول الكل وهذا يفسر - جزئياً على الاقل - لماذا لاينحرف كل ولد من ابناء الفئة الدنيا (١)

ومع ذلك توجد نتائج بعض البحوث التى تمت اخيراً والتى يبدو انها تتحدى (مسلم الطبقة الدنيا) فهناك دراسة ، على سبيل المثال ، تمت فيها المقارنة بين طلاب الجامعة ومنحرفين معروفين قام بها بورتريفيلد ، فوجد ان الطبقة الإجتماعية ليست عاملاً فارقاً فى دراسة السلوك المنحرف

ولكن احتمال اقتياد الشخص الى القضاء امر يقرره مركزه الإجتماعي

ويقول بورتريفيلد تعليقاً على نتائجه ومحاولاً شرحها :-

(لاتوجد علاقة وطيدة بين الدخل وسوء السلوك ، غير انه يوجد فى ثقافتنا علاقة بارزة بين الدخل والمركز الإجتماعي . . فالاعضاء الذين ينتمون الى جماعة غير مقبولة قد يزوج بهم الى القضاء لانهم من مستوى اقل انخفاضاً فى المجتمع المحلي من مستوى الشرطة الذين يقبضون عليهم وهم اقل من ناحية الاهمية الإجتماعية من موظفي ومديري المحلات التجارية

الذين يسلمونهم الى الشرطة لنشل اشياء تافهة ، ولايزيدون فى دلالتهم الاجتماعية عن الجيران او حراس الحدائق او غيرهم من الافراد فى البيئة المحلية الذين يضجون بالشكوى منهم . (١)

ولم يجد مورفى وزملائه علاقات بين الخلفية الاجتماعية والسلوك المنحرف (٢) وفى دراسة لقياس الانحراف بين طلاب المدارس الثانوية لم يجد ناي وشورت (NYE AND SHORT) اختلاف ذات دلالة بين الفئات الاجتماعية المختلفة (٣)

وتوصل دنتلر ومونرو (DENTLER AND MONROE) فى دراسة مماثلة الى النتيجة نفسها (٤)

بيد ان مجالات معظم الدراسات السابقة الذكر كانت محدودة إذ تم معظمها فى مناطق ريفية او فى مدن صغيرة الحجم وتختلف بالتأكيد مثل هذه المجتمعات فى خصائصها عن خصائص المناطق الحضرية الكبيرة التى تمثل العواصم ولعل هذه الإختلافات هى المسؤولة عن المفارقات بين نتائج ناي وشورت ومونرو ونتائج الدراسات المبكرة فى هذا المجال التى قام بها علماء الإجتماع من امثال ميرتون ميللر وكوهين وغيرهم

وقد كتب كلارك ووينجر (clarck and weeningr) يقارنان بين دراسات ناي وشورت وونتلر ومونرو ودراسات ميرتون وميللر وكوهين وغيرهم بقولهما :-

AUSTIN.L. PORTERFIELD , YOUTH IN TROUBLE (FORT WORTHILEO POTISHMAN, (١)
1946) , P. 46

FRED J. MURPHY , M. SHIRKY , AND H.L. WITMER (THE INCIDENCE (٢)
AT HIDDEN DELINGUENCY,) AMERICAN JOURNAL OF ORTHOPS
YCHIATRY 14 (OCTOBER , 1946) , P. 686-696

NYE ETAL. OP.CIT.PP.391 - 389 (٣)

ROIBERTA . DENTLER , AND LAWRENCE, J.MONROE, EARLY (٤)
ADOLESCENT THEFT, AMERICAN SOCIOLOGICAL REVIEW, 76
(OCTOBER , 1961) PP. 733 - 743

(بينما تتجه نتائج وصياغات ميرتون وكوهين وكلووارد واوهلين وميللر بشكل مانحو (المدى الكامل) للمواقف الاجتماعية ، فإن نتائج وصياغات ناي وشورت وونتلر - مونرو بالتحديد قد اقتصرت على انماط الجماهير التي استخدمت هذه الدراسات) (١)

ان الحاجة ماسة الى مزيد من البحث العلمي الذي لا يقتصر على المنحرفين المودعين في المؤسسات غير ان هذا البحث يجب الا يقتصر على نمط واحد من المجتمعات المحلية إذ يجب ان يتم في انماط مختلفة من البيئات المحلية التي قد تتراوح ما بين بيئية أو ريفية صغيرة الى المناطق الحضرية الكبيرة فإذا ماعدت نتائج مثل هذا البحث نتائج ناي وشورت وونتلر ومونرو ، يكون من المشروع ان تشكل في التسليم بوجود علاقة قوية بين الطبقات الاجتماعية الدنيا والسلوك المنحرف بل ونحذفه من الكتابات السوسيولوجية (٢)

وهناك دراسة واحدة حديثه قام بها كلارك وونتجر تمت فيها محاولة لتوسيع مجال انماط المجتمعات المحلية إذ سحبت العينة من اربعة انماط من المجتمعات في مزرعة ريفية ، ومجتمع حضري متخلف اقتصادياً ، ومدينة صناعية ، ومجتمع حضري مرتفع اقتصادياً ، ولم يجد كلارك وونتجر علاقة بين مكانة الفئة الاجتماعية والسلوك غير القانوني في المناطق الريفية والحضرية إلا ان مقارنتهما بين المجتمعات التي تسود فيها فئة اجتماعية واحدة بينت اختلافات تطبيقية لها دلالتها في كمية ونوع الافعال غير القانونية فالمناطق التي تسود فيها الفئة الاجتماعية الدنيا يزيد فيها ارتفاع معدل الافعال غير القانونية من نوع الجرائم الاكثر خطورة عن تلك المناطق التي تسود فيها الفئات الاجتماعية العالية) (٣)

يتضح من المناقشة السابقة انه لم يتبلور بعد تحديد قوي لموضوع الخلفية الاجتماعية الاقتصادية لذلك فإننا سنوالي التسليم بأن معدل النشاطات المنحرفة يزداد ارتفاعه في الفئات الاجتماعية الدنيا عن بقية الفئات الاجتماعية الاخرى

(١) مصطفى التير - الوجه الاخر للسلوك - مرجع سابق ص ١٢٠

(٢) المرجع السابق ص ١٢٠

(٣) مصطفى عمر التير - الوجه الاخر للسلوك - مرجع سابق ص ١٢٠

ثانياً :- أهم النظريات التي تناولت موضوع الخلفية الاجتماعية الاقتصادية وهي على النحو التالي :-

(١) نظرية جنوح الطبقة العاملة :- (١)

وتحاول هذه النظرية هذه النظرية تفسير الجنوح بفرضية الصراع الطبقي الذي يقوم بين معايير الطبقات الدنيا العاملة وبين معايير الطبقات الوسطى وبالتالي يصبح الجنوح ذاته ظاهرة طبقية - ففي كتاب (الاطفال الجانحون) الذي ظهر عام ١٩٥٥ يضع الاستاذ الامريكى البرت كوهن (COHEN) اسس نظريته الاجتماعية فى تفسير جنوح الاحداث بين الطبقات العاملة حيث يشكل اطفال هذه الطبقات عصابات جانحه تجسد ثقافة سفليه جانحه (SUBCULTURE DELINQUENT) ويمكن ايجاز ابرز فرضيات النظرية على النحو التالي :-

(أ) ان نشوء العصابة الجانحة (DELINQUENT GANG) ذات الثقافة السفلية الجانحة لا يخرج فى طبيعته عن محاولة تعويضية يقوم بها بعض الاطفال الذين ينحدرون من طبقات عاملة ، والذكور منهم بوجه خاص ، والذين يعانون من حالة احباط شديد بسبب تبلور شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة من انتمائهم بطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها اما حالة الاحباط بسبب تدني المنزلة (STATUS FRESTRATION) فيرجع فممنشئها الى محاولة الطفل لمواجهة المشكلات والتحديات الناجمة عن تدني منزلته الاجتماعية بواسطة المعايير العامة المقررة للطبقات الوسطى وهى معايير لم يعهدها فى طبقته ولكنه يلجأ اليها كلما اراد له مكاناً مناسباً فى المجتمع الكبير

(ب) ان معايير التقدم أو الصعود فى السلم الاجتماعي والمتداولة بين افراد الطبقات الوسطى تستلزم توافر بعض الخصائص الشخصية والسمات الخاصة التى قد لا تتوفر إلا فى نخبة من الناس كالمدرسين ورجال الاعمال والموظفين المدنيين ورجال الدين او غيرهم إلا ان هؤلاء لا يستطيعون تحقيق طموحاتهم للتقدم والنجاح بمجرد انتمائهم الشكلي الى الطبقات الوسطى دون ان يتمثلون قيم هذه الطبقة والالتزام بمعاييرها والمساهمة الفعلية الجادة بنشاطاتها والمشاركة الوجدانية لخدمة اهداف هذه الطبقة فى الحياة

(١) عدنان الدوري ، جناح الاحداث - الكتاب الاول المشكلة والسبب - مطبعة ذات السلاسل - الكويت

ج) ولعل من ابرز القيم والمعايير التي تشيع بين افراد الطبقة المتوسطة الرغبة فى الصعود الى أعلى وتحمل المسؤولية الشخصية لكل فشل أو نجاح ومحاولة توزيع القدرات والمهارات الفردية لتحقيق اهداف الفرد فى الحياة والاستغناء المؤقت عن اشباع حاجات أنيه عاجلة على حساب اهداف حياتية مستقبلية طويلة الاجل واحترام قيمة الوقت واعتماد التخطيط فى تنفيذ العمل المطلوب واستخدام كافة عناصر الشخصية واللباقة وحسن التصرف وضبط النزعات العدوانية ومقاومة اللجوء الى العنف والحاجة الى ترفيهه صحي واحترام حق الملكية وغيرها

د) إن عمليات التنشئة الاجتماعية للطبقات العاملة الدنيا لاتهيئ لأطفالها مثل هذه المعايير والقيم والخصائص والسمات والمهارات لان مثل هذه السمات والمعايير خاصة بثقافة الطبقة الوسطى بل على العكس من ذلك فإن غالبية اطفال الطبقات الدنيا يتميزون بنمط الخشونة فى التصرف وقلة الصبر وعدم الكياسة وضعف السيطرة على النفس واللامبالاة وغياب الطموح الفردي وانعدام الحوافز الفردية لتحقيق الطموحات اننا غالباً ما نجد ان اطفال الطبقات الدنيا غير مجهزين لمواجهة الحياة المدرسية بشكل مناسب حيث تنقصهم الخلفية الثقافية السليمة والعادات الصحيحة والشخصية المقبولة للانفاذة من فرص التعليم المتاح لهم بشكل جاد ونافع

هـ) وفى اطار ثقافة المجتمع الامريكى المادية الطاغية فإن التنظيم الديمقراطى الحر لايساعد اطفال الطبقات الدنيا على شق طريقهم فى الحياة بسهولة واضحة لان مثل هذه الثقافة المادية تضع امام هؤلاء عقبات كثيرة تفقدهم القدرة على التنافس الحر مع اطفال الطبقات الوسطى الاخرى (١)

و) ان اطفال الطبقات العاملة يخضعون الى تقييم الطبقة الوسطى ووفقاً لمعايير هذه الطبقة التى لم يعهدوها فى تنشئتهم السابقة والتى هى غريبة على طبقتهم ولذلك فهم يجدون انفسهم فى منزلة اجتماعية دنيا تصفهم فى قعر المجتمع الذى يعيشون فيه ولاسبيل امامهم للصعود الى السطح المناسب وهذا يشعرهم بعدم مساواتهم بأقرانهم والشعور بالدونية

(ز) وقد يشعر اطفال الطبقة الدنيا بعدم جدوى السعي وراء طموحات لا يستطيعون تحقيقها من خلال انتمائهم الى طبقتهم الدنيا ولذلك يخلدون الى القناعة بالبقاء حيث هم ومع ذلك يلتمسون ايجاد بعض البدائل الممكنة لتعزيز منزلتهم الاجتماعية المتدنية وذلك بالحصول على دعم خارجي لتحقيق شئى من المنزلة وهكذا ينجذبون الى الاطفال الاخرين الذين على شاكلتهم والذين يعانون من احباطات مماثلة وينتمون الى منزلة اجتماعية دنيا كمنزلتهم

(ح) ان مثل هذا الشعور والانتماء يشكل السبب الجوهري فى نشوء عصابات الاطفال الجانحة فى مثل هذه الطبقات الدنيا حيث يسعى اطفال هذه الطبقات نحو تنظيم انفسهم فيها لانها تنظيمات اجتماعية تجمع افراداً متجانسين فى غالبية خصائصهم الفردية وظروفهم الاجتماعية ويعانون من احباطات متشابهة

(ط) ان السلوك الجانح الذى يصدر عن افراد العصابة الجانحة يصبح جزءاً من ثقافة سفلية فرعية ينتمي اليها الطفل الجانح لانها تحقق بالنسبة اليه مالم يستطع تحقيقه فى اطار طبقتة العاملة ، ومالم يستطع تحقيقه خلال تنشئته الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة

ان الجنوح او الانحراف يصبح إذاً محاولة للتوافق مع معايير طبقة جديدة لم يعهدها الطفل الجانح فى إطار العيش فى طبقتة ولذلك فهو جنوح يمثل ثورة على هذه المعايير وخروجاً على طاعتها حيث لا يحترمها الطفل ولا يأبه لها ولا يسعى للتقيد بها ان اطفال الطبقات العاملة يرفضون قيم الطبقة الوسطى بقصد سافر ولذلك فهم يعتقدون بأن جنوحهم يشكل تصرفاً سليماً لاغبار عليه ولا عبءة بمايراه المجتمع الكبير ولا أهمية تقييمه لسلوكهم بوصفه سلوكاً جانحاً أو غير مقبول

(ي) ان علاقة الطفل بأفراد العصابة الجانحة تصبح علاقة شخصية حميمة الالفة (INTIMATE) تقوم على الطاعة العمياء والولاء المطلق واما علاقته بالجماعات الاخرى المتواجدة فى مجتمعه المحلي وفى مجتمعه الكبير فهي علاقات هامشية تشوبها اللامبالاة وتتخللها الثورة والعدوانية والرفض والتحدى (١)

وموجز القول فيما تقدم فإن هذه النظرية الاجتماعية ذات الفكرة الامريكية تعالج بعض موضوعات صرفة رغم وضوح منهجها الاجتماعي وفرضياتها الاجتماعية ، فهي تعالج موضوع المعاناة النفسية التي تنشئ من تدني منزلة الطفل المنتمي الى طبقة اجتماعية متدنية

٢) نظرية الجنوح والفرصة :-

وهذه نظرية اخرى يمكن وصفها بأنها فى حقل علم اجتماع الوجه (THE SOCIOLOGY OF GANG) وهى ليست نظرية رائدة فى هذا الموضوع لانها فى الواقع تعتمد بصورة اساسية على فرضيات اللامعيارية (الانومي) وعلى فرضيات نظرية (الاختلاط التفاضلي) والى حد ما على نظرية المنزلة الاجتماعية فهى تقوم على فكرة البدائل التى يهيئها المجتمع لاطفال الطبقات الدنيا لمواجهة متطلبات التوافق الاجتماعي المطلوب وهى محاولة علمية اخرى لتفسير طبقة جنوح الاحداث او انحرافهم بوصفه تعبيراً علمياً لمعاناة بشرية ناشئة فى التناقض القائم بين مايستطيع ان يحققه اطفال الطبقات الدنيا واقعيأ و بين ماتصبو اليه نفوسهم من طموحات ثقافية عامة بعيدة المنال ولكنها تظل جزءاً من ثقافة المجتمع الكبير الذى ينتمون اليه (١)

ويرى اصحاب هذه النظرية انه حينما تشتد حدة الصراع بين طموحات الاطفال العريضة وبين ضيق الوسائل المشروعة لتحقيقها فان هؤلاء الاطفال يلجأون الى البدائل غير المشروعة الذى غالباً ماتقود الى ارتكاب الجريمة او السلوك الجانح. إن هؤلاء الاطفال فى الواقع ضحية الضغوط البيئية القاهرة التى تفرض عليهم اختيار اللجوء الى العصابة الجانحة كتنظيم بشري إجتماعي يحقق لهم بعض طموحاتهم المشروعة فى الحياة وذلك بإستخدام بعض الطرق غير المشروعة من جهة نظر المجتمع الكبير ويوجز اصحاب هذه النظرية الانماط السلوكية التى يختارها الاطفال بهدف تحقيق التوافق مع البيئة وذلك فى صور ثلاث :-

(١) الإنتماء الى الثقافة السفليه الاجرامية (CRIMINA SUBCULTIRE) حين تتوفر مثل هذه الثقافة فى بعض مناطق الجناح المعروفة فى بعض المدن الكبرى ، حيث يتلقن المراهقون والاحداث الصغار بعض الانماط الاجرامية الاولى وذلك عن طريق الاختلاط الشخصي بالجرمين البالغين المتواجدين بشكل كبير فى مثل هذه المناطق .

ب) اللجوء الى السلوك الاجرامي الفردي الذي لايدخل تحت مظلة ثقافة اجرامية سفلية متطورة وغالباً ماتتخذ مثل هذا الاجرام الفردي طابع العنف والاجرام غير المنظم كاستجابات فردية متعددة لتحقيق جزئي لطموحات هؤلاء الاطفال والمراهقين بشكل لايقود الى انحذارهم التام نحو هاية الجريمة وعالم الجريمة السفلي المنظم

ج) الانسحاب من المجتمع دون محاولة تحقيق الطموح حين تتوافر لدى البعض من الاطفال رواسب اخلاقية لاتشجعهم على التماس طريق الجريمة للتغلب على معاناتهم الفردية وهنا يختار الاطفال الهروب من المجتمع كبديل للجريمة واختيار عالم خيالي آخر كعالم المخدرات

والواضح ان هذه النظرية لاتقدم لنا الكثير الجديد فى تفسير السلوك المنحرف سوى انها تعالج فرضية المعاناة الفردية اسوة بالنظريات الاخرى التى تناولت موضوع الخلفية الاجتماعية الاقتصادية او مسلم الطبقة الاجتماعية

(٢) نظرية ثقافة الطبقة الدنيا وجنوح الاحداث

ترى هذه النظرية ان السلوك المنحرف ذاته ليس حصيلة معاناة الفرد بل هو نمط سلوكي مكتسب يتعلمه الطفل من خلال تركيب اسرته او المجتمع المحلي وقيم طبقته الدنيا

ويرى (والترميلر MILLER) صاحب هذه النظرية ان ثقافة الطبقات الدنيا هي حصيلة تطور اجتماعي طويل ونتيجة لعمليات او تغيرات اجتماعية (SOCIAL PROCESSES) متعددة كالهجرة الخارجية والهجرة الداخلية والحراك الاجتماعي ولذلك فإن افراد مجتمع الطبقات الدنيا يتميزون بانماط سلوكية معنية ناشئة عن ثقافة خاصة بالطبقات الدنيا وهي سمات حضارية اصلية وليست ردود فعل عدوانية ضد طبقات اخرى (١)

ROBERT C. TRJANOWICZ , JUVENILE DELINQUENCY , CONCEPTS AND CONTROL, (١) PRENTICE - HALL, INC. ENGLEWOOD CLIPPS, NEW JERSEY, 1974, I BIS - P - 42

ويظهر ان هذه النظرية تفترض وجود ثقافة خاصة بالطبقات الدنيا تتميز بخصائص وسمات حضارية معينة وهي ترسم بصماتها على شخصيات الاطفال الذين ينتمون الى مجتمعات هذه الطبقات . ومن ابرز هذه السمات الخشونة فى التصرف وسرعة التهيج والبحث عن المتاعب والمكر والخداع والركون الى الحظ والنزعة نحو الاكتفاء الذاتى الى غير ذلك من السمات الاخرى

٤) نظرية جناح الطبقة الوسطى .

لاشك ان غالبية الدراسات العلمية ذات الطابع الاجتماعى التى عالجت موضوع سببية الجنوح من زاوية اجتماعية اساسية اهتمت بوجه خاص بمجتمعات الطبقات العاملة او الطبقات الدنيا فى محاولة لتشخيص بعض المتناقضات الثقافية التى تعيشها مثل هذه الطبقات واعتبارها الارضية الاولى لنشوء السلوك المنحرف وقد ظل جناح الطبقات الغنية والطبقات الوسطى موضوعاً بعيداً عن اهتمام العلماء بحجة ان مثل هذا الجناح ، ان وجد ، لايشكل فى الواقع مشكلة اجتماعية خطيرة وذلك من الناحية الاحصائية المقارنة ، حيث ان معدلات مثل هذه الطبقات لايقارن بمعدلات جناح الطبقات الدنيا التى تحافظ فى الغالب على مستويات عالية وبصورة مستقرة ومن الناحية الاخرى فهناك اعتقاد اخر وهو ان جناح الطبقات الوسطى لايقود الى اجرام بالغ فى المستقبل

ورغم مثل هذه المقولات فقد تصدى العلماء لظاهرة جناح الطبقة الوسطى بهدف تشخيص بعض المتغيرات والظروف التى يمكن ان تسهم فى تكوين نوع من الانحراف على جانب من الخطورة فى احيان كثيرة فعلى صعيد النظريات والفرضيات العلمية المطروحة فى حقل سببية جناح الطبقة الوسطى يمكننا ابراز اهم هذه الفرضيات على النحو التالى :-

١) ان الطبقة الوسطى كنمط اجتماعى واقتصادى مميز ، قد خضعت منذ بداية هذا القرن لتغيرات اجتماعية وثقافية كثيرة الامر الذى ادى الى اعادة النظر فى تركيب هذه الطبقة كنمط مستقل وقد ظهر ان الكثير من افراد الطبقات الدنيا قد انتقلوا من الناحية الاقتصادية ، نتيجة تحسن مدخولهم ليصبحوا من افراد الطبقة الوسطى ، رغم احتفاظهم بالارضية الثقافية المتصلة بطبقتهم القديمة

كما وقد انحدر آخرون من أفراد الطبقة الوسطى ليصبحوا طبقة دنيا نتيجة ظروف اقتصادية أخرى ويعتقد الكثير من العلماء بأن فشل الأب في الطبقة المتوسطة في تحقيق دوره الرجولي في أسرته كمنط أعلى للرجل أدى إلى ظهور حالة من القلق بالنسبة للطفل المراهق لدى مواجهته مرحلة المراهقة القلقة والتي غالباً ماتقود إلى سلوك منحرف (١)

(٢) إن مفهوم الدور الاجتماعي ومفهوم المنزلة الاجتماعية بالنسبة لطفل الطبقة الوسطى ، في المجتمع الأمريكي الديمقراطي على سبيل المثال ، لا زال على درجة كبيرة من الغموض وعدم الوضوح وذلك لانعدام وضوح معايير الطبقة ذاتها وخضوع مثل هذه الطبقة لحراك اجتماعي مستمر ، سواء كان ذلك من حيث معايير الأسرة أو المدرسة . ولذلك فإن عدم وضوح الطبقة الاجتماعية بالنسبة للطفل ، وكذلك عدم تحديد منزلته الاجتماعية في مجتمعه ، لايساعدان هذا الطفل في عملية اختياره للمعايير والقيم التي تحكم سلوكه وتصرفاته (٢)

(٣) إن شروط عملية النضج الاجتماعي للمراهق لا تختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية ولذلك فإن إعاقة تحقيق بعض طموحات المراهق بعقبات حضارية محبطة تؤدي إلى تكوين وبلورة بعض بوادر السلوك المنحرف كسلوك بديل أو كرد فعل من جانب المراهق نفسه لتحقيق منزلة البالغين في مجتمعه

ولعل هذا الأمر يقود المراهق إلى اختياره الانضمام إلى عصابة جانحة لتحقيق مثل هذا الهدف وقد يكون السلوك الجانح ذاته تعبيراً عاطفياً شديداً لفرض سلطة الأب أو التمرد على سلطة الأسرة ، أو قد يكون حصيلة جانبية لتفكك أسري للعائلة ذاتها

(١) عدنان الدوري (جناح الأحداث) مرجع سابق ص ٢٣١

(٢) المرجع السابق ص ٢٣١

ويظهر مما تقدم ان مشكلة انحراف الطبقات الوسطى رغم قلة الدراسات العلمية التى تعالجها ورغم عدم ظهور الاهتمام الكافى لمواجهتها فهى لاشك مشكلة تعاني منها غالبية المدن الحديثة والتى يغلب عليها طابع التصنيع والحركة الصناعية والتجارية وهى تلك المجتمعات التى طرأت عليها تغيرات إجتماعية وإقتصادية سريعة

(البحث الثنائي)

(عوامل التفكك الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث)

يولد الانسان فى اسرة هي قدره فى الحياة فقد يولد فى اسرة معدمة فقيرة او متوسطة الحال او غنية موسرة فى الثراء وقد يولد لاسرة ممتدة كبيرة تحضن الاء والاجداد والابناء والاحفاد وقد يولد فى اسرة نوية صغيرة لاتتعدى الابوين وعدد قليل من الاخوة والاخوات وقد يكون الطفل الاول او الطفل الاخير فى اسرته وقد يصبح الذكر الوحيد بين الاناث او الانثى الوحيدة بين الذكور وقد يجد الطفل مع الابوين او احدهما وقد يغيب عنه كلاهما وقد يكون احد الابوين أو كليهما مريضاً بعاها جسمانية معوقة او بذهان او عصاب وقد يكون مدمناً على العقاقير المخدرة او الكحول او المسكرات وقد يعيش الطفل مع ابويه تحت سقف واحد وقد يظل الابوان منفصلين عن بعضهما بسبب طلاق او فراق او غيبة طويلة لمرض او حبس او هجران

وقد يتزرع الطفل فى بيئة جغرافية ذات كثافة سكانية عالية او يعيش فى مدينة صناعية كبرى أو فى إحدى القرى والارياف وقد ينشأ الطفل فى ثقافة سوية أو فى اطار ثقافة سفلية جانحة وقد لايجد من حوله غير رفاق السوء وعصابات الاطفال الجانحة وقد يعيش بين جماعات لعب ذات علاقات صحية سوية

إنها خصائص وسمات وظروف محددة سلفاً يخلق فيها الانسان ويصبح جزءاً منها دونما ارادة حرة او اختيار وهى خصائص وسمات وظروف تحدد مسارات حياة الطفل وتشكل بعض حتميات جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية ذات اثر كبير فى تشكيل شخصية الطفل ورسم معالم صحته النفسية والعقلية والجسمانية الى حد كبير وسنحاول فيما يلي استعراض بعض العوامل والظروف الاسرية ذات العلاقة بنشوء وتطور السلوك المنحرف وذلك على النحو التالي :-

(١) الاسرة والتحديث

لعل التحضر من بين ابرز الظواهر التي ارتبطت بتحديث المجتمع العربي فقد شهد هذا المجتمع ،واحدة من اوسع الحركات البشرية الجماعية فى التاريخ الحديث ، حيث بدل افراد المجتمع نمط استقرار بأخر خلال فترة لاتكاد تزيد عن الثلاثين سنة (١)

فقد كان حوالي ٧٥ ٪ من مجموع العرب فى مطلع الخمسينات يقطنون فى القرى والبادية ، وما أن انتصف عقد السبعينات حتى تناقصت هذه النسبة الى ٥٣ ٪ ويتوقع ان تنخفض النسبة الى اقل من خمسين فى المائة قبل نهاية التسعينات ، بل ان هذا التغير تظهر حدته بصورة اوضح عند فحص حالة كل قطر عربي على حدة

فقد تجاوزت نسبة سكان المدن السبعين فى المائة فى اكثر من قطر عربي والانتقال الى الاقامة فى المدينة لايغنى فى جميع الاحوال تغييراً الى الاحسن او الافضل بالنسبة لمستوى المعيشة ورفاهيتها ، فقد اضطر الكثيرون الى الاقامة فى احياء سكنية مكثفة ، وتقاسمت الاسر المتعددة منزلاً واحداً ، كما تكدست الالاف فى ما يطلق عليه كثير من الباحثين مدن الصفيح او الاحياء القصديرية (٢)

ويمكن القول ان الكثير من تاركي الريف لم يعرفوا فى السابق المسكن الصحي ، ولكن الاقامة فى الريف بغض النظر عن مستوى مايمكن ان يطلق عليه سكن ، تتيح للفرد مجالاً مكانياً اوسع ، فالريف وكذلك الصحراء يوفران للفرد فضاءً فسحاً

(١) مصطفى عمر التير (التحضر فى المجتمع العربي) مجلة الفكر العربي العدد

٤٣ ، ١٩٨٦ م ص ٧ -

(٢) بوستنقاني بوزيان ، فى التحضير والثقافة الحضرية فى المغرب ، دراسة البناء

الاجتماعي لمدن الصفيح -الدار البيضاء- مطبعة الحوار ١٩٨٨ م .

وعندما انتقل الريفي او البدوي ليستقر فى المدينة فإنه حمل معه الكثير من قيمه وعاداته التى ألفها فاحتفظ بعلاقات الالتزام الإجتماعي مع افراد الاسرة الممتدة ومع الاقارب فى شكل زيارات جماعية ، وخصوصاً فى المناسبات الدينية والإجتماعية الهامة ، وحافظ على قيمة الاسرة الكبيرة ، ولم يفعل كثيراً فى مجال تنظيم الاسرة ، ولعدم وجود فضاء كافٍ فى المنزل أصبح الشارع هو المكان الذى يقضى فيه الاطفال الذكور جل وقتهم

فالاسرة فى المدينة إذاً اسرة كبيرة الحجم تعاني من حالات كثيرة مما يمكن ان يطلق عليه اختناقاً فضائياً قاتلاً ، وتدفن فى الامكانات المادية ، وارتفاع درجة التطلعات ، يقوم الشارع بحل ازمة الفضاء وخصوصاً للذكور كباراً وصغاراً

ويحمل الشارع العبء الاكبر فى عملية التنشئة الإجتماعية للصغار حيث تفرغ الاب الى الجري وراء لقمة العيش ، وتفرغت الام واطفالها من البنات لمتابعة الوجبات المنزلية ذات الطبيعة الانية ، ويترتب على هذا ضعف رقابة الوالدين واستحالة متابعتهم لانشطة ابنائهما

والاحياء السكنية فى المدينة العربية ليست امتداداً لنمط اقامة الريفيين من حيث طبيعة الجيرة رغم رغبة الكثيرين لنقل نمط الجيرة الريفية نفسه فقد اوضحت دراسات كثيرة ان ابناء القرى والمناطق الريفية الواحدة سواء اكانوا افراد قبيلة ام قرية يميلون الى الاقامة متجاورين فى المدينة التى يهاجرون اليها . وقد تمكن بعضهم من النجاح فى بناء شوارع او حتى احياء كاملة يقطنها افراد قرية واحدة ولكن هذا النمط من الاستقرار يتعرض لعوامل تغيير كثيرة وتتعدى المحافظة عليه لمدة طويلة وعندما يقيم افراد الاسرة الواحدة بالمعنى الواسع او العشيرة متجاورين يتقاسم الكبار مهمة توجيه الصغار والاشراف على تنشئتهم ويقومون بدور هام فى عملية الضبط الإجتماعي

وتنقسم المدن العربية اليوم كما هى الحال فى بقية مدن العالم الى احياء متعددة ومتباينة من حيث الامكانات المادية ، وتوجد فى كل مدينة عربية مجموعة من الاحياء السكنية التى يسكنها ابناء الفئات او الطبقات الغنية ، ووضع الاسرة فى مثل هذه الحالة لايمكن ان يأخذ النمط الذى وصفناه آنفاً ، فالنمط الذى قدمناه ينطبق اكثر على الاسرة فى الاحياء الفقيرة او المتوسطة ولكن هؤلاء هم الاغلبية ثم ان الثقافة العامة فى المجتمع تتأثر بوضع الاغلبية

فعلى الرغم من ان المنزل فى الحي الراقي ان جاز التعبير ، يوفر فضاء فسيحاً للاطفال ، فيلاحظ انه حتى فى الاحياء الراقية يقضى اطفال وشباب الحي جزءاً كبيراً من نهارهم فى تجمعات خارج المنازل ، وتمثل ناصية الشارع المكان المفضل للكثيرين ، ثم ان الالفاظ المتداولة ، وخصوصاً تلك التى تطور فى كل فترة بين ابناء فئة عمرية معينة ، تجد طريقها بين المجتمع مع ان مصدرها فى اغلب الاحوال شوارع وناصيات شوارع الاحياء الفقيرة ، ويبدو جلياً فى الانتشار الواسع للالفاظ البذيئة والعبارات التى تخدش الحياء التى يتفوه بها صغار السن فى المدن العربية الرئيسية حتى اصبح سير افراد اسرة محتشمة فى الشارع امرأ يكاد يكون مستحيلاً فى اكثر من مدينة عربية معاصرة . (١)

اذ لا يكتفى عشرات الاطفال والشباب البعيدين عن مراقبة الكبار والذين لاعمل لهم إلا الوقوف على نواصي الشوارع او التسكع فيها ، بترديد الالفاظ البذيئة ، بل يوجهون مثل هذه الالفاظ الى كل انثى تمر امامهم غير مبالين بحق كل فرد فى استخدام الشارع العام

ولاشك ان التحديث الذى مر به المجتمع العربي بشكل عام وخصوصاً فى منطقة الخليج خلال السنوات الاخيرة ، كان من نوع التغيير السريع الذى شمل اوسع المجالات وحدثت تغيرات لعدد من القيم او توظيفات جديدة لقيم قديمة ، فالنجاح فى المجتمع العربي عموماً اصبح هدفاً رئيسياً سواء كان مادياً ام معنوياً إلا انه كما يلاحظ بأن النجاح المادى هو الشكل الذى يغلب على المستوى الفردي وادى التأكيد على النجاح المادى الفردي الى ارتفاع نسبة الذين يغضون البصر من الكبار عن الوسائل التى يحقق بها الافراد نجاحهم ، وبعض هذه لاتراعى القواعد المعيارية مثل استغلال المنصب او التحايل على القوانين او الاتجار فى اشياء ممنوعة وغيرها من الانشطة التى تمارس

وكلما كثرت هذه الاساليب ، التى تنحرف قليلاً او كثيراً عما تنص عليه القيم او تخالف بعض الجوانب الاخلاقية التى ترتبط بهذه القيم وجدت المؤسسات الإجتماعية المسئولة عن نقل القيم الى الصغار صعوبة فى تأدية وظيفتها بالطرق السليمة

(١) مصطفى عمر البتر - الوجه الاخر للسلوك - مرجع سابق ١٦١

(٢) وفاة أحد الابوين أو كليهما :

تعتبر حالات وفاة الابوين من أهم العوامل التي تهدد الاسرة إذ أن ذلك يعني انتهاء المصدر الطبيعي لرعاية الابناء

ويعنى موت الابوين خاصة الموت المفاجئ للابوين معاً وفي نفس الوقت ، كما يحدث فى الحوادث والحروب والكوارث الطبيعية وغيرها والحرمان المفاجئ منهما معاً وتوقف انسياب الرعاية اللازمة للاطفال ، وبالتالي تترتب على الابناء اثار نفسية وجسمية وصحية سيئة على نمو الطفل وقدرته على مواجهة ظروف الحياة . وبالتالي فيكون معرض للانحراف

وهناك حالات اخرى لايفقد الطفل فيها الوالدين معاً ، إذ قد يفقد احد الابوين وبالرغم من قلة الاثر الذى ينتج عن حرمان الطفل من احد ابويه مقارنة بفقدانه لهما معاً الا انه قد يكون لفقدان احدهما اثره السلبي فى رعاية الطفل ، ويكون الاثر كبيراً او قليلاً بحسب درجة العلاقة والصلة بين الطفل وبين احد ابويه الذى فقده

ويؤكد فرويد (١) ان غياب الاب يكون كبيراً وخطيراً على الاطفال الذكور ، وان هذا التأثير قد يبلغ اقصى مدها فى حالة غياب الاب عندما يكون عمر الطفل بين (٣ - ٥) سنوات وهي المرحلة التى يسميها الاوديبيية (OEDIPAL) ويكون لغياب الام اثر على الاطفال الاناث فى الحالة الاولى يفقد الطفل الذكر نموذج او نمط الرجولة فى بيئته ، وتقل قدرته فى تنمية شخصيته كذكر وكذلك الحال فى حالة غياب الام وتأثيره على البنات فى الاسرة واللاتي يفتقدن نموذج الانثى ونمط العلاقات الانثوية مع امهن

ويؤكد سيرز (SEARS) (٢) على ان الاطفال الذين يحرمون من رعاية امهاتهم يتعرضون لكثير من المشاكل الجسمية والنفسية والصحية فقد يصابون بالتبول اللا إرادي ، وببطء فى النمو وشرود ذهني ودرجة معينة من العدوانية

(١) على الهادي الحوات ، وآخرون - رعاية الطفل المحروم - الاسس الاجتماعية والنفسية البديلة

للطفل - معهد الانماء العربي للدراسات الاجتماعية - الطبعة الاولى ١٩٨٩ ص ٦٩

(٢) المرجع السابق - ص ٦٩

وهكذا يمكن القول ان موت الابوين او احدهما يعتبر عاملاً رئيسياً من العوامل التى تؤثر سلباً على الاسرة وعلى رعاية الاطفال وحرمانهم من عطف ابويه أو احدهما

(٢) عجز او مرض احد الابوين او كليهما

من العوامل التى تتحكم فى الاسرة كذلك التى لها علاقة بظاهرة انحراف الاحداث قدرة الوالدين الصحية والسمعية والنفسية على تقديمها الرعاية الاجتماعية لابنائها حيث يعد عجز الوالدين ، اما لاعاقه او مرض ، من الامور التى يكون لها اثرها فى حرمان الابناء من الرعاية الاجتماعية اللازمة بشكل كلي او جزئي ، تبعاً لنوع المرض او العجز المتمثل فى مختلف انواع الاعاقه او المرض

ويؤدي اصابة احد الابوين او كليهما بمرض مزمن او بنوع من انواع الاعاقه الى التقليل من قدرتهما على تقديم الرعاية لأطفالها ، بل واحياناً انتفاء هذه القدرة اطلاقاً ، كما يحدث فى حالات الجنون او الشلل الكلي او التصفي او ما اليها ، ويصبح الوالدان فى حاجة ماسة لمن يقدم لهما الرعاية بدل قيامهما برعاية ابنائهما ، وفى هذه الحالة فإن مظاهر الحرمان تظهر على الاطفال لإفتقارهم للرعاية اللازمة من قبل والديهما وتتدرج الآثار من حيث الشدة وقوة التأثير لتنعكس بدرجات مختلفة على رعاية الاطفال وحرمانهم من الرعاية الاسرية المطلوبة

ويكون اثر الحرمان من الرعاية الناتج عن اصابة او عجز احد الابوين اقل عنه فى حالة اصابتهما معاً ، وقد يكون لعجز الاب دوره على ابنائه بشكل عام والذكور منهم بشكل خاص وقد يحدث ذلك اثرأ سلبياً فى نفسياتهم وعلاقاتهم وكذلك الحال بالنسبة لاصابة او عجز الام اثره على اطفالها بشكل عام وبناتها بشكل خاص

وفى كل الاحوال فإن مرض احد الابوين او كليهما او اصابتهما باعاقه ما ، قد يؤثر فى طبيعة وجدوى الرعاية التى يقدمانها لاطفالهما بشكل قد يحرم الطفل منها ويجعله فى حاجة الى من يقوم مقام ابويه فى تقديمها له

لقد جاء الاسلام بتعاليمه السمحة العادلة الشاملة لكل امور الحياة ليكون خير دين لخير مخلوقات الله ولم يفرط الاسلام فى امر من امور الحياة ، وقد سلك الاسلام فى تشريعاته الدنيوية مسلكاً وسطاً لإفراط ولا تفريط ، لاشطط ولا تزمت ، ولا إسراف ولا إجحاف وقد اقام الاسلام فيما اقام ، العلاقات الزوجية على خير وجه ، وافضل المعايير واقوى الاسس ، واكثرها مواءمة للطبيعة البشرية ، فالحياة الزوجية يجب ان تقوم على اسس ومعايير منها حرية الاختيار والتكافؤ الشامل ، والرضا ، والاهلية ، وقد احاط الاسلام هذه الحياة بكل رعاية ممكنة واحاطها بسياج الامان والإستقرار والإستمرار ، وعالج كل مايعتريها من خلافات وشوائب بكل السبل التى تحفظ للطرفين كرامتهما وحقوقهما وحياتهما وشخصيتهما ، وبما يحافظ المجتمع على كيانه القوي المتماسك

فإذا ما جاء امر الطلاق بعد كل ذلك فإنما لدرء مفسدة اكبر من أمر الطلاق واعظم والطلاق فى الاسلام انما هو للضرورة الملحة التى لا بد منها ، ومع ذلك لم يترك الاسلام أمر الطلاق بدون ضوابط وأسس ، بل فتح الباب مشرعاً امام محاسبة النفس للتراجع والاصلاح ، والعلاج ، ووضع ذلك فى صورة نفسية وتربوية وانسانية ، لم ترق اليها ولم تبلغها اية اساليب تربوية او علاجية وضعية او استخدام الوازع الايماني ومحاسن الاخلاق فى ذلك بالاضافة الى التحديد القانوني والتشريعي له ، صيانة لقدسية العلاقة الزوجية

وبالرغم من التوجيهات والضوابط التى وضعها الاسلام لاستعمال حق الزواج وحق تعدد الزوجات ، وحق الطلاق ، الا أن الكثير من المسلمين يسيئون استعمال هذه الضوابط ، ويتجاوزون حدودها ، مخالفين بذلك اوامر الله ورسوله ، معرضين زوجاتهم واولادهم للضياع والتشرد والحرمان من الرعاية ! مولدين فى نفوسهم شعوراً مريراً بالظلم والحيث ، مما يجعلهم يسخطون بكل قوة ومرارة على الاباء ، وعلى المجتمع ، وحياناً على انفسهم هم

وخلاصة القول ان المشاكل والصراعات الاسرية وماينجم عنها من تصدع وتفكك للأسرة ، يؤثر على النمط العام لحياة الاسرة وتهدد كيانها وتشكل خللاً فى ادوارها ووظائفها ، بشكل يكون له انعكاساته على رعاية اطفالها وحرمانهم من

مزايا الرعاية الاسرية من جانب ، ومن جانب اخر قد يدفعه هذا الحرمان الى التشرد والانحراف ومايعنيه من خطورة على مستقبل الاطفال ومن هدر فى الطاقات البشرية للمجتمع

٥) عجز الاسرة عن توفير الرعاية لأطفالها :-

قد تعجز الاسرة احياناً عن تقديم الرعاية اللازمة للطفل واشباع حاجاته بالقدر المطلوب ، وتعدد وتنوع العوامل التى تسبب عجز الاسرة عن مواجهة احتياجات ابنائها ، وبالتالي حاجتهم لمن يقدم لهم الرعاية المطلوبة

ويمكن حصر أهم هذه العوامل فى الاتي :-

أ) إنتشار الامية وقلة وعي الابوين بأسس ومبادئ رعاية الطفولة :- يعتبر التعليم والوعي بأساليب رعاية الطفولة ، وادراك طبيعة حاجات الطفولة ومشاكلها والمتطلبات اللازمة لمواجهتها من الجوانب المهمة التى تلعب دوراً مهماً فى تمكين الاسرة من التعامل بقدر عال من الكفاءة والقدرة مع احتياجات ومشاكل ابنائها ومن توفير الرعاية اللازمة لهم وفى هذا الصدد يؤكد برتراندسل (١) انه ليس من المنتظر ان تتوفر لجميع الاباء والامهات المهارة والفراع اللازمين لفن رعاية ومعاملة الطفل بالكشل المطلوب ، ويكون ذلك واضحاً بالنسبة للوالدين غير المتعلمين فهما يجهلان الطرق المثلى ولو تعلموها فقد لا يقتنعان بها ان الابوين غير المتعلمين وغير المدركين لحاجات ومطالب نمو اطفالهما والاساليب المثلى لرعايتهم لا ينقصهما حسن النية ولا الرغبة الصادقة فى تقديم افضل عناية ورعاية لاطفالهما ، ولكنهما بسبب عدم المامهما بهذه الامور فإنهما قد لا يقومان بواجبات الرعاية على الوجه المطلوب ويزيد الامر تعقيداً ان رعاية الطفل فى ظل المجتمعات النامية تعتبر فى غاية الدقة ، وتحتاج الى الفهم العميق والادراك الواسع لمتطلبات الحياة فى المجتمع والى التقدير الدقيق لإمكانيات الطفل وحاجاته ، بحيث يمكن اعداده ورعايته وفقاً لقدراته وامكانياته من جانب ، وفى إطار متطلبات الحياة فى المجتمع من جانب آخر

(١) برتراندسل فى التربية ، ترجمة سمير عبده ، دار مكتبة الحياة ، بيروت

إن هذا الامر ليس من السهولة بمكان ، فكما انه ليس من السهل على الشخص الذى نال اعلى الدرجات فى علم الإجتماع ، مثلاً ، ان يصلح خللاً فى مركبة آلية طالما انه لم يتعلم ولم يتدرب على ذلك . لانه فاقد المعرفة بأمر المركبات الآلية وكيفية اصلاح الخلل بها . وفاقد الشئى لايعطيه ، فانه ليس من السهل على من لايفهم حاجات الطفل وطبيعة نموه ان يقوم برعايته الرعاية المطلوبة ، التى تحقق له نمواً متزناً متكاملأ وتمكنه من شق طريقه بايجابية فى الحياة وفى المجتمع

وهكذا يمكن القول ان غياب المستوى التعليمي الجيد والمعرفة الدقيقة بامور الطفولة واسباس ومبادئ رعايتها ، قد يقلل من كفاءة الاسرة وقدرتها على فهم الطفل وادراك حاجاته ومساعدته على حل مشاكله ، وقد يدفعها سوء الفهم الى سوء تقدير حاجات الطفل والى الافراط او التفريط فى اشباعها مع مايتصل بذلك من خلل فى النمو المتزن المتكامل للطفل . وقد تصبح الاسرة فى هذه الحالة غير قادرة بمفردها على رعاية اطفالها والعناية بهم

(ب) الاطفال غير المرغوب فيهم : - (١)

هؤلاء يمثلون الاطفال الذين ينجبون فوق العدد من الاطفال الذى تفضله الاسرة وتسمح امكانياتها برعايته وتوفير ما يحتاجه ، وذلك اما نتيجة لخلل فى برنامج الاسرة لضبط وتنظيم النسل او لعدم معرفتها بوسائل منع الحمل ، الامر الذى يترتب عليه انجاب العدد الكبير من الاطفال مع قلة موارد الاسرة وإمكانياتها وقد يشكل هؤلاء الاطفال عبئاً على الاسرة وامكانياتها ويقلل من درجة اهتمام الابوين بهم وعجزهما عن توفير الرعاية اللازمة لهم . ويؤكد الاستاذ اركوف (ARKOFF) ان كثرة عدد الاطفال بالاسرة بالشكل الذى يفوق قدرتها وامكانياتها قد يجعل الاسرة عاجزة عن اشباع حاجاتهم ، بل واحياناً قد تدفع بهؤلاء الاطفال الى سوق العمل فى سن مبكرة جداً ، محاولة منها لزيادة دخلها عن طريق تشغيل اطفالها ، حتى ولو كان ذلك على حساب حرمانهم من الدراسة (٢)

(١) على الهادى الحوات، وآخرون ، رعاية الطفل المحروم - مرجع سابق ص ٧٦

(٢) على الهادى الحوات وآخرون ، رعاية الطفل المحروم - مرجع سابق ص ٧٦

ويشير تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي الى ان الاطفال الذين يدفعون الى سوق العمل فى سن مبكرة ، كثيراً ما (١) يتعرضون للاستغلال ولظروف غير آمنة ولاحتمال الاصابة بأضرار نفسية وجسمية واجتماعية خطيرة ، ويكون لها اثارها السيئة على صحة الطفل ونموه الشخصي والحرمان من التعليم والتدريب ، وان هؤلاء الاطفال غالباً ما يأتون من اسر لاتسمح ظروفها الاقتصادية من تلبية احتياجاتهم وتوفير الرعاية اللازمة لهم

(ح) قلة الامكانيات الاقتصادية للأسرة :-

ان اشباع حاجات الاطفال ورعايتهم يتصل بدرجة كبيرة بالامكانيات والموارد الاقتصادية للأسرة من جانب وبعدهم الاطفال بها من جانب آخر . وإذا كان الاطفال فى الريف يعتبرون عاملاً اقتصادياً مهماً لأنهم يساهمون فى الانتاج الزراعي . فإنهم قد يعتبرون حملاً ثقيلاً على الأسرة فى الحضر ، وانه كلما قلت موارد الأسرة الاقتصادية وزاد عدد الاطفال بها كلما قل مستوى الرعاية والعناية بالطفل على الاقل من جانبها المادي (١) واقتضى الامر مساعدة مثل هذه الأسرة اقتصادياً حتى تتمكن من اشباع الحاجات المادية لاطفالها . وان عدم مساعدة الأسرة على ذلك قد يجعلها غير قادرة على توفير الرعاية المطلوبة لأطفالها . وقد يكون لذلك العديد من السلبيات منها إهمال الطفل وتشرده بل وانحرافه ، وما قد يترتب على ذلك من مشاكل تهدد شخصيته ومستقبله من جانب وسلامة المجتمع وامنه من جانب آخر

(٦) سجن أحد الابوين أو كليهما :-

يعتبر سجن احد الابوين او كليهما ، لاي سبب من الاسباب عاملاً له اثره فى حرمان الطفل من الرعاية الاسرية . ويزداد اثر الحرمان كلما طالت فترة سجن الابوين . ولهذا تراعى معظم المجتمعات عدم تنفيذ عقوبة السجن او الحبس على الابوين معاً وفى آن واحد ، خصوصاً بالنسبة للابوين الذين لهما عدد كبير من الاطفال . وفى حالات القضايا التى لا يؤثر تأجيل تنفيذ العقوبة على سير العدالة لما لتأجيل تنفيذ العقوبة على احد الابوين من استمرارية قدر معين من الرعاية الاسرية لاطفالها وعدم حرمانها الكلي من ابويها معاً عاملاً من العوامل المتعددة التى تؤثر على حرمان الطفل من رعاية ابويه

(١) على الهادى الحوات ، وآخرون - رعاية الطفل المحروم ، مرجع سابق ص ٧٧

(٧) عمل الام خارج البيت :-

يعتبر غياب الام عن بيتها لساعات طويلة بسبب العمل سبباً آخر من اسباب حرمان الطفل بشكل مؤقت من الرعاية الاسرية ، حيث تضطر معظم الامهات العاملات للبحث عنن يقوم بتقديم الرعاية والعناية اللازمة لأطفالهن اثناء قيامهن بالعمل خارج المنزل

ويشكل غياب الام عن البيت وانقطاع رعايتها لابنائها جانباً يفوق في تأثيره غياب الاب عن البيت ، خصوصاً في مرحلة الطفولة المبكرة حيث لجأت اغلب الامهات العاملات وغير العاملات في عصرنا هذا الى الاعتماد على المربيات والخادمت الاجنبيات للقيام بدورهن في هذا الجانب وادى ذلك الى التأثير على مختلف الجوانب المرتبطة بعملية التنشئة الاجتماعية للابناء.

(٨) إساءة معاملة الاطفال :-

تعد اساءة معاملة الاطفال جانباً مهماً لصلته المباشرة بحرمان الطفل من الرعاية الاسرية المطلوبة على الرغم من معيشته في بيته ومع والديه

ويرتبط مفهوم اساءة معاملة الطفل بمفاهيم اساءة المعاملة والإهمال والاستغلال ويمكن تحديد اساءة معاملة الاطفال بأنها أي عمل يرتكب مع طفل ويسبب له معاناة جسمية او نفسية او اجتماعية ، الا اذا كان هذا العمل متمشياً مع معايير التربية او التكيف الإجتماعي في المجتمع (١)

وقد يسيئ الوالدان بشكل مقصود او غير مقصود معاملة طفلهما ، وقد يحدث ذلك في حالات نادرة وقد يكون حدوثه بشكل دائم ، ومع ذلك يظل موضوع إساءة معاملة الطفل جانباً سلبياً في اطار رعايته والعناية به

وهناك انواع واشكال مختلفة من إساءة معاملة الاطفال من قبل والديهم . ومنها على سبيل المثال الا الحصر :-

(١) على الهادي الحوات، واخرين ، رعاية الطفل المحروم - مرجع سابق ص ٧٨

(أ) إهمال الطفل :-

ترى اليزابيث ماير (ELIZABETH MYER) وغيرها ان إهمال الاطفال يدل على نوع الرعاية (١) التي يتلقاها الطفل والتي تعتبر غير مناسبة لاشباع حاجاته

وقد يكون اهمال الطفل فى أسرته لظروف خارجه عن نطاق الاسرة وامكانياتها ، وقد يكون بشكل مقصود كما يحدث بالنسبة للطفل الذى يعيش مع زوجة ابيه ، او يكون الاهمال ناتجاً عن سوء فهم او لظروف اقتصادية واجتماعية اخرى ومع ذلك يظل اهمال الاطفال عاملاً من العوامل التى تؤدى بدرجة او باخرى الى حرمان الطفل من موجبات الرعاية الاسرية السليمة

(ب) العقاب الصارم والضرب المبرح :-

حيث يتجاوز عقاب الطفل حدود التربية وحجم الفعل المعاقب عنه ، وقد يحدث هذا النوع من العقاب اضراً جسيماً ونفسية ظاهرة وباطنة

(ج) تكليف الطفل بأعمال تفوق قدرته الجسمية والنفسية :-

كأن يكلف بالعمل فى الورش والمصانع والحقول لساعات طويلة ، او تكليفه بحمل الاشياء الثقيلة ورش المبيدات الحشرية والتعرض للخطر فى ظروف عمل قاسية وقد تتصل هذه الامور بدفع الطفل للعمل لكسب الرزق فى سن مبكرة ، الامر الذى يعتبر التجاهل لحاجات الطفل وقدراته وامكانياته ومتطلبات نموه ومستقبل حياته

وتؤدي كل هذه الامور بشكل او بآخر الى حرمان الطفل من الرعاية الاجتماعية داخل أسرته ، مع مايتصل بذلك من اضرار جسميه ونفسية واجتماعية تلحق بالطفل وقد دفع هذا الامر كثيراً من دول العالم الى تحريم اساءة معاملة وتشغيل الاطفال فى سن مبكرة ودعت الامم المتحدة فى استراتيجيتها للتنمية الدولية لعقد مؤتمر الامم المتحدة الإنمائي الثالث ، التى تم إقراره فى سنة ١٩٨٠ الى بذل الجهود لمنع عمل الاطفال وصولاً لرعاية افضل لهم وإتاحة الفرصة لهم للنمو المتزن المتكامل (١)

(الفصل الثالث)

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بظاهرة إنحراف الأحداث في دولة الامارات العربية المتحدة

المبحث الاول :- تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الاسرة
في مجتمع الامارات

اولاً : الاسرة في دولة الامارات قبل النفط

ثانياً: التغيرات الاجتماعية الاقتصادية

(1) التغير الاقتصادي ما بعد النفط

(2) التغير الاجتماعي ما بعد النفط

المبحث الثاني :- إختلال التركيبة السكانية واثرها على إنحراف
الأحداث

(1) الهجرة الوافدة وتأثيرها على التركيبة السكانية لمجتمع

الامارات

(2) علاقة الهجرة وحركة السكان بظاهرة إنحراف الأحداث

(3) الصراع الثقافي الناتج عن إختلال التركيبة السكانية

وتأثيره على إنحراف الأحداث

(الفصل الثالث)

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بظاهرة إنحراف الأحداث
فى دولة الامارات

(البحث الاول)

(تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الاسرة فى مجتمع الامارات)

أهتم علماء الاجتماع المعنين بدراسة الاسرة ، بتسليط الضوء على التغير الذى يطرأ على النظم الإجتماعية ، وأثر ذلك على الاسرة النووية ، والاسرة الممتدة ، ودرجة المشاركة على اساس الجنس ، والاختيار للزواج من جانب الطرفين ، واشكال السيطرة وانماط الإقامة والمساعدة المتبادلة واختيار القرين ، والادوار فى الاسرة (١)

ويمثل مجتمع الإمارات نموذجاً للمجتمع الإنتقالي الذى شهد فى حقبتى السبعينات والثمانينات وعلى اكثر من صعيد واحد ، تحولاً جذرياً من مجتمع تقليدي الى مجتمع حقق خطوات واسعة على طريق التحديث والتطور (٢) وتعرض كغيره من مجتمعات الخليج الى ثلاثة تغيرات كبرى ومتزامنة وهى : مولد الدولة الوطنية ، والطفرة الإقتصادية النفطية والهجرة الوافدة على نطاق واسع

وانبثق عن كل هذه التغيرات الكبرى او من تفاعلها معاً ، سلسلة متصلة من التغيرات الإجتماعية الإقتصادية الفرعية (٣) وان ظاهرة التغيرات التى ادت الى تحويل مجتمع الإمارات من مجتمع تقليدي الى مجتمع

(١) اليكس انكلر - ترجمة محمد الجوهري وآخرون - مقدمة فى علم الإجتماع - ص ١٦١

(٢) اسكندر بشير ، دولة الامارات ، مسيرة الإتحاد ومستقبله (بدون تاريخ ، ص ١٢٧

(٣) سعد الدين ابراهيم - النظام الإجتماعى العربى الجديد - بيروت - مركز دراسات

حديث فى عهد البترول هى حصيلة أمرين . - الاول عملية التنمية البشرية التى تتولاها الدولة فى حقل التعليم والصحة والخدمات الأخرى . والثانى هو الوضع الإقتصادي الجديد لمواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة وقد كان تغير خصائص الاسرة من أهم مظاهر هذه التغيرات الإجتماعية والاقتصادية ولا يبرز أهم تلك التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التى أصابت الاسرة فى مجتمع الإمارات فلا بد من القاء الضوء على وضع الاسرة فى مجتمع الإمارات قبل إكتشاف النفط

أولاً : الاسرة فى دولة الإمارات قبل النفط

لقد كانت الاسرة فى الإمارات تعاني فى وضعها العام من الوضع الإقتصادى (قلة الدخل) كذلك الانشطة البسيطة التى كانت تمارسها محاولة تلبية الإحتياجات الضرورية لأفرادها فكانت أنشطة بسيطة من حيث الدخل ولكنها مجهدة من حيث الاداء .. علاوة على ذلك كانت الاسرة تعاني من نفس العزلة التى يعاني منها مجتمعها حيث كان مجتمعاً مغلقاً على نفسه ، محدوداً فى تفاعلاته مع الخارج ، ونادراً ما يخضع لعوامل التأثير التى تعتبر نتاج تفاعل المجتمعات الأخرى وبالتالى كانت الصادرات والواردات لاتحمل فى أنواعها سوى السلع الضرورية لمواصلة الحياة ، بل حتى نشاط مجموعة الاسر التى تعمل فى مجال اللؤلؤ تعرض للتنافس والمزاحمة بعد ان نجحت اليابان فى انتاج اللؤلؤ فى مزارع صناعية (١)

ويمكن القول ان الاسرة فى هذه الفترة لم تكن معرضة لعوامل احداث التغير الإجتماعى سواء كانت داخلية او خارجية سوى القدر المحدود فى التأثير الوارد لها من صوت الإذاعة ، إذ أن الاحتكاك المباشر كما سبق القول كاد يكون معدوماً أو غير مؤثر والاسرة فى الإمارات فى ذلك الوقت كانت لها تصنيفات ترجع الى اختلاف البيئة التى تنتمى إليها ، فقد كانت هناك البيئة الساحلية التجارية والبيئة الزراعية والبادية والواحات ورغم هذا الإختلاف إلا انها كانت جميعها ترجع الى عناصر وأصول مشتركة بينها (٢)

(١) عاشه السيار ، الاسرة والتغير الإجتماعى فى دولة الإمارات ، مجلة شنون إجتماعية ،

جمعية الإجتماعيين - دولة الإمارات العربية المتحدة - العدد التاسع والعشرون ١٩٩٠ ص ٦

(٢) عاشه السيار ، الاسرة والتغير الإجتماعى فى دولة الإمارات ، مرجع سابق ص ٦

وتبعاً لهذه البيئات ونوعية النشاط الغالب فى كل بيئة ، كانت هناك اسرة الغواص والاسرة الريفية ، واسرة الحدادين والنجارين وصيادي الاسماك واسرة التجار واصحاب الاراضي والنواخذ وهي الاسرة الميسورة نسبياً واخيراً الاسرة البدوية (١)

وبعرض سريع لوضعية كل اسرة من هذه الاسر والحال التى كانت عليها فى ذلك الوقت نورد مايلى :-

(أ) اسرة الغواص :-

كانت هذه الاسرة تعتبر من الطبقة الكادحة فى مجتمعات الخليج بشكل عام ومجتمع الإمارات بشكل خاص ونظراً لضالة دخلها تولت الزوجة فيها المساهمة الفعالة فى تحسين مستوى دخل اسرتها فإلى جانب قيامها بالاعمال المنزلية المعتادة كانت تقوم بالاعمال الاخرى التى تدر عليها ربحاً تساعد به اسرتها مثل خياطة الملابس أو المتاجرة بسلع بسيطة كبيع اللبن أو تربية الاغنام .. الخ

علاوة على ذلك لم يكن متوافر لهذه الاسر الامن النفسى والاستقرار العائلي حيث كانت الزوجة مهددة إما بفقدان زوجها نتيجة للطبيعه المغامرة لمهنته او شتات اولادها لوقوع زوجها فى الدين المستمر ويكفي الاشارة هنا الى إمكانية نزع ملكية منزلها سداداً لدين رب الاسرة او اجبار الابن الاكبر بمواصلة العمل لدي الدائن (النوخذه) صاحب السفينة سداداً لدين والده فى حالة وفاته

والخلاصة ان ظروف هذه الاسرة جعلت المرأة فى هذا القطاع ذات تركيبة نفسية حادة بسبب تعرض اسرتها لكافة صور الاضطهاد الإجتماعي والصراع النفسى المستمر بين التشاؤم بفقدان الزوج والامل فيما سوف يحمله معه إذا مانجح فى مغامرته

(١) المرجع السابق ص ١

(ب) الاسرة الريفيّة :-

لم تكن الاسرة الريفيّة اسعد حظاً من اسرة الغواص فقد كانت المرأة فيها تأخذ على عاتقها المساهمة الفعالة فى العملية الإنتاجية التى كان يقوم بها زوجها علاوة على رعاية اولاده سواء كانت اعمال السقي والزراعة والماشية أو تلقيح النخيل وحصد البرسيم أو جمع البلح يضاف الى ذلك القيام بالواجبات المنزلية المعتادة وتربية الدواجن وبعض الحيوانات الأليفة .. كانت هذه جميعها جهوداً متعاونة من اجل زيادة دخل الاسرة وتأمين الحاجة الضرورية لها

وكثيراً ما تعرضت هذه الاسرة للتهديد بالطردها من ارضها لعدم امكانية سداد إيجار الارض ، أو تعرض الزوج للسجن فى حالة عدم الوفاء بالالتزامات (١) هذه الضغوط الإجتماعية والإقتصادية ، انعكست بآثارها على جميع افراد هذه الاسرة والعلاقات السائدة فيها فرغم الترابط وروح التعاون لم تستطع ان توفر ما يحقق لها الاستقرار النفسى والامن الإجتماعى

(ج) اسرة التجار واصحاب الاراضي والنواخذ :

وهذه الاسرة تعتبر من الطبقة الميسورة الحال ولكنها رغم ماتوفره لافرادها من وسائل الرفاة لدى اعضائها ، إلا أنها كانت تتعرض لعوامل اخرى تثير عدم انسجامها ويحدث لديها نوع من التوتر .. وتتمثل هذه العوامل فيما يتعلق بالزوجة فى هذه الاسرة اذا انها كثيراً ما تتعرض للتهديد بإحضار شريكة وغالباً ما كان يحدث هذا ، لذلك فإن هذه النوعية من الاسر كانت تحتوي على تعدد للزوجات والسراري حيث يكون لهذا التاجر عدد من العبيد اللواتي يسرى بهن ويكون له اولاد منهن ويكون لذلك اثر فى خلق العديد من المشاكل بين اولاد الزوجة الحرة واولاد السرية ، الامر الذى كان يثير فى مناخ العلاقات السائدة بين افرادها نوعاً من

(١) عائشه السيار ، الاسرة والتغير الإجتماعى فى دولة الامارات ، مرجع سابق ص ٧

الصراع والاضطراب النفسي والإجتماعي .. ولكنها بطبيعة الحال كانت تعتبر من الاسر الاسعد حالاً وضمناً والاقدر على تلبية إحتياجاتها من الاسر السابقة

د) الاسرة البدوية: -

لاشك ان المجتمع البدوى كان خاضعاً لتأثير علاقات انتاج شديدة التخلف ومازال كما كان فى السابق معرضاً للتنافس الشديد الاثر بين الانسان وكذا البيئة والفرد فيها يشعر بحاجته القصوى الى الإنتماء للجماعة وضمن هذا الوضع نجد ان المرأة فى البادية تقوم بكثير من الاعمال فهي ترعى الغنم وتجلب الحطب والماء .. الخ حلوة على ذلك فإن حمايتها لافراد اسرتها واحتواء صفارها مرهون بمدى تلافى هذا مع الوضع العام فى القبيلة .. فاذا ماواجه القبيلة صراع مع البيئة او مع مصادر اخرى للصراع ونزع من الاسرة صفارها لمشاركة الكبار هموم هذا الصراع (١)

كما توجد اسر الحدادين والنجارين وصيادي السمك وكلها اسر فقيرة وذات اوضاع اجتماعية سيئة علاوة على ان المجتمع كان ينظر اليهم بنظرة اقل من افراد الاسر الاخرى نظراً لوضعية المهنة التى يمارسونها

وبشكل عام يمكن تلخيص الخصائص العامة التى توضح الشكل العام لمجتمع الإمارات على النحو التالى :- (٢)

(١) كانت الاسرة بوجه عام مستقرة رغم الظروف الصعبة وقسوة الحياة المادية ولم يكن هناك مجال للطموحات المقلقة والمسببة لصور الصراع المعاصر

(١) عائشه السيار ، الاسرة والتغير الإجتماعي فى دولة الامارات ، مرجع سابق ص ٧

(٢) عائشه السيار ، الاسرة والتغير الإجتماعي فى دولة الامارات ، مرجع سابق ص ١١

٢) كانت الانماط السلوكية فى داخلها تتسم نسبياً بالاستقرار حيث انها كانت تنتمي لمجتمع متجانس الى حدما . . ومن شأن التجانس وطبيعته تحقيق التوافق والتجاوب والتآزر وكافة صور التعاون التى تحدث شعوراً بالامن الإجتماعي والمشاركات الوجدانية فى مختلف المناسبات الإجتماعية

٣) كان النظام الغالب على الاسرة هو نظام الاسرة المركبة أو الممتدة افقياً ورأسياً بمعنى انها الاسرة الكبيرة التى تضم الجدين وابناءهم الذكور المتزوجين واحفادهم وحفيداتهم

٤) كانت السلطة داخل الاسرة تعتبر سلطة مطلقة ، ويتمتع بها رب الاسرة وهو الجد

٥) كانت الام داخل هذه الاسرة هي المسئولة عن تدبير كافة احتياجات اعضائها نظراً للغياب النسبي للرجال فى اعمال التجارة وصيد السمك والغوص وخلافه الامر الذى دفع بها تحت تأثير حاجة الاسرة الى المشاركة فى زيادة دخلها وخروجها من المنزل للقيام ببعض الاعمال التجارية البسيطة على النحو الذى وضحناه سابقاً

٦) لم تكن الزوجة فى هذه الاسر بإختلاف انواعها فى حل من تحمل كافة الوان الضغوط والإضطهاد رغم الوظائف التى كانت مسنده لها او متوقعة بها والتى تتعدى الوظائف المنزلية المعتادة

٧) رغم ان الاسرة فى مجتمعنا كانت تستمد نظامها والقواعد المنظمة للعلاقات السائدة فيها من المفاهيم الاسلامية ، إلا انه لم يخل الامر من حدوث انحرافات عن المفاهيم الصحيحة

٨) كان مسكن غالبية الاسر من المساكن البسيطة سواء من حيث البناء او الاثاث علاوة على ان الادوات المستخدمة فى داخله تعتبر من الادوات الضرورية البسيطة لاداء متطلبات الحياة

ثانياً :- المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية :-

التغير الإجتماعي - الإقتصادي هو أي تعديلات كمية أو كيفية على هياكل المجتمع ، ومؤسساته ، وقيمه ومعاييره ، وعاداته وانماط السلوك فيه وبما أن التغير الإجتماعي هو ضرورة لازمة للبقاء البشري المنظم ، فإن كل المجتمعات الإنسانية المعاصرة قد شهدت وماتزال تشهد مثل هذا التغير باستمرار - مهما بدت وتيرته بطيئة ، ومهما بدى كفه او كيفه طفيفاً فالجتمع الذى لايتغير هو مجتمع بائد أو مهدد بالانقراض

هذه احد بديهيات العلم الإجتماعي وهى تصدق على كل المجتمعات الانسانية (١) والتجديد فى المجال الإقتصادي يتضمن عدداً من التغيرات البنائية الكافية لاحداث تغيرات فى الإنتاج أو على الاقل التأثير على الدورة الإقتصادية القائمة كما ان الانقسام فى وحدات الاسرة قد يؤدي الى ضغط سكاني ربما تجاوز فى قوته طاقة النسق الإجتماعي على إحتوائه .. ومن الآثار التى ترتبت على انتقال الانشطة الاقتصادية من نطاق القرابة ان فقدت الاسرة بعض وظائفها السابقة واصبحت مجرد بناء متخصص ، فهى لم تعد مثلاً وحدة اقصادية منتجة ، وبدأ الابناء يتسربون خارجها واحداً تلو الاخر بحثاً عن العمل خارج نطاق المجتمع المحلي باكماله وليس الاسرة وحدها وتحددت وظيفتها الاسرة فى مجرد الاشباع العاطفي والتنشئة الإجتماعية وحسب (٢)

ومن العمليات التى تصاحب التباين الذى طرأ على أنشطة الاسرة :- (٣)

(١) سعد الدين ابراهيم :- تأثيرات التغيرات الإجتماعية الإقتصادية المتسارعة على الطفولة فى الخليج ، بحث قدم فى ندوة الطفولة فى مجتمع متغير ، كلية التربية - جامعة

الامارات العربية المتحدة - ١٩٨٨ ص ٢

(٢) عبدالله الخريجي : علم الإجتماع الإقتصادي ، دار الشروق ، جدة ١٩٧٩ ص ٢٤٠

(٣) المصدر السابق ص ٢٤١

- (أ) إضمحلال العمل داخل نطاق الأسرة
- (ب) يأخذ الضبط الذى كان يمارسه الاقارب وكبار السن على الأسرة الصغيرة فى الاضمحلال التدريجي والإنهيار ويعد هذا سمة أساسية من سمات تميز الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة
- (ج) إنهيار الضبط الذى كان يمارسه الكبار ادى الى شيوع حرية الاختيار الفردي والاحساس بالحب وماشابه هذا من معايير لاختيار القرين ، وادى هذا بدوره الى ضعف تدخل الاء والاقارب فى تزويج ابنائهم
- (د) تغيير منزلة المرأة التى لم تعد مجرد تابع لزوجها من النواحي السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، كما صاحب هذا اشتداد ساعد الحركات النسائية

ثالثاً :- التغيير الإجتماعي الإقتصادي مابعد النفط

- (١) التغيير الإقتصادي ما بعد النفط :-
- كان اقتصاد الإمارات العربية المتحدة حتى نهاية الخمسينات من هذا القرن يتصف بمحدودية موارده الإقتصادية والمالية والبشرية حيث كانت الفعاليات الإقتصادية آنذاك تنحصر بدرجة رئيسية بأنشطة الزراعة والصيد و إستخراج اللؤلؤ والتجارة كما اوضحنا فى السياق السابق ، وفى الستينات تم إكتشاف وإنتاج النفط الخام بكميات تجارية فى ابوظبى عام ١٩٦٢ ، وفى دى عام ١٩٧٠ وفى الشارقة عام ١٩٧٤ ، وإستمر الإنتاج بالتزايد ، إذ بلغ (٦١٩) مليون برميل سنوياً عام ١٩٧٥ وبلغ ذروته عام ١٩٧٧ فى حدود (٧٠٩) مليون برميل سنوياً ثم أخذ الإنتاج بالانخفاض تدريجياً الى (٦٢٥) مليون برميل عام ١٩٨٠ ، وصل الى (٣٩٧) مليون برميل عام ١٩٨٢ (١) وتضاعفت عوائد النفط بأكثر من احدى عشرة مرة مابين عام (١٩٧٢ - ١٩٧٩) ولقد بلغ الناتج المحلى فى عام ١٩٨٧ نحو (٨٧) مليار درهم مقابل (٨٠.٦) مليار درهم فى عام ١٩٨٦ أي بمعدل سنوي للزيادة يبلغ ٨ ٪ وكان هذا الناتج قد ارتفع من (٦٠٥) مليار درهم عام ١٩٧٢م الى (١١١) مليار درهم فى عام ١٩٨٠ وقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط الخام من الناتج المحلى الإجمالي حتى (٦٧٥ ٪) عام ١٩٧٥

الى (٦٣ر٤ ٪) عام ١٩٨٠ الى (٨٥ ٪) عام ١٩٨٣ مقابل ارتفاع الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الإقتصادية الأخرى من (٣٢ر٥ ٪) عام ١٩٧٥ الى (٣٦ر٦ ٪) عام ١٩٨٠ الى (٤١ر٥ ٪) عام ١٩٨٢ ويعتبر هذا التغيير فى الهيكل الإقتصادي وان كان نسبياً مؤشراً لحجم الجهود التى بذلت خلال السنوات الماضية بإتجاه تقليل الإعتماد التدريجي على موارد النفط والإتجاه نحو القطاعات الإقتصادية الأخرى وإيجاد بدائل متنوعة للدخل وقد حققت بعض القطاعات معدلات عالية النمو كان بعضها متميزاً حسب المقاييس الدولية خلال السنوات (١٩٧٢ - ١٩٨٧) بفضل السياسة المتبعة فبلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية نحو (٣٥ر٣) مليار درهم خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ونحو (١٥) مليار درهم للكهرباء والماء خلال نفس الفترة واطهر التوزيع القطاعي للنواتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٧م ان معظم القطاعات تطورت فقد حقق قطاع التمويل والتأمين بنسبة زيادة بلغت (٣٥ر٥ ٪) بينما حقق قطاع النفط فى عام ١٩٨٧م قيمة مضاعفة بلغت (٣٢ر٢) مليار درهم مقابل (٢٦ر٢) مليار درهم فى عام ١٩٨٦ أى بزيادة تبلغ نسبتها (٢٣ر١ ٪) ويعود ذلك الى تحسن الاسعار العالمية للبتروول (١)

وبلغت تقديرات الدخل القومي فى دولة الإمارات لعام ١٩٨٧ نحو (٧٢ر١) مليار درهم مقابل (٦٣ر٧) مليار درهم عام ١٩٨٦ أى بزيادة (١٢ر٢ ٪) وهذا يعكس زيادة دخل الفرد عام ١٩٨٧م ومن المتغيرات الإقتصادية التى تطورت فى الفترة ما بين قيام الإتحاد حتى الوقت الحاضر العامل الديمغرافي حيث بلغ معدل نمو السكان بين اعوام (١٩٨٠ - ١٩٨٥) نحو ٩ر٣ ٪ سنوياً مقارنة بمعدل بلغ ١٣ر٣ ٪ سنوياً بين الاعوام (١٩٧٥ - ١٩٨٠) ويتوقع ان يزيد عدد السكان لدولة الامارات العربية المتحدة فى نهاية عام ١٩٨٨ عن مليوني نسمة ويقدر عدد العاملين فى الدولة فى عام ١٩٨٦م بنحو (٦٢٢) الف عامل مقابل (٢٨٨) الف عامل فى عام ١٩٧٥ (٢)

(١) التطورات الإجتماعية والإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

جريدة الخليج ، العدد (٣٥٠٣) بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٨م . (ملحق خاص)

(٢) المرجع السابق

ولما كان التغيير الإقتصادي فى دولة الإمارات تغييراً مفاجئاً فى طبيعة مصادر الثروة القومية ، فإن من أهم مظاهر هذا التغيير التى طرأت على الحياة الإقتصادية والإجتماعية مايلي :-

(أ) تغير هيكل النشاط الإقتصادي التقليدي التى فيها مجتمع الإمارات لفترات طويلة قبل ظهور النفط مثل الرعي والصيد وإستخراج اللؤلؤ حيث تلاشت أو اختفت هذه النشاطات التقليدية على نحو تام ، وظهر بالمقابل نشاطات جديدة مثل الصناعة وإزدهار النشاط التجاري وقطاع الاعمال ، وتنوعت النشاطات الإقتصادية بدلاً من الإعتماد على نشاطات تقليدية بعينها مثل العمل بالصيد وإستخراج اللؤلؤ

(ب) إرتفاع مستوى الدخل الفردي طوال العقد الذى تلى عام ١٩٧٣ ، فقد وصل (٢٨) الف دولار للفرد

(ج) التوسع فى مجال المشروعات التنموية الحكومية والخاصة وذلك بإعتماد خطط تنموية طموحة فى مجالات الاسكان والصحة والتعليم والخدمات الاخرى ، وتسهيل القروض والضمان الإجتماعي ، وإرتفاع مستوى الاجور ، وزيادة الاستهلاك الترفي ، وارتفاع مستوى الاسعار ، والإفتتاح على مجالات جديدة للاستهلاك والتوسع فى إستيراد السلع من الخارج ، وزيادة حجم المدخرات لدى الافراد ، وإزدهار النشاطات والمعدلات المصرفية ، والتوسع فى حجم العمالة النسائية (خدم المنازل) وانصراف المواطنين عن الاعمال الحكومية (١)

(د) الهجرة الوافدة على نطاق واسع لتغطيه متطلبات خطط التنمية ولسد النقص كماً وكيفاً فى القوى العاملة الوطنية ، وقد مثلت العمالة الوافدة فى الإمارات العربية المتحدة أكثر من ٨٥ ٪ من قوة العمل الكلية . ويأتي أكثر من نصف هذه العمالة من بلدان آسيوية ، وفى مقدمتها الهند وباكستان والفلبين وسيرلانكا وكوريا أما العمالة العربية الوافدة فقد

(١) ميثاء سالم الشامسي : اثر تدفق الثروة النفطية على تغير نسق القيم فى مجتمع دولة

الامارات العربية المتحدة -رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الإسكندرية ١٩٨٨ ص ٢٣٥

إنحسرت مع منتصف الثمانينات الى أقل من النصف ، وتأتي في مقدمتها العمالة المصرية ، والفلسطينية ، والاردنية ، واليمينية ، والسودانية ، واللبنانية وتقوم العمالة الوافدة بمعظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية

(هـ) تغير البنية الإقتصادية والإجتماعية للبدو وهم لب النظام القبلي ، فلم يعد هناك من ضرورة الى التكافل الإقتصادي القديم بين افراد القبيلة والذي كانت تفرضه طبيعة الحياة الرعوية ، واصبح افراد القبيلة ينافس بعضهم بعضاً فى الوظائف المدنية وفى مصادر كسب المال (١)

(و) ادى التغير الاقتصادي ايضاً الى نوع الحراك السكاني والهجرة الداخلية نحو التمرکز فى المدينة التى صارت مركزاً للنشاط الإقتصادي الحديث

(٢) التغير الاجتماعى ما بعد النفط فى مجتمع الامارات :

يشير التغير الاجتماعى الى نمط من العلاقات الاجتماعية فى وضع معين يظهر عليه التغير خلال فترة من الزمان قد يكون تغيراً بسيطاً شديداً وقد يكون جامداً وقد يكون بعضها لديه القابلية للتغير السريع والتغير الاجتماعى عبارة عن تغير بناء النسق الاجتماعى ومن اكثر التغيرات البنائية هو ما كان له نتائج على طريقة تأدية النسق لوظائفه وعلى الاخص من حيث بلوغه لاهدافه بكفاءة مثال ذلك الام فأنها تسلك ازاء اطفالها سلوكاً يختلف من يوم لآخر ومع ذلك فهى تحافظ على نوع من العلاقات بالنسبة للطفل .. فهى تستمر فى حمايته وتوجيهه وتشجيعه والعناية به .(٢) والتغير الاجتماعى فى مجتمع الامارات تغير بنائى . ويبرز كمنط رئيسى فى المجتمع وهو تغير يتضمن ظهور ادوار ونظم جديدة معقدة مختلفه فى الكيف عن تلك الادوار والنظم التقليدية او القديمة ، وهوتغير يتعدى مظاهر التغير فى الاوضاع الفردية لاشخاص المجتمع ، او ظهور الوحدات البنائية والتكوينية الجديدة فى نفس النوع

(١) محمد عبده محبوب - الهجرة والتغير ابنائى فى المجتمع الكويتى وكالة المطبوعات - الكويت . ١٩٧٠ - ص ١٨٥ .

(٢) حيدر ابراهيم : التغير الاجتماعى - الثقافى فى مجتمع الامارات - جامعه الامارات . ١٩٨٦ .

والدرجة الى تغير فى النسق الوظيفى للتساند والترابط بين النظم الإجتماعية القائمة ذلك لانه قد تستمر الوحدات البنائية والتكوينية أو تظهر وحدات جديدة ولكنها تربط فى اوضاعها الجديدة بعلاقات تتخذ بشكل انساق منظمة تؤدى وظائف اجتماعية جديدة ، ومثال ذلك ان التغيرات التى تعرض لها البناء السياسى القبلى فيما بعد التغير قد تعدت مظاهر الانتقال من مرتبة ادنى الى مرتبة اعلى فى نسق التفاضل القبلى ، أو تتعدد وتكثر الوحدات القبلية المتميزة التى تخضع لنفس النظم التقليدية ، فقد فرض على تلك الوحدات القبيلة ان تنظم فى علاقات جديدة فى النسق السياسى الحديث الذى يقوم مثلاً على نظم الإدارة المحلية والتنظيمات الادارية للشرطة والقضاء مما أدى الى إنهيار بعض العلاقات البنائية التى تربط تلك الوحدات القبلية والعرقية ، فلم تعد تلك الوحدات القبلية والعرقية التى تحتل المرتبة الدنيا والتي تخضع لحماية القبيلة التى تحتل مرتبة اعلى فى نسق الترتيب والتفاضل الإجتماعى القبلى التقليدى فى حاجة الى مثل تلك الحماية ، وبالتالي فقد فقدت الوحدات الاعلى وظيفتها التى انتقلت الى التنظيم الحديث للدولة (١)

ويرجع البعض هذا التغير الى مجموعة من المسببات ويحصرها فى الاتى :- (٢)

(١) انتاج النفط تجارياً وارتفاع اسعاره وتوجيه عائدات البترول الى التنمية الاقتصادية وانشاء الهياكل الاساسية ومرافق الخدمات

(٢) الموقع الاستراتيجى لدولة الامارات العربيه المتحده ، فهى فى موقع جغرافى هام فى الشرق الاوسط والمنطقة العربية وغربى آسيا وفى الخليج العربى وقرب المحيط الهندى .

(٣) الاحتكاك والتأثر بالعالم الخارجى والثقافات المختلفه ، فقد اصبح العالم قرية صغيرة حقيقة نتيجة لتطور نظم المواصلات والاتصالات

(٤) ادخال واستعمال التكنولوجيا الحديثة كادوات الاستهلاك والترفيه والانتاج

(١) محمد عبده محبوب - الهجرة والتغير البنائى فى المجتمع الكويتى ، وكالة المطبوعات -

الكويت ١٩٧٠ - ص ١٨٥

(٢) حيدر ابراهيم : التغير الاجتماعى - الثقافى فى مجتمع الامارات - جامعة الامارات - ١٩٨٦م

(٥) انتشار التعليم والثقافة بين فئات واسعة من الرجال والنساء ، فهذا بسبب ونتيجة للتغيير الاجتماعى .

(٦) وجود اعداد كبيرة من الوافدين من ثقافات ومجتمعات متباينه ومتعدده
ومن مظاهر التغيير الاجتماعى فى دولة الامارات العربية المتحده :

(أ) النمو العمرانى والحضرى الذى يعتبر من اكثر مظاهر التغيير المرتبطة باكتشاف البترول فى مجتمع الامارات وضوحا فقد كانت نسبة سكان الحضر مقارنة بالبادية والريف فى الامارات حوالى ٢٥٪ فى عام ١٩٥٠ ثم ارتفعت لتصل الى حوالى ٦٥٪ عام ١٩٦٨ وواصلت الارتفاع حيث بلغت ٨٤٪ عام ١٩٧٥ وتراجعت قليلا عام ١٩٨٠ لتصل الى ٨٠.٩٪ من جملة السكان (١)

(ب) ازدياد حجم السكان كمظهر آخر من مظاهر التغيير كان عدد السكان عام ١٩٧٣ حوالى ٢٢٠ الف نسمة ، وارتفع الى حوالى ٥٥٨ الف نسمة سنة ١٩٧٥ وبلغ حوالى مليون و٤٢ الف نسمة سنة ١٩٨٠ وتابع تزايديه ليصل ١٠٦ مليون نسمة سنة ١٩٨٥ ومن المتوقع ان يصل الى مليونى نسمة فى اواخر هذا العقد علما بأن نسبة الذكور بدولة الامارات اعلى من نسبة الاناث اذ بلغت نسبه النوع ١٦٢٠٢ عام ١٩٦٨ ، ارتفعت الى ٢٢٥٠٤ عام ١٩٧٥ وبلغت ٢٢٣٠٣ عام ١٩٨٠ وتراجعت الى ١٨٤٠٣ عام ١٩٨٥ اى ان عدد الذكور يكاد يكون ضعف عدد الاناث - (٢).

(ج) مستوى التعليم والثقافة اذ يعتبر من اهم مظاهر التغيير الاجتماعى والتحديث فى المجتمع ، ففى دولة الامارات شهد قطاع التربية والتعليم تطورا جذريا ملحوظا منذ نشأة الاتحاد حتى اواخر هذا العقد ولاغراض المقارنه وبالرجوع للارقام الرسمية نجد ان

(١) ناصر ثابت : سكان الامارات العربية المتحدة - مذكرات لدراسة مجتمع الامارات ، اعداد

مجموعة باحثين - قسم الاجتماع - جامعة الامارات العربية المتحدة - العين ، ١٩٨٦

(٢) ناصر ثابت : سكان الامارات العربية المتحدة - مرجع سابق

جملة عدد الطلاب عام ١٩٥٤ بلغ ٢٣.٠ من الذكور فقط ، ارتفع الى حوالي ٢٨ الف عام ١٩٧١ منهم حوالي ١٧ الف من الذكور والف من الاناث وتساعد هذا الحجم ليصل الى حوالي ١٧١ الف طالب منهم حوالي ٩١ الف من الذكور وحوالي ٨٠ الف من الاناث وفى عام ١٩٨٢ (١) ووصل عدد الطلبة فى العام الدراسى ٨٩/٨٨ بجميع مراحل التعلم الحكومى فى دولة الامارات ٢٢٩٢٣١ طالبا وطالبة بزيادة قدرها ١٧.٥٢ طالبا وطالبة عن العام الماضى

(د) ضعف النظم التقليدية ونشأة النظم الحديثة فمن مظاهر التغير الاجتماعى ، ضعف الانتماء القبلى تدريجيا مع اختلاف عمق الظاهرة من منطقة الى اخرى حسب نوع المركز العمرانى والقرب من المناطق الحضرية (٢) كما ان تقسيم العمل الذى اوجده النفط ادى الى اضعاف العلاقات الاجتماعيه مثل التضامن فى المجموعات وادى الى بعض التغيرات فى النسق القيمي الا ان التغير الاجتماعى لايعنى بالضرورة تحولا جذريا واقطاعا كيفيا فى النظام الاجتماعى بل يمكن اعتباره تهالكا لعناصر فيه اصبحت لها وظيفة وتعويض لها بعناصر اخرى تشيع اكثر حاجيات البنى الاجتماعية ، ومن ناحية اخرى فان التحول الاجتماعى يمكن ان يولد وضعيات تخضع الى قيم متعرضة ومتناقضة فيولد ذلك فى الافراد والمجموعات الضياع الثقافى والحيرة النفسية وهكذا فان القيم الاجتماعيه يمكن ان تصبح عقبة فى طريق التحول الاجتماعى ، بينما التحول الاجتماعى يمكن ان يولد قيما جديدة تختلف عن القيم الموروثة فيحدث الاصطدام والتوترات النفسية والاجتماعية (٣).

(هـ) الدور المتغير للأسرة ، حيث طرأت تغيرات على الاسره فى مجتمع الامارات التى كانت تتسم بانها (اسرة ممتدة) انسجاما مع طبيعة نمط الانتاج الذى كان يسود قبل النفط ، واخذت تجنح الى الاسرة

(١) المرجع السابق

(٢) يوسف ابوالحجاج وآخرون - دولة الامارات العربية المتحدة - دراسة مسحية شاملة - مصدر

سابق ص ٦١٠

(٣) رضا ابوكراع - اشكالية القيم فى المجتمع العربي - مجلة شئون عربية العدد - جامعة الدول

العربية - تونس ١٩٨١ ص ١١٨

النوعية الحديثة بسبب انفصال الابناء بعد الزواج عن اسرذويهم . كما حدث تغير فى وظائف العائلة التقليدية وفى ميولها واتجاهاتها وتفضيلاتها تبدأ من التغيرات فى طريقة الزواج وتربية الابناء بالاضافة الى تمتع الاسر بأدوات الحضارة الحديثة الثقافية والترفيهية . كذلك من اهم مظاهر التغير فى دور المرأة فى الاسر المعاصرة التحاقها بركب التعليم فى مراحلته المختلفة . وقد استمدت بفضل التعليم مزيدا من الحرية ، وايداء الرأي داخل الاسرة وفى المجتمع ، و اصبحت للمرأة المتعلمة شأننا يوصلها لمكانة اجتماعية داخل اطار المجتمع المتغير ، كما يعد دخول المرأة مجال العمل من اهم قضايا التغير فى دور المرأة فى الاسر الحديثة فى مجتمع الامارات . (١)

(١) عبدالله حمد راشد : العائلة المتغيرة فى مجتمع عجمان ، رسالة ماجستير ، جامعة

البحث الثانى

• اختلال التركيبة السكانية واثرها على انحراف الاحداث •

(نبذة تاريخية عن سكان الامارات)

لقد كان الرصيد السكانى لدولة الامارات العربية المتحدة صغيرا جدا حتى سنة ١٩٥٠م فقد قدر لوريمر هذا الرصيد بحوالى (٨٠) الف نسمة من ضمنهم ثمانية الاف من البدو غير المستقرين (١) وقد استند لوريمر فى تحديد هذا الرصيد السكانى على اساس المنازل فى الامارات وقد قدر لكل منزل خمسة اشخاص . و نظراً لعدم توفر الاحصائيات والبيانات الدقيقة والموضوعية عن حجم السكان للفترة التى سبقت مواعيد اجراء التعدادات الرسمية ، فإنه لا يمكن الطعن بأى من التقديرات السكانية آنذاك ويكفيها القول بأنه لم تطرأ زيادات سكانية بارزة حتى منتصف القرن بسبب سوء الاوضاع الصحية فى المنطقة وفقرها وشحة مواردها الاقتصادية بحيث اصبحت قوة طرد للسكان بدلا من ان تكون قوة جذب لهم .
وفى منتصف القرن كان الحجم السكانى لدولة الامارات العربية المتحدة وفق اكثر التقديرات سخاء مايقرب (١٠٠) الف نسمة ، واعطت تقديرات منتصف الخمسينات ما يقرب (١١٠) الف نسمة (٢)

ان هذه التقديرات تؤكد بلاشك ان دولة الامارات قد نمت بسكانها نموا بطيئا لايتجاوز معدله ١٪ سنويا ونشذ عن هذا النمط امارة دبي التى كانت تتمتع بمركز تجارى هام مما ترتب عليه زيادة سكانها ليقدّر بحوالى (٥٥) الف نسمة .(٣).

(١) حسن الخياط الرصيد السكانى لدول الخليج العربى - مركز الوثائق والدراسات الانسانية - قطر ١٩٨٣ - ص ٩٥ .

(٢) امل الصباح : سكان دولة الامارات العربية المتحدة - دراسة فى جغرافية الكويت - جامعه الكويت ١٩٧٩ ص ٢٩

(٣) المصدر السابق ص ٣١

فتنفرد امارة دبي بنمو حاد فى عدد سكانها بين عام ١٩٠٤ و ١٩٥٠ وذلك بسبب نجاحها فى تطوير مركزها التجارى الامر الذى ساعد فى اجتذاب عدد كبير من الوافدين بينما عانت امارة راس الخيمة انخفاضاً كبيراً فى عدد سكانها نتيجة تدهور الوضع الاقتصادى الذى حمل عدداً كبيراً من السكان على الهجرة الى امارات وبلدان اخرى كقطر والبحرين والكويت والسعودية .

اما امارة ابوظبى فتشير الارقام الى محافظتها على مركزها العدى القديم خلال النصف الاول من القرن ولم يظهر على حجم سكانها سوى زيادة طفيفة وحديثاً ومنذ الحصر السكانى لعام ١٩٨٦ وبداية مرحلة النفط طرأت اتجاهات جديدة فى نمو سكان الامارات العربية المتحدة ويكشف الجدول رقم (١) عن فقدان التوازن فى سرعة اتجاهات النمو السكانى فى الامارات المختلفه ، فقد ارتفع مؤشر النمو السكانى فى بعضها ارتفاعاً حاداً كما هو الحال فى ابوظبى حيث كان النمو وليد عصر النفط ، اذ بدأت امارة ابوظبى ومنذ ١٩٦٦ اسباق مع الزمن فى تنفيذ مشاريع تنموية واسعة شامله اقتصاديه واجتماعيه وعمرانية وغيرها ، الامر الذى تتطلب استقدام قوة عاملة كبيرة العدد لتنفيذ هذه المشاريع ، وكنتيجه لذلك قفزت اعداد الوافدين فى هذه الامارة ولاول مرة فى تاريخها قفزات كان من نتائجها ان اصبحت الشريحة الوافدة تشكل حسب الحصر السكانى لعام ١٩٦٨ ما يقرب من ٥٦% من اجمالى السكان .(١).

(١) محمد متولى :- حوض الخليج العربى ح ٢ القاهرة مكتبة الانلجو المصرية ١٩٧٥ ص ٦١

جدول رقم (١) سكان الإمارات العربية المتحدة في ١٩٥٠ و ١٩٦٨ و (١)

الإمارة	سكان ١٩٥٠م	سكان ١٩٦٨م
أبو ظبي	١١,٠٠٠	٤٦,٣٧٥
دبي	١٠,٢٥٠	٥٨,٩٧١
الشارقة	-	٢١,٦٦٨
رأس الخيمة	٢٦,٠٠٠	٢٤,٣٨٧
الفجيرة	-	٩,٧٢٥
أم القيوين	٥,٠٠٠	٣,٧٤٤
عجمان	٧٥٠	٤,٢٤٦
الإجمالي	٧٢,٠٠٠	١٧٩,١٢٦

وخلالاً للسجل التاريخي لنمو السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد شهد عقد السبعينات نمواً هائلاً في عدد سكانها بمعدل يتجاوز ١٥٪ سنوياً مما ترتب عليه زيادة عدد السكان من حوالي (٢٠٠) ألف نسمة في بداية السبعينات إلى (١٠٤٣,٢٢٥ نسمة) في نهاية عام ١٩٨٠م. ويوضح الجدول رقم (٢) ذلك

جدول رقم (٢) يوضح نمو عدد السكان من ١٩٦٨ - ١٩٨٠م. (٢)

معدل النمو من ١٩٨٠ - ١٩٧٥	حجم السكان عام ١٩٨٠م	معدل النمو السنوي	١٩٧٥م		١٩٦٨م		
			حجم السكان	% من الإجمالي	حجم النمو السكاني	% من الإجمالي	
١٢,٥	٤٥٠,٧٢٢	٢٣,٦	٢٢٥,٦٦٢	٢٥,٩	٤٦٣,٧٥	٢٥,٧	أبو ظبي
٥,٩	٢٧٨,٤٧٧	١٧,٧	٢٠٦,٦٨١	٣١,٥	٥٨,٩٧١	٣٢,٧	دبي
١١,٥	١٥٩,٥٩٥	٤,٣	٨٨,١٨٨	١٣,٤	٢١,٦٦٨	١٧,٦	الشارقة
٥,٥	٧٣,٨٧٥	١١,٨	٥٧,٢٨٢	٨,٧	٢٤,٣٨٧	٦٣,٥	رأس الخيمة
٣,٩	٣٢,١٩١	١٣,٩	٢٦,٤٩٨	٤,٠	٩,٧٢٥	٥,٤	الفجيرة
١٠,٣	٣٦,١٠١	٢٣,٦	٢١,٥٦٦	٣,٣	٤,٢٤٦	٢,٣	عجمان
٦,٣	١٢,٣٩٠	٢٥,٦	١٦,٨٧٩	٦,٥	٣,٧٤٤	٢,١	أم القيوين
-	-	-	٣,٠٠١	٠,٥	١,١٠٠	٠,٧	مواطنون آخرون
٩,١	١,٠٤٣,٢٢٥	١٨,٣	٥٥٧,٩٣٧	١٠,٠	١٨٠,٢٢٦	١٠,٠	الإجمالي

(١٠٨) نادر فرجاني مرجع سابق صفحة (١٠٨)
 (٩٧) حسن الخياط - الرصد السكاني لدول الخليج العربي - مرجع سابق ص (٩٧)

وقد صاحب هذا النمو غير المسبوق في السبعينات إنخفاض نسبة المواطنين في السكان من أكثر من ٦٠٪ في ١٩٦٨ الى ٣٦٪ فقط في ١٩٧٥ ويعتقد الدكتور نادر فرجاني ان هذه النسبة تابعت الإنخفاض الى مادون الربع في ١٩٨٠م (١)

أولاً: الهجرة الوافدة وتأثيرها على التركيبة السكانية لمجتمع الإمارات

لقد كان هذا الإنخفاض في نسبة المواطنين نتيجة طبيعية للفرق الكبير بين معدلي نمو المواطنين والوافدين فبينما زاد المواطنين بحوالي ٦٪ سنوياً وهذا معدل مرتفع في حد ذاته يعود أكثر من نصفه لتجنيس غير المواطنين ويوضح ذلك الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣) عدد السكان ومعدلات نموهم حسب الجنسية خلال الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٨٠م (٢)

الجنسية	عدد	السكان	بالآلاف	معدل النمو	السنوي
الجنسية	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٦٨ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٨٠
مواطنون	١١٤	٢٠٢	٢٣٢	٨ر٥	٢ر٥
وافدون	٦٦	٣٥٦	٨١١	٢٧ر٢	١٧ر٩
المجموع	١٨٠	٥٥٧	١٠٤٣	١٧ر٤	١٣ر٣
نسبة المواطنين	٦٣ر٣	٣٦٪	٢٢٪		

وكان عدد الوافدين ينمو سنوياً بمعدل فلكي يتعدى ٢٣٪ لهذا فإنه عبر السنوات الاثني عشر (١٩٦٨ - ١٩٨٠) تضاعف عدد المواطنين مرة واحدة فقط بينما زاد عدد الوافدين بأكثر من اثني عشر مرة وقد جاء في تقدير للبنك الدولي للإنشاء والتعمير عن سكان دولة الإمارات العربية المتحدة يؤكد فيه ان نسبة المواطنين ستكون عام ١٩٩٠م حوالي ٨٪ فقط وان نسبة العمالة الوافدة ستمثل ٩٢٪ من إجمالي العمالة (٣) هذا وقد تطور عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً كبيراً خلال السنوات الاخيرة

(١) حسن الخياط - الرصيد السكاني لدول الخليج العربي - مرجع سابق ص ٩٧

(٢) بيانات المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ - ١٩٨٠ - وزارة التخطيط - دولة

الإمارات العربية المتحدة

(٣) حسن الخياط - الرصيد السكاني لدول الخليج العربي - مصدر سابق ص ١٠١

حيث تضاعف خلال الفترة من ١٩٦٨م حتى ١٩٨٥م حوالي ثمانى مـرات ومن الجدول رقم (٤) نلاحظ ان عدد السكان بالدولة قد زاد من حوالي (١٨٠.٢) الف نسمة سنة ١٩٦٨ الى ١٦١٩,٣ ألفه تقريباً فى سنة ١٩٨٥م

جدول رقم (٤) تطور عدد السكان بدولة الإمارات العربية المتحدة

حسب الجنس ١٩٦٨ - ١٩٨٥ م < ١ >

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٦٨	١١١,٣	٦٨,٣	١٨٠,٢
١٩٧٥	٣٨٦,٤	١٧١,٤	٥٥٧,٨
١٩٨٠	٧١٩,٧	٣٢٣,٤	١.٠٤٣,١
١٩٨٥	١.٥٠٤	٥٦٨,٩	١٦١٩,٣

ومما تقدم يتضح لنا ان الهجرة الوافدة وخاصة الآسيوية فيها قد اصبحت تمثل الأغلبية بينما المواطنون اصبحوا اقلية فى مجتمع الإمارات وهذه تعتبر فى التركيبة السكانية خاصة وان عدد المهاجرين من الذكور اعلى من الإناث مما يشكل صورة غير متوازنة فى مقومات المجتمع بالاضافة الى انخفاض مستوى التعليم لدى المهاجرين مما يعوق خطط التنمية الحقيقية وكذلك الخلخلة فى الكثافة السكانية فيما بين الامارات -والذى يهمنى هنا مدى تأثير اختلال التركيبة السكانية على انحراف الاحداث فى مجتمع الإمارات فى ظل ظروف التركيبة السكانية التى وضحناها ؟

ففى مجتمع يمثل المواطنون فيه اقلية محدودة حيث تشكل الغالبية العظمى من جنسيات متباينة وتتداخل فيه مجموعة من الثقافات والمفاهيم الاخلاقية والاجتماعية ، ويتضح لنا من الجدول رقم (٥) حجم الجاليات الاجنبية ومعدل زيادتها والنسبة المئوية لها خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م .

التأثير السلبي للعمالة الوافدة :-

نتيجة هجرة اعداد كبيرة من غير العرب الى الدولة جلبوا معهم عاداتهم ومشاكلهم الاجتماعية سعيأ وراء الرزق ، وظهرت انماط جديدة من السلوك المنحرف على هيئة افعال اجرامية لم تكن معروفة من قبل فى المجتمع

(١) النتائج الاولية للتععداد العام للسكان والمنشآت لعام ١٩٨٥ - وزارة التخطيط - دولة

فالعمالة الوافدة فى بلدان العالم الثالث والدول النامية فى آسيا وافريقيا تحمل معها تراثاً مغايراً ومتناقضاً بل ومهدداً للتراث الثقافى العربى الاسلامى حيث تتفشى مظاهر التسبب الاخلاقى بين الجنسين وخاصة العمالة التى تعمل فى المنازل (خدم المنازل) الذين يعملون كمربيات وسائقين للسيارات وما الى ذلك

وقد ادى ازدهام العمالة فى المجتمعات السكنية المكتظة بالسكان الى ارتفاع نسب الجرائم والامراض الإجتماعية والانحرافات السلوكية والاخلاقية فقد انتشرت بين هؤلاء جرائم المخدرات والكحول والسرقاات والإعتداءات الخلقية ، وشاعت بينهم العادات الغريبة ، وادى احتكاك بعضهم بالمواطنين وتفاعلهم معهم الى التشكيك بالقيم والتمرد على التراث واحداث حالات من التخلخل الإجتماعى نتيجة التأثير فى الكثير من العادات والقيم الإجتماعية النابعة من مصادرها العربية الاسلامية

جدول رقم (٥) يبين حجم الجاليات الأجنبية والمواطنين وسعدل
الزيادة خلال افتره من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م <١>

السنة	عام	١٩٧٥	عام	١٩٨٠	الزيادة
الجنسية	العدد	%	العدد	%	
باكستان	١.٨٧٣.	١٩.٥	١٨٧٢٨٤	١٨.٠	٧٢.٢
الهند	٨٢٦٨٩	١٤.٨	٢٤٦٩٩٤	٢٣.٧	١٩٨.٧
ايران	٣٨١٤٧	٦.٨	٢٥٢٨٦	٢.٤	٢٣.٧
بنجلاديش	٧.٧٢	١.٣	٢.٢٦١	١.٩	١٨٦.٥
افغانستان	٦٥١	٠.١٢	٥٢٨	٠.٥	١٨.٩
اليابان	١٩.	٠.٣	٩٥٢	٠.٩	٤.١
دول اسبوية اخرى	٢٥٧٤	٠.٤٦	٢.٧٨٤	٢.٠	٧.٧.٥
المجموعة الاسبوية	٢٤.٠.٥٣	٤٣.٠	٥.٢.٩٢	٤٨.٢	١.٩.٢
غير العربية					
اجانب اخرون	١٢٩٤.	٢.٣	٢٩٧١٢	٢.٩	١٢٩.٦
مجموع الاجانب	٢٥٢٩٩٣	٤٥.٣	٥٣١٨.٤	٥١.١	١١.٠.٢
عمان	٢٢٩٨٣	٤.١	٣٨٣٧٧	٣.٧	٦٧.٠
مصر	١٧٨٨٧	٣.٢	٤٤.٢٨	٤.٢	١٤٦.٣
الاردن	١٩٤٥١	٣.٥	٣١٣٤٢	٣.٠	٦١.١
فلسطين	١١٣٤٤	٢.٠	٣٨.٩٧	٣.٧	٢٣٥.٨
لبنان	٧٨٥٧	١.٤	١٥٤٩٥	١.٥	٩٧.٢
اليمن الجنوبي	٦.٢٨	١.١	٨٨.٣	٠.٨	٤٦.٠
سوريا	٥٥٩٥	١.٠	١٣٩٩٩	١.٣	١٥.٠.٢
اليمن الشمالي	٤.٧٩	٠.٧٣	٤٦١٤	٠.٤٤	١٣.١
الصومال	٣٩٧٩	٠.٧١	٩٤٤٩	٠.٩١	١٣٧.٥
السودان	٢٥٤.	٠.٤٦	١٤.٢٣	١.٣٥	٤٥٢.٢
دول خليجية اخرى	٤٤١١	٠.٧٩	٩٢٨٩	٠.٨٩	١١.٠.٦
دول عربية اخرى	١٩٦	٠.٣	٢٢.٥	٠.٢١	١.٢٥.٠
المجموعة العربية	١.٣٣٥.	١٨.٥	٢١٩٧٥١	٢١.١	١١٢.٦
المواطنون	٢.١٥٤٤	٣٦.١	٩٢.٥٤٤	٢٧.٩	٤٤.٢
اجمالي السكان	٥٥٧٨٨٧	١.٠.٠	١.٤٢.٩٩	١.٠.٠	٨٦.٨

لقد حاولت الكثير من الدراسات العلمية اختبار الفرضية القائلة بوجود ثمة علاقة بين الهجرة من جهة وبين زيادة معدلات انحراف الاحداث ، حيث وجد بعض العلماء ان ثمة علاقة بين الهجرة المتواصلة بين السكان ، وبين زيادة معدلات انحراف الاحداث ، وكشف علماء اخرون ان غالبية الاطفال المنحرفين يعيشون فى مناطق غير مستقرة ، تتميز بكثرة هجرة السكان اليها او انتقال سكانها المستمر داخل الدولة الواحدة

وهكذا يقول الافتراض بوجود ثمة علاقة بين حركة السكان بوجه عام وبين نشؤ السلوك المنحرف والواقع ان غالبية الدراسات لم تكشف كيف تؤثر عملية الهجرة ذاتها على زيادة معدلات الجريمة او انحراف الاحداث ولكن محاولة تلك الدراسات لاثبات صلة ما بين هجرة الافراد المستمرة وبين زيادة معدلات الانحراف يرتبط بظاهرة عدم التنظيم الإجتماعي .

فالهجرة هي جزء من عدم التنظيم الاجتماعي من جهة ، وحصيلة ظاهرة التناثر الاجتماعي من جهة اخرى . (١) فهما يشكلان مظهراً واحداً من مظاهر سوء التنظيم الاجتماعي ، الذى يهيئ للافراد مجال مخالفة القانون أو الانحراف ، فالفرد الذى يرتكب جريمة معينة يخرج على قواعد مجتمعه الذى ينتمي اليه ، وكلما ضعف إنتماءه الى مجتمع معين ، قل ولاء له ، وبالتالي لا يابه لرود فعل هذا المجتمع تجاه أي سلوك لايرتضيه هذا المجتمع وقد تضاعفت هذه اللا إنتمائية الاجتماعية ، كلما تعقد تركيب المجتمع ، وكلما تنوعت قيمه ، وتناقضت اتجاهاته ، وتباينت معاييرها ، وهذا يجعل العلاقات القائمة بين افراد المجتمع الواحد اقل تماسكاً ، الامر الذى يضعف دور النظم او المؤسسات غير الرسمية فى الاشراف على الضبط الاجتماعي المطلوب وعند ذلك تتولى السلطة العامة وحدها مهمة الاشراف التام على انتمائية الافراد الى القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع الذى تمثله وهذا يجعل القيم الاجتماعية فى المجتمع قيماً رسمية ملزمة ، ويصبح الخروج عليها جريمة يعاقب عليها القانون

(١) عدنان الدوري - اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي - مرجع سابق ص ٢٨٤

أما كيف تؤثر هذه النواحي على ظاهرة انحراف الأحداث في مجتمع الإمارات فكما اشرنا ان تعرض مجتمع الإمارات الى تغيرات سريعة و هجرة خارجية مستمرة منذ سنوات ليست بالقليلة جعلت التركيبة السكانية للمجتمع مختلفة واصبح الاجانب يشكلون نسبة تفوق نسبة المواطنين وبالتالي بدأت تظهر مظاهر سوء التنظيم الإجتماعي التي اشرنا اليها على مجتمع الإمارات نتيجة الهجرة الخارجية المستمرة فالطفل في مجتمع الإمارات اصبح لا يدري أي درب يسلكه ، حتى بين جدران بيته ، او بين افراد أسرته أو قبيلته ، فهناك قيم اجتماعية كثيرة جلبتها العمالة الوافدة وانماط سلوكية متعددة ، وعليه ان يلعب بينها اكثر من دور واحد فهو عضو في اكثر من جماعة ، ولكل جماعة قواعدها ومعاييرها ، وهو ملتزم بالانتماء الى كل منها الى حد ما ، فهو مرتبط باسرته من ناحية ومرتبب باصدقائه في الحي الذي يسكن فيه ، ومرتبب بزملاء الدراسة وبزملاء اللعب الذين يلتقي بهم في الاماكن المخصصة للترفيه ، فهو يتصل بصورة او باخرى بالعديد من الجنسيات والثقافات الوافدة ، وهكذا تبدأ عنده حالة عدم الانتظام بالظهور شيئاً فشيئاً ، حتى تزداد الضغوط على انتمائه من كل جانب ، فيضيع التوافق وينعدم الانسجام ، وفي هذه الحالة يعجز عن إيجاد الطريق الواضح لكشف اهدافه بشكل واضح وبسيط ، ولايجد بعد ذلك إلا السعي وراء طريقه الفردي الذي يراه يحقق له بعض التوافق والانسجام ، وهذا معناه انه سوف يبحث عن بديل يحقق له اهدافه في الحياة

وغالياً مايسلك الطفل أو الحدث سلوكاً قد يرضيه ولكنه يكون على حساب الاخرين او المجتمع فقد يعتقد الطفل ان عمله أو سلوكه الذي يقوم به صحيحاً خاصة وانه يرضي جماعته أو اصدقاءه الذين ينتمي اليهم بقوة ولكنه في الواقع يخالف معايير وقيم المجتمع ، ففي ظل وجود العديد من المعايير لايعرف الطفل ماينبغي منه او ماهو مطلوب منه وماهو متوقع منه ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى هناك عامل مهم لابد ان يترك اثره السيئ على ظاهرة انحراف الأحداث ، وهو مرتبط بالهجرة ، وهو انتشار ظاهرة الزواج من الاجنبيات خاصة الاسيويات فقد بدأت تظهر الى السطح ظاهرة تحتاج الى دراسة متعمقة وهى زواج بعض ارباب الاسر بالخادماات الاجنبيات العاملات لديهم سواء نتيجة تورطهم في علاقة غير مشروعة معهم او لاسباب اخرى فكثيراً ما نتج عن هذا النوع من الزواج اطفالاً يكونون عرضة للصراعات

نتيجة لاختلاف الثقافات والقيم بين الابوين مما سيؤدي بهم فى النهاية الى الانحراف والجريمة حيث اثبتت بعض الدراسات ان الذين يولدون من ابوين مختلفي الجنسية تكون نسبة الجريمة بينهم أعلى

كما ان بعض الاسر التى تشغل لديها خدم خاصة من النساء لاتحكم الرقابة عليهم فكثير ماتنشأ علاقات جنسية بين هؤلاء الخدم وأحد ابناء الاسرة فارتباط الحدث فى علاقات جنسية مبكرة من هذا النوع حتماً سيؤدي به الى انحرافات اخرى

ثالثاً - الصراع الثقافى الناتج من اختلال التركيبة السكانية وتأثيره على انحراف الاحداث

ان بعض علماء الاجتماع يفضلون التمييز بين مفهوم التغير الاجتماعى (SOCIAL CHANGE) فى معناه الدقيق ، وبين مفهوم التغير الثقافى (CULTURAL - CHANGE) فى معناه الواسع فهم يحاولون ان يقتصروا مفهوم التغير الاجتماعى على تلك التغيرات التى تلحق بالكيان الاجتماعى دون غيره ولذلك فالتغير الاجتماعى يتناول تلك الانساق الخاصة بالسلوك الاجتماعى للافراد ، والتفاعلات الاجتماعية التى تجري بينهم (١)

اما المعنى بالتغير الثقافى (CULTURAL CHANGE) فهو الذى يتناول كافة التغيرات التى تلحق بالاعراف والعادات الاجتماعية ، والتى تؤدي الى تغير حجم وتركيب ووظائف النظم الاجتماعية القائمة ، او تلك التى تتناول التركيب الطبقي للافراد ، ومستويات دخولهم ، ومنزلتهم الاجتماعية ، أو كل مايلحق من تغيرات فى اساليب المعرفة العلمية ووسائل تقنياتها ، وكل مايلحق بوظائف الاسرة والحكومة ، او بعض اجزاء النظام الاجتماعى العام ومع هذا فقد نجد البعض من يتوسع فى مفهوم التغير الاجتماعى ، فيجمع بين المفهومين الاجتماعى والثقافى على صعيد واحد ولذلك يكون التغير الاجتماعى لدى هؤلاء هو كل تغيير يلحق بالتنظيم الاجتماعى من جهة ، وكل تغيير يصيب عناصر ثقافة المجتمع من الجهة الاخرى (٢)

(١) عدنان الدورى ، اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامى - مطبعة ذات السلاسل - الكويت

ومن الظواهر التى لاحظها بعض علماء الاجتماع ، وان التغيير الاجتماعي بوجه عام لايتناول جميع الجوانب المختلفة لثقافة المجتمع الواحد ، بشكل واحد ، او بنسق واحد ، وعلى سبيل المثال ، فإن التغيير الذى يلحق بميدان الصناعة واساليبها قد لا يكون بنفس السرعة أو الكيفية التى يتناول فيها ميدان التربية وطرق التعليم ، اذ غالباً ماتسبق التغييرات الصناعية المادية فى بلد ما إمكانية المدارس والجامعات على تقبل مثل هذه التغييرات بشكل يهين تربية فنية مناسبة ، تسد نقص الايدي العاملة فى هذه المجالات الجديدة فالتغيير السريع الذى يصيب ميدان الصناعة يفرض ضغوضاً عاجلة على النظام التربوي ، ليجعله يتمشى مع حاجة المجتمع الى عناصر بشرية فنية صالحة للقيام بالمهام الصناعية الجديدة (١)

ومن هنا يبدأ ظهور حالة من التناشز ، أو حالة من التخلف ، التى يشير اليها بعض علماء الاجتماع احياناً بحالة التخلف الثقافي (CULTURAL LAG) وهذا يعنى ان التغيير الذى ينصب على بعض قطاعات الثقافة المادية ، كالتى تتصل مثلاً ببناء البيوت ، اوادارة المصانع ، وتصنيع المواد الاولية ، وغيرها من العناصر الاخرى التى تتصل بالبيئة الطبيعية او الاشياء المادية . غالباً مايفوق تلك الطرق والاساليب ، التى يعتاد الناس عليها فى كيفية الافادة من هذه العناصر المادية ، أو يفوق قدرة الافراد على تحقيق التوافق المطلوب تجاه المنجزات المادية الجديدة (٢) وبعبارة اخرى ، فإن اختراع السيارة مثلاً ، قد يتطلب القيام بتغييرات فورية مناسبة ، كتعديل نظام الطرق وقواعد السير التقليدية ، التى دأب عليها الافراد قبل ظهور السيارة ، ويبدو أن اكتشاف السيارة قد جاء بسرعة فائقة تجاوزت امكانية الكثير من المجتمعات لقبول هذا النوع من المواصلات (٣)

(١) عدنان الدوري - اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجتماعي - مرجع سابق ٢٧٨

(٢) المرجع السابق ص ٢٧٨

(٣) عدنانالدوري - اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي - مرجع سابق ص ٢٧٩

وباختصار فإن ظهور المنجزات الفنية او العلمية الجديدة فى مجتمع ما غالباً مايفوق قدرة هذا المجتمع على قبول مثل هذه المنجزات ، أو مسايرتها أو التكيف معها بنفس السرعة التى ظهرت فيها

وقد حاول بعض العلماء ان يجد مايربط حالة التناشز الاجتماعى هذه بالجريمة أو بالسلوك المنحرف وتقوم فرضيتهم على ان الجريمة تشيع فى الثقافات التى يخلت فيها التوازن بين الجانبين المادى والمعنوي بشكل كبير

وبعبارة اخرى ، فإن التطور السريع ، الذى يصيب وسائل التقنية المادية ، قد يؤدي الى خلق ظروف جديدة تساعد الافراد على مخالفة القانون والنظام. فالمعروف ان القوانين العقابية (PENAL CODES) ذات طبيعة مستقرة ثابتة وهذا يجعل ان كل تغير مفاجئ سريع فى طبيعة الحياة المادية للافراد لايتتبع بالضرورة تعديلاً فورياً فى نصوص القوانين العقابية السائدة فى المجتمع (١) وهذا يعنى ان القوانين العقابية السائدة فى المجتمع قد تعجز عن مواجهة بعض الحالات الجديدة ، التى ظهرت نتيجة للتغير الاجتماعى الذى لحق بثقافة المجتمع وهذا معناه ان الحالات والظروف الجديدة ، تخلق جرائم جديدة ، لم تتضمنها نصوص هذه القوانين التقليدية ، وهذا بدوره يضاعف حجم الجريمة ، ويزيد فى معدلاتها فى ذلك المجتمع

وهذا ماحدث بالفعل فى مجتمع الامارات فقد كانت القوانين العقابية فى دولة الامارات قبل تجديدها وتعديل بعض المواد فى تلك القوانين ، تعجز فى بعض الاحيان عن ايجاد النص الذى يتناسب مع بعض الافعال التى تندرج تحت السلوك الاجرامى ، لان المشرع العقابى لم يشير صراحة فى تلك القوانين الى تجريم هذه الافعال ولكنه ربما اشار ضمناً فى بعض المواد الى ذلك

فاحتاج الامر الى تعديل الكثير من المواد فى القوانين العقابية المحلية والإتحادية مما تطلب الامر فى النهاية الى صدور قانون جديد للعقوبات ، ومن امثلة تلك الجرائم والتى بدأ يرتكبها الاحداث مؤخراً نتيجة انتقالها اليهم من بعض الفئسات الوافده (الآسيوية) حيث ظهرت تلك الجرائم فى بداية

(١) عدنان الدورى - اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامى مرجع سابق ص ٧٩ - ٨٠

السبعينات عندما كان يرتكبها بعض المجرمين من الجنسيات الآسيوية كشم المواد اللاصقة (الغراء) واستنشاق الابخره المتصاعدة منها وكذلك استنشاق المواد البترولية وبعض المنظفات ومواد صقل الاحذية (O . K) و احياناً شم بعض الانواع من النمل الاسود (السمسم) بقصد السكر فكل هذه الامور تندرج تحت فصل المخدرات والمواد المخدرة إلا أن الجداول المصنفة للمواد المخدرة لم تتضمنها فى البداية ، ولم تشر اليها لعدم اكتشافها إلا مؤخراً ، حيث لم تكن هذه الافعال موجودة فى المجتمع من قبل ، فقد انتشرت هذه الظاهرة فى بدايتها لدى بعض فئات العمال الوافده الآسيوية لسبب او لآخر ويعتقد بعض المسؤولين بان هذه الظاهرة بدأت فى الظهور بعد قدوم العمال الوافده للدولة مباشرة فقد كان بعض العمال ممن اذمنوا على شرب المواد الكحولية فى بلدانهم ومن ثم وبعد قدومهم للدولة حاولوا تطوير بعض الاساليب لاشباع رغباتهم بصورة لا تكلفهم الكثير ، فلجأ البعض الى شرب بعض الانواع من العطور (الكولونيا) ومن ثم اخذ البعض بالبحث عن وسيلة ارخص فاكتشفوا تأثير المواد اللاصقة (الغراء) والبترول وغيرها من الامور التى اشرنا اليها سابقاً وهى تؤدى نفس الغرض المطلوب وبصورة اقوى واشد ، ومتيجة عدم وعيهم وادراكهم للنتائج المستقبلية لاستخدامهم هذه المواد وخطورة ذلك على النواحي الصحية استمر الكثير منهم على ذلك ومن ثم نقلوا هذه الافعال بصورة مباشرة او غير مباشرة الى الاحداث وخاصة اولئك الذين يتأثروا بالصراع الثقافى الموجود بمجتمع الامارات نتيجة وجود العديد من الجنسيات والثقافات المختلفة وطغيان بعض الثقافات بشكل كبير فى بعض المناطق السكنية من امارات الدولة خاصة تلك المناطق التى تقيم فيها الجاليات الآسيوية ويشكلون الغالبية العظمى من سكان تلك المناطق السكنية

كما يمكن ان نلاحظ صورة اخرى من صور التغيير الاجتماعى والصراع الثقافى تطبق على مجتمع الامارات وهى ظاهرة عدم اكتمال التنظيم الاجتماعى (١)

(١) مصطفى التير :- الوجه الآخر للسلوك - مرجع سابق ص ٣٥

(LACK OF ORGANIZATION) وهى ظاهرة تتميز بعدم اكتمال القواعد الخاصة بنوع من انواع العلاقات الاجتماعية الذى ينظم سلوك الافراد فى مجال من مجالات الحياة الجديدة فقد يكون المجتمع قد طور القواعد او استعارها من ثقافة اخرى ، ولكنها غير واضحة امام افراد المجتمع ولم يتشربوها بدرجة تصبح فيها جزء من القيم والمعايير التى يحترمونها ويخضعون لها (١).

فمثلا ادت الطفرة المادية فى مجتمع الامارات بشكل خاص ومجتمعات الخليج بشكل عام الى انتشارها نائل وسريع للسيارات الخاصة واصبح البعض يمتلك اكثر من سياره ، واصبح بإمكان الفرد العادى امتلاك سياره وقيادتها ، الا ان بعض الافراد فى المجتمع لم يستوعبوا بالسرعه نفسها التى تعلموا بها قيادة السياره . القيم الاجتماعية الاخرى المرتبطة بامتلاك سياره كما لم يتشبعوا بالاساليب السليمة لقيادة السياره مما ادى الى ارتفاع هائل فى نسبة حوادث السير فى المجتمع

كما يمكن ابراز صورة اخرى من الصراع الثقافى الذى يحدث لبعض الاطفال فى مجتمع الامارات نتيجة وجود المربية الاجنبية فى المنزل خاصة اذا كانت الاسرة مهملة لدورها فى اصول التربية الصحيحة والتنشئة الاجتماعية السليمة ، فكثير ما تهمل بعض الامهات لدورهن فى رعاية الطفل خاصة فى سنوات حياته الاولى التى تتشكل فيها شخصيته وهى من فترة الولادة وحتى السادسة من عمره وتعتمد على المربية او الخادمة الموجودة فى المنزل للقيام بهذا الدور ، والتى غالبا ماتكون من الدول الاسيوية (الهند - باكستان - بنجلاديش - سيرلانكا - الفلبين - اندونيسيا) فلاشك ان الخادمة او المربية والتى فى كثير من الاحيان تفتقر لاصول التربية تؤثر على نفسية الطفل وعاداته وقيمه تأثيرا سلبيا نظرا للثقافة المغايرة للخادمة التى ربما يقضى معها وقتا يفوق ذلك الوقت الذى يقضى مع والدته وبالتالي يعيش الطفل حالة من حالات الصراع الثقافى المؤدية الى عدم

(١) مصطفى عمر التير الوجه الآخر للسلك - مرجع سابق ص ٢٥

التوافق الاجتماعي مع بيئته الاسرية ومجتمعه الذي يعيش فيه ويعمل بعض أطباء الامراض العقلية ، والباحثين الاجتماعيين ان الصراع الثقافي الذي يجرى بين جيلين مختلفين يؤدي الى اضطرابات نفسيه بين اطفال الجيل الثانى الامر الذى يقودهم الى سلوك جانح وذلك لاختلاف اللغة والعادات وساليب التربية واساليب الضبط الاجتماعى وتباين المثل والقيم بين جيل الآباء وجيل الابناء يشكل ارضية خاصة تضاعف من نمو الفرص والاتجاهات والمواقف التى تؤدى الى عدم التوافق والانسجام الاجتماعى الذى بدوره يسهم فى الغالب فى نشؤ السلوك المنحرف (١).

كما ان الطفل فى المجتمع الذى تسود فيه ثقافات متعددة ومختلفة يكون فى حيرة ولايدرى اى درب يسلكه ، حتى بين جدران بيته ، وبين افراد أسرته او عشيرته فالقيم الاجتماعيه كثيرة والانماط السلوكية متعددة ، وعليه ان يلعب بينها اكثر من دور واحد فهو عضو فى اكثر من جماعه ولكل جماعه قواعدها ومعاييرها وهو ملزم بالانتماء الى كل منها الى حد ما فهكذا تبدأ حالة عدم انتظام (UNORGANIZATION) بالظهور شيئاً فشيئاً (٢) حتى تزداد الضغوط عليه من كل جانب ، فيضيع التوافق ، وينعدم التوافق والانسجام فى هذه الحالة يعجز المجتمع عن إيجاد الطريق الواضح لكشف اهدافه بشكل واضح وبسيط ولأجل ذلك لايجد الفرد إلا السعي وراء طريقه الفردى الذى يحقق له بعض التوافق والإنسجام

وفى حالة الافراط فى التوافق فإن الشخص هنا يصر على طلب التوافق ويشعر بأفضليته وعلوه على الاخرين ، الامر الذى يقوده الى السلبية فى تعامله مع الاخرين وغالباً ما يؤدي ذلك الى عزوف هذا الشخص عن ممارسة الكثير من الانماط السلوكية التى تشيع بين الغالبية العظمى من افراد المجتمع ، وذلك حين يتخذ منها هذا الشخص موقفاً سلبياً أو يشعر بخطأها أو عدم صوابها ولاشك ان مثل هذه المواقف السلبية المتطرفة من الاخرين وتضاعف صعوبة انتمائهم اليهم ، حيث يتجاهل الكثير وجوده أو يرفض الكثير مشاركته فى فعاليات اعتياديه ، وغالباً ما يوصف بالشذوذ وعدم السوية أو اللا اجتماعية

(١) عدنان الدوري- اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي - مرجع سابق ص ٢٨١

(٢) عدنان الدوري- جناح الاحداث - مرجع سابق ص ٢٧٤

(الفصل الرابع)

حجم وتطور مشكلة انحراف الاحداث فى دولة الإمارات العربية المتحدة وسبل الوقاية التى تبذلها الدولة

المبحث الاول :- حجم وتطور مشكلة إنحراف الاحداث فى الإمارات

- ١) جرائم الاحداث من واقع الإحصائيات الجنائية الرسمية
- ٢) اهم الظروف والعوامل المسببة للانحراف فى الإمارات
- ٣) الملامح العامة لظاهرة إنحراف الاحداث فى مجتمع الإمارات

المبحث الثانى :- الجهود التى تبذلها الدولة للاحتواء مشكلة
إنحراف الاحداث

- ١) رعاية الدولة للاحداث المنحرفين
- ٢) الاجراءات المتبعة فى معاملة الاحداث المنحرفين
- ٣) ملاحظات عامة حول الجهود المبذولة والاجراءات المتبعة

(حجم وتطور مشكلة إنحراف الأحداث في دولة الإمارات) وسبل الوقاية التي تبذلها الدولة

البحث الاول

(حجم وتطور مشكلة إنحراف الأحداث في الإمارات)

اولاً - جرائم الاحداث من واقع الإحصاءات الجنائية الرسمية

قبل ان نعالج الجداول الإحصائية الرسمية لابد من الإشارة الى انه قبل عام ١٩٧٥ كانت قضايا الاحداث تعالج من قبل رجال الشرطة في المديريات ، ونادراً مايسجن الحدث ، وإنما كانت تعالج معظم القضايا بالنصح والإرشاد وحياناً العقاب البدني ثم يسلم الى ولي امره مع كتابة تعهد على ولي امر الحدث بمرافقة سلوك ابنه مستقبلاً. (١)

وسنعمد في دراستنا على الاحصاءات الرسمية وخاصة الاحصاءات الجنائية الصادرة عن وزارة الداخلية بدولة الإمارات نظراً لان هذه الإحصاءات اكثر الإحصاءات شمولاً من غيرها بالنسبة للاحداث ، هذا مع العلم ان هناك ثلاث جهات رسمية معنية بصفة مباشرة في التعامل مع مشكلة انحراف الاحداث ، وهذه الجهات هي :- وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة العمل والشئون الإجتماعية .. ولم تصدر عن وزارة العدل أية احصائيات خاصة بالاحداث المنحرفين ، أما بالنسبة لوزارة العمل والشئون الإجتماعية فتصدر عنها الإحصاءات الخاصة بالوحدات الشاملة للرعاية الإجتماعية للاحداث المنحرفين وهما الوحدتين الموجودتين في كل من ابوظبي والشارقة وذلك إعتباراً من أواخر عام ١٩٨١ السنة التي بدأت فيها تلك الوحدتين ممارسة مهامها

وتقتصر هذه الإحصاءات على الأحداث المنحرفين الذين يتم تسليمهم الى هذه الوحدات فقط ، ولايدخل فيها الاحداث المنحرفين الذين يتم التصرف في حالاتهم عن طريق مديريات الشرطة والنيابة العامة والمحاكم في بعض

(١) محمد هويدي ، وآخرون ، ظاهرة جناح الاحداث في مجتمع الامارات - مرجع سابق

الاحيان دون الايداع بمؤسسات الرعاية الإجتماعية ، وبعض الامارات لا تلجأ الى ايداع الاحداث فى وحدتي الرعاية الإجتماعية فى كل من ابوظبى والشارقة خاصة فى بعض الجرائم حيث تحتجز الاحداث فى مراكز الشرطة أو فى اقسام تابعة أو ملحقة بالسجن العام مخصصة لسجن وتوقيف الاحداث يوجد بها بعض أوجه الرعاية الإجتماعية المطلوبة للاحداث المنحرفين

لهذا كان من غير الممكن الإعتماد على هذه الاحصائيات الصادرة عن وحدات الرعاية الإجتماعية الشاملة للاحداث المنحرفين ، لعدم شموليتها .. بينما تتسم احصاءات وزارة الداخلية بالشمولية ذلك ان الشرطة تعتبر الخط الدفاعي الاول الذى يواجه مشكلة الاحداث المنحرفين وقيل أي جهة اخرى ولان اجراءات الشرطة هي الإجراءات التى تتبع حيال الحالات المختلفة ، قبل ان يتم تحويلها أو التصرف فيها ، ومع ذلك تتعرض هذه الاحصاءات لبعض الإنتقادات والتحفظات التى لايمكن اهمالها والتى يمكن اجمالها فيما يلى (١)

(١) وجود حالات لا يتم التبليغ عنها :-

ان بعض الحالات التى تركت فيها مخالفات قانونية لا يتم التبليغ عنها للجهات الرسمية اما خوفاً على الحدث أو خوفاً منه أو حرصاً على المكانة الإجتماعية لاسرته ، حيث يتم التكتم على الفعل ، ومعالجته داخلياً فى المحيط العائلي والتراضي بين الاطراف المختلفة .. ومثل هذه المخالفات نجدها فى حالات الايذاء والإدمان والسرقات ومن الممكن ان تمثل هذه الحالات نسبة كبيرة فى ضوء العادات والتقاليد الإجتماعية السائدة فى المجتمع ، ولا تظهر مثل هذه الحالات فى الاحصاءات الرسمية لوزارة الداخلية

(٢) وجود حالات تصل الى الشرطة ولا تسجل :-

ثمة حالات لا يتم تسجيلها رغم وصولها الى مراكز الشرطة ومديريات الامن ، نظراً للظروف الشخصية أو العائلية للحدث المنحرف أو بناء على

(١) محمد هويدي ، واخرون ، جنوح الاحداث فى مجتمع الإمارات ، مرجع سابق ص ٤٥

طبيعة الجرم المرتكب أو حسب المكانة الإجتماعية ، وفى هذه الحالات يتم هنا حفظ القضية أو تصنيفها وعلاجها ادارياً بمعرفة المسؤولين ، ويكتفى بتوجيه النصح أو التوبيخ أو العقاب البدني ، وأخذ التعهدات اللازمة ... الخ

٣ حالات القيد ضد مجهول :-

وهي تلك الجرائم التى ترتكب ولم يكشف عن مرتكبها لسبب أو لآخر .. فهذه القضايا تبقى معلقة حتى يتم القبض على مرتكبي الجريمة وفى هذه الحالة لاتدخل ضمن الإحصائيات الجنائية لان الفاعل فيها مجهول

٤ حالات الاحداث المنحرفين من الإناث :-

نادراً ما يتم التبليغ عن حالات انحراف الإناث نظراً لإعتبارات المعايير والتقاليد الإجتماعية للمجتمع ، وبالتالي فإن هذه الحالات لاتظهر فى الإحصاءات الجنائية

٥ حالات تدون فى الإحصاءات الجنائية وهي غير مدانة :

وهذه الحالات تصل الى مديرية الشرطة ويتم تسجيلها وتحويلها الى المحكمة المختصة وتري المحكمة براءة مرتكبي تلك الجرائم من التهمة الموجهة أو المستنده اليهم وتحكم بعدم إدانتهم ويخلى سبيلهم .. وفى مثل هذه الحالات نجدها مسجلة بالاحصاءات الجنائية ولايتم شطبها .. وهى لاتعبر عن أي سلوك منحرف بالمعنى القانوني

وفيمما يلي .. نلقى الضوء على الاحداث المنحرفين من خلال الاحصاءات الجنائية الصادرة عن وزارة الداخلية ، (١) خلال الفترة من (١٩٧٥ . ١٩٩٠)

(١) محمد هويدي واخرون جنوح الاحداث فى مجتمع الإمارات ، مرجع سابق ص ٤٧

وبالإطلاع على الجداول الإجتماعية يتضح من الجدول رقم (٦) والمتفرع الى
> أ ، ب < مايلي :-

(١) انه لا يوجد معدل مستقر لتطور عدد الاحداث المنحرفين فهو احياناً يميل الى الزيادة كما هو فى السنوات ١٩٧٨ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، و احياناً الى الانخفاض كما هو فى الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ .

(٢) بالرغم من عدم الانتظام فى تطور عدد الاحداث المنحرفين فإن هذا العدد قد ازداد عما كان عليه فى عام ١٩٧٥ الى حوالي ثلاثة اضعاف ونصف الضعف فى عام ١٩٨٢ والى اربعة اضعاف واكثر تقريباً فى عام ١٩٨٣ والى ثمانية اضعاف عام ١٩٩٠ .

(٣) ان عدد الاحداث ازداد بشكل ملحوظ من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٨ وهذه الفترة هي فترة انشاء الدولة وارتفاع العائدات النفطية ، ودخول اعداد كبيرة من العمالة الوافدة

(٤) ان زيادة عدد الاحداث الجانحين من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٣ ايضاً ناتج عن ان عدد السكان فى دولة الامارات قد ارتفع الى الضعف تقريباً فى الفترة نفسها من (٥٥٧٨٨٧) نسمة عام ١٩٧٥ الى (١٠٤٢٠٩٩) نسمة عام ١٩٨٠ .
(١)

(٥) إرتفاع عدد الاحداث المنحرفين بشكل كبير منذ عام ١٩٧٧ والسنوات اللاحقة إنما يرجع ايضاً الى البدء فى تنظيم وتسجيل قضايا الاحداث فى السجلات التابعة للوزارات المعنية مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة العمل والشئون الإجتماعية

جدول رقم (٦) ا يبين الأحداث المنحرفين حسب نوع الجريمة للأعوام من ١٩٧٥ - ١٩٨٤ (١)

١٩٧٤	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧١	١٩٧١	١٩٧١	١٩٧١	١٩٧٥	الجريمة / السنة
٢٦٤	١٧١	١٨١	١٧١	١٦	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٩٧٥	الايذاء
٢٦٤	١٧١	١٨١	١٧١	١٦	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٩٧٥	الاختلال بالامن العام
٢٦٤	١٧١	١٨١	١٧١	١٦	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٩٧٥	مخالفة الطبيعة
٢٦٤	١٧١	١٨١	١٧١	١٦	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٩٧٥	السرققات
٢٦٤	١٧١	١٨١	١٧١	١٦	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٩٧٥	تعاظم المشروبات الكحولية
٢٦٤	١٧١	١٨١	١٧١	١٦	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٩٧٥	جرائم متنوعة
٢٦٤	١٧١	١٨١	١٧١	١٦	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٩٧٥	الاختلال بالاداب العامة
٢٦٤	١٧١	١٨١	١٧١	١٦	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٩٧٥	الجملة

(١) حسبت من التقارير الجنائية السنوية - الصادرة عن وزارة الداخلية للأعوام من ١٩٧٥ - ١٩٨٤

(١.٣)

جدول رقم (٦/ب) يبين الاحداث المنحرفين حسب نوع الجريمة للاعوام من ١٩٨٥-١٩٩٠ (١)

الجريمة / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الاغتيال	١.٥	١١٤	١٧١	١٩٣	١٧١	٢٢٣
الاخلال بالامن العام	٢٨	٢٣	٤٤	٦٨	١١٨	٤٩
مخالفة الطبيعة	٤.	٤٢	٢٨	٢٢	٣١	٤٤
السرققات	٣.٩	٣٨٤	٤٥٥	٤٥٧	٥٥٥	٦٢.
تعاطى المشروبات الكحولية	٣٧	٤٥	٤.	٥٦	٧١	٨٩
الاخلال بالاداب العامة	٥.	٧٢	٤٣	٣٥	٤٧	٨٤
جرائم اخرى متنوعة	١٦٤	٢.٥	٢٨١	٤٧٥	٥١٧	٥٥.
الجماعة	٧٣٣	٨٨٥	١.٦٢	١٢٩٢	١٥١.	١٦٥٩

(١) حسب من التقارير الجنائية السنوية - الصادرة عن وزارة الداخلية للاعوام من

١٩٨٥ - ١٩٩٠

٦) ونلاحظ من الجدول رقم (٦ ، ب) ان عدد الاحداث غير مستقر فهو يميل الى الزيادة كما هو فى السنوات ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، واحياناً الى الإنخفاض كما هو فى السنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦

٧) يعتبر ازدياد عدد الاحداث المنحرفين فى عام ١٩٨٩م ناتج عن الزيادة التى حدثت فى عدد السكان نتيجة الهجرة الوافدة المستمرة ، حيث يتوقع ان يكون عدد السكان قد تضاعف خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠ حسب تقدير البنك الدولى للإنشاء والتعمير عن سكان دولة الإمارات العربية المتحدة الذى يؤكد ان نسبة المواطنين ستكون عام ١٩٩٠م ٨٪ من إجمالي السكان (١) ونلاحظ الزيادة التدريجية فى اعداد الاحداث منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٠م

٨) ويلاحظ من الجدولين < ٦ ، أ > و < ٦ ، ب > ان تطور الظاهرة من حيث نوع الجريمة المرتكبة كما هو موضح بالجدول ان جريمة السرقة احتلت المرتبة الاولى بين الجرائم ، وحافظت على هذه المرتبة طوال السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٩٠.

وقد تبدو هذه الملاحظة غير متوقعة نظراً لإرتفاع مستوى دخول الافراد فى مجتمع الإمارات خاصة بعد قيام دولة الإمارات والطفرة المادية التى انتجتها العائدات النفطية . ولكن زيادة جريمة السرقة بالرغم من ذلك يؤكد على ان هذه الجريمة لاتتم بدافع اقتصادي أو حاجة مادية وإنما تلعب الدوافع العدوانية تجاه المجتمع الدور الاساسي فى القيام بهذا السلوك المنحرف .. وقد تكشف لنا نتائج هذه الدراسة عن هذا الجانب فيما بعد

ونلاحظ كذلك بأن جريمة الإيذاء على مدى السنوات المذكورة تأتى فى المرتبة الثانية بإستثناء عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، وتشمل هذه الجريمة الاعتداء على الافراد والممتلكات ، وهو ما يؤكد الدوافع العدوانية لدى هذه الفئة من الاحداث أما جريمة الاخلال بالآداب العامة فقد جاءت فى المرتبة الثالثة إعتباراً من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٠ حيث تبادلت المرتبة الرابعة مع جريمة تعاطي المشروبات الكحولية .. مما قد يشير الى تغير فى القيم الاجتماعية التقليدية وبداية ظهور القيم السلبية الهابطة .. وفى نهاية الترتيب تأتى جريمة مخالفة الطبيعة فى المرتبة الخامسة ثم جريمة الاخلال بالامن العام فى المرتبة السادسة والاخيرة

ونلاحظ من الجدولين (٧) و (٨) بأن نسبة الاحداث المواطنين تفوق غيرها من الجنسيات فهي لم تنخفض عن ٤٧ ٪ فى اغلب الاعوام ووصلت فى عام ١٩٨٣ الى ٦٨ ٪ ويرجع ذلك الى ان نسبة عدد الاطفال المواطنين الاقل من <١٥> سنة ، وكما اثبتته التعدادات السكانية تفوق ٥٠ ٪ من إجمالي السكان وعلى النقيض من ذلك فإن غير المواطنين الذين يأتون للعمل فى سن اكبر من سن الاحداث حيث ان سن العمل من ١٩ - ٥٩ سنة تقريباً ، مما يؤدي الى قلة احتمال تعرضهم اولا تدخل نسبة الجرائم التى يرتكبونها ضمن فئة الاحداث لتجاوزهم المرحلة العمرية الخاصة بالاحداث ، الذى يؤكد على ذلك ان جرائم الكبار تصل اعلى معدلها من ثلاث جنسيات هي الإيرانية والباكستانية والهندية إذ بلغت ٥٦ ٪ من إجمالي جرائم الكبار خلال العام نفسه (١٩٨٣) لانهم الاكثر عدداً فى سن العمل

كما ان التغير السريع الذى حدث فى مجتمع الإمارات والذى اثر فى الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية فى مجتمع الإمارات كان له اثر بالغ على انحراف الاحداث وبخاصة الاحداث المواطنين الذين تأثروا بشكل اكبر من غيرهم بهذا التطور

الاجمالي العام	١٩٨٤		١٩٨١		١٩٧٩		١٩٧٤		١٩٧١		١٩٦٨		١٩٦٥	
	عربي	اجنبي	عربي	اجنبي	عربي	اجنبي	عربي	اجنبي	عربي	اجنبي	عربي	اجنبي	عربي	اجنبي
الجميلة	١١١	٧٨١	١١١	٧٨١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١
الاشجيرة	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
راس الخيمة	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
ام القيوين	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
عجمان	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
الشارقة	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
دبي	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
ابوظبي	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الاجمالي	١١١	٧٨١	١١١	٧٨١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١

جدول رقم (٧) يوضح عدد الاحداث المنحرفين بدولة الامارات حسب الجنسية
 مؤتمرون علي امارات الدولة للاعوام من ١٩٧٩ - ١٩٨٤ (١)

السنه	١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠		
	مواطن	اجنبي	مواطن	اجنبي	مواطن	اجنبي	مواطن	اجنبي	مواطن	اجنبي	مواطن	اجنبي	
الجملة	٤٣٤	٤٣١	٤٣١	٤٣١	٥٥٥	٦١١	٥٩٠	٦٢٠	٦٣١	٦٦١	٦٥١	٦٥١	
المجموع العام	٧٢٢		٨٨٥		١٠٦١		١٥١		٣٥١		١٥١	١٦٥١	
ابوظبي	١٨١	٨١١	١١	١١	٢٠٦	٨٧	١٣١	٥٠٠	٨١	١٢١	١٦	١٣	١٨١
دبي	٦٩	٦١	١٦	٥٦	٦٢١	٦٢	٢٥١	١١	٨١١	٨١١	١١	٥١١	٢٨١
الشارقة	٢٠	٦	٥	٨٣	١٨	١١	٣٨١	٦٥	١٨١	١٨١	٣٠١	١٢٠١	١٨١
عجمان	١١	-	٥	٣	٨١	٥	١١	٦	٣٦	٥١	١١	٢١	٧
ام القيوين	٧	١	٢٠	١	٦	١	٢	٣	١١	١١	٦	١١	١١
راس الخيمة	١٧	٣	١٠٥	٦	٦	١١	١١	١	٨١	-	٦	٩٠	١١
الفجيرة	١١	٤	٦	-	١	-	-	٣	٧١	١	١	١	١

جدول رقم (٨) يوضح عدد الاحداث المنحرفين بدولة الامارات حسب الجنسية
 مؤرخون علي امارات الدولة للاعوان من ١٩٨٥ - ١٩٩٠ (١)

ثانياً ، اهم الظروف والعوامل المسببة للانحراف فى مجتمع الإمارات :

يمر مجتمع الإمارات بتغيرات جذرية عميقة شملت الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، كما تأثرت الابنية التقليدية التى تلت ظهور النفط فى الستينات وقيام الإتحاد فى بداية السبعينات بالتغير فى النشاط الإقتصادى والإتجاه نحو التغير لإرساء عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وتبع ذلك نزوح السكان الى الاماكن الحضرية ، وزاد الطلب على العمالة الاجنبية ، التى توافدت الى الدولة بأعداد ضخمة من جنوب اسيا الى جانب نسبة ضئيلة من العمالة العربية والغربية . وبذلك تأثرت التركيبة السكانية حيث بلغت نسبة الوافدين من الاجانب ٨٠٪ تقريباً من جملة السكان فى مقابل ٢٠٪ تشمل المواطنين والعرب (١) كما اثبت التعداد العام للسكان عام ١٩٨٠ ان دولة الإمارات على صغر حجماً تضم (٦٩) جنسية يحمل افرادها افكاراً وتقاليدها وعادات ولهجات وحضارات مختلفة ومتباينة ، وقد ادى الى نوع من عدم التوازن سواء فى توزيع السكان .. مواطنون وغير مواطنين ، او السكان من ناحية الحضر والريف أو حتى فى تغير انماط الحياة فى المجتمع وماتبع ذلك من تغير وتفكك ساعد على إنتشار انماط من الإنحراف فى المجتمع ، ويبدو ان النمو الإقتصادى فى البلاد والنمو الحضري سوف يستمر فى الزيادة فى السنوات المقبلة (٢) ورغم مال هذا النمو الحضري من مزايا .. فإن الاخطار يجب ان لاتغيب عن بالنا فبينما المدينة هى الموطن التقليدى للنشاط الإقتصادى والإجتماعى والثقافى والتجاري .. نلاحظ ان هناك ترابطاً بين الحضرية وانحراف السلوك خاصة فى مجتمع تزيد فيه نسبة الحضر عن ٨٠٪ كمجتمع الامارات (٣)

(١) محمد المطوع - مشكلات الشباب فى الامارات - الندوة العلمية الاولى للمشكلات

الإجتماعية فى الامارات - الشارقة جمعية الإجتماعيين - ١٩٨٩

(٢) محمد هويدي ، وآخرون - ظاهرة جناح الاحداث فى مجتمع الامارات - مرجع سابق ص ٤٤

(٣) وزارة التخطيط ، التعداد العام للسكان عام ١٩٨٠ - دولة الامارات العربية المتحدة -

وقد اثبتت الممارسات العملية من خلال تقارير الوحدات الشاملة لرعاية الاحداث المنحرفين بالدولة ، ان بعض الانحرافات السلوكية للاحداث مثل الهروب من المدرسة والتسرب واستنشاق البترول والغراء وسوء استخدام المواد البتروكيمياوية وتعاطي المنبهات والعقاقير المنشطة والمخدر ، وصحبة رفاق السوء وقيادة السيارات والدراجات النارية فى الطرقات العامة بدون ترخيص ، كثيراً ماتكون نتيجة عدم الاستقرار الاسري المتمثل فى مشاكل الطلاق والإنفصال وتعدد الزوجات والزواج من اجنبيات مع ارتفاع فى المستوى الإقتصادي المفاجي ، وتوفير احدث مبتكرات العلم والصناعة المتقدمة

وتتداخل العوامل المتسببة فى انحراف الاحداث وتتعدد ، ولايمكن الاشارة الى عامل واحد او مجموعة من العوامل بعينها لتفسر بها السلوكيات المنحرفة للاحداث الذين يعيشون فى بيئات مختلفة وتحيطهم ظروف اجتماعية وإقتصادية ، ونفسية عديدة ومتداخلة وتختلف فى كثير من الاحيان من منطقة الى اخرى أو من حالة الى اخرى ، حيث ان هناك عوامل مسببة للانحراف وعوامل اخرى تعرف بإسم العوامل المساعدة على الانحراف .. وماهو سبب رئيسى فى انحراف حدث ما قد يكون سبباً مساعداً فى انحراف حالة اخرى فهناك العديد من العوامل المختلفة المسببة للانحراف منها العوامل الذاتية (الشخصية) المختلفة والعوامل البيئية التى تنقسم الى البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ولايسعنا هنا إبراز جميع تلك العوامل ووجهات نظر العلماء فى تفسير انحراف الاحداث ، ومايهمنا هنا هو التركيز على العوامل الإجتماعية الخاصة بمجتمع الإمارات التى لم يشر اليها فى معظم المراجع التى تناولت ظاهرة انحراف الاحداث ، وهى عوامل ذات أهمية خاصة بالنسبة لهذه الظاهرة مما يستوجب التعرض لها وهى كالتالي :-

وتتلخص أهم الآثار السلبية للزواج من اجنبيات والتي يمكن لها ان تؤثر في ظاهرة إنحراف الاحداث بدولة الإمارات فى الاتى : (١)
أ) التأثير على لغة ولهجات الابناء

حيث تتأثر لغة الابناء بلغة الامهات خاصة إذا كانت الام من الدول الآسيوية وهكذا ينشأ الجيل الجديد على النطق بلغة عربية غير سليمة حيث تتغير مخارج الحروف ويؤنث المذكر ويذكر المؤنث

وقد تستفحل هذه الظاهرة يوماً بعد يوم ، وإذا كان مواطن دولة الإمارات يفخر بأن لهجته المحلية اقرب اللهجات للغة العربية الفصحى .. فإن الايام ستجعله يشعر بأن لهجته المحلية اصبحت ابعد ماتكون عن اللغة العربية لاسيما ان هناك عاملين متظافرين فى الاجهاز على اللغة العربية :- الاول الام الاجنبية التى اشرنا اليها ، والثانى :- العمالة الاجنبية التى تسيطر على جميع مجالات العمل ويضاف الى هذا الخدم والمربيات والطباخين الذين يعملون فى المنازل والذين هم على الغالب من غير العرب . وبالتالي فإن الطفل بتعلمه لغة هؤلاء يصبح سريع التأثر بهم ويكتسب ثقافتهم وعاداتهم من خلال الاحتكاك المباشر بهم

ب) تلعب الاسرة دوراً مساعداً للمدرسة فى تعليم الابناء وتحتل الام المرتبة الاولى فهى التى تجد عندها متسعاً من الوقت لتعليم ابنائها والاشراف على كتابة واجباتهم ومساعدتهم فى مذاكرة دروسهم ، ولكن كيف يكون لهذه الام ان تلعب هذا الدور وهى التى تجهل اللغة العربية جهلاً تاماً وإذا مساعدها فطنتها فى ان تتعلم اللغة نطقاً فهى لن تستطيع قراءة وكتابة اللغة .. وهكذا فإن تدنياً فى المستوى التعليمي للابناء الذين يولدون من أم اجنبية غير عربية سيكون متوقعاً على المدى القريب . وبالتالي سوف يتكرر رسوبهم مما يؤدي ذلك الى فصلهم من المدرسة بسبب الرسوب المتكرر ومن ثم يكونون معرضين بشكل اكبر الى الانحراف

(١) وزارة العمل والشئون الاجتماعية - الزواج من اجنبيات ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي

تكثر حالات الطلاق وبالذات من الزوجة المواطنة لآتفه الاسباب ، وذلك لان الزوج نتيجة الوفرة المالية قادر على الزواج من اخرى وبتكاليف محدودة .. وغالباً ماتكون هذه الزوجة الثانية من الجنسيات الآسيوية لقلّة تكاليف الزواج ولسبب آخر وهو كبير سن الزوج فغالباً ماتقبل به الزوجة الاجنبية لمصالح مادية ، وهناك نوع آخر من الطلاق وهو طلاق الزوجة الاجنبية لسهولة الحصول على غيرها ، ومن هنا فإن هذا يأتي بمشاكل اخرى منها :- ان الزوجة الاجنبية تستمر فى الإقامة فى دولة الامارات اذا كان قد مضى على زواجها ثلاث سنوات اكتسبت جنسية دولة الإمارات وإذا تم الطلاق من قبل تلك المدة من حقها كذلك الاستمرار فى الإقامة فى الدولة بكفالة ابنائها المواطنين إذا ما انجبت ابناء من زوجها المواطن ، وبالتالي فإنها ستعيش فى بيت مستقل حيث لارقابة من اب أو اخ أو قريب .. وهذا يأتي بكثير من المشكلات وبالذات انحراف الام أو الاولاد

د) مخاطر الزواج من صغيرات السن

ان الزواج من اجنبيات صغيرات السن يجعل الام غير قادرة على رعاية ابنائها رعاية سليمة ، وعدم ادراكها لدورها الحقيقي فى الاسرة يعكس نفسه على عدم ادراكها لدورها الحقيقي كأُم عندما ستنجب وهكذا فإن الاطفال سيصابون بالعديد من الامراض النفسية يكون اقلها اصابة الطفل بالانطواء والامراض النفسية الاخرى التى يكون لها تأثير سيئ على انحراف الاحداث

هـ) مخاطر إيجاد بيئة صالحة للإنحرافات الخلقية :

من مخاطر الزواج من اجنبيات كذلك ان يتزوج الزوج بزوجة اجنبية يكون هناك فارق كبير فى السن بين الزوجين ، فيؤدى ذلك الى عدم التوافق الزواجي الذى يظهر فى شكل انحرافات سلوكية واخلاقية بسبب فارق السن بينهما ، وهذا يحقق بيئة غير صحية للابناء مما يؤثر فى انخراطهم

٢) زواج المواطنة من وافد أجنبي :

امام يأس العديد من المواطنات من الزواج بمواطن إتجهن نحو الزواج بوافد أو أجنبي ، ويزداد عدد اللواتي يتزوجن من وافد أو اجنبي بانتظام وقد بدأت اثار سلبية لهذه الظاهرة تعكس نفسها على المجتمع ، فالزواج من الوافد المقيم على كفالة شركة أو مؤسسة معرض وجوده فى الإمارات للخطر . . أما لإستغناء الشركة عن خدماته أو لتوقف اعمال الشركة أو المؤسسة ، وان ذلك يؤدي الى انتهاء اقامته فى الدولة ويتوجب عليه مغادرة البلاد وبالتالي يتعرض مصير الاسرة للخطر ، وبالرغم من ان وزارة الداخلية وضعت بعض الاستثناءات لمثل هذه الحالات وذلك بمنح زوج المواطنة الاجنبي اقامة بكفالة زورجته المواطنة إلا أن ذلك يؤدي الى مشاكل إجتماعية اخرى وتتمثل فى بقاء الزوج دون عمل فى الدولة يصاحبه العديد من المشكلات النفسية والإجتماعية التى تصيب الزوج والاسرة مما يضطر الكثير من ازواج المواطنات الاجانب الى مغادرة البلاد والعودة الى موطنهم وبالتالي تنشأ مشكلة اخرى وهي اما ان يتم الطلاق او مغادرة الام المواطنة وابنائها مع الزوج الأجنبي للإقامة مع زوجها فى موطنه . وإذا ماتم الطلاق فتحدث العديد من الخلافات فيما يتعلق بالابناء خاصة وانهم يتبعون الاب من حيث الجنسية وبالتالي يصبح انشقاق فى الاسرة بين الام والاب من ناحية وبين الابناء من ناحية اخرى واذا ما سمح للابناء بالاقامة مع امهم ، وهنا سوف يتعرض الابناء للانحراف بسبب عدم وجود الاب لرعايتهم ، أو وجود زوج ام لايرعاهم

٣) تأثير العمالة الوافدة على إنحراف الاحداث:

يتركز الخطر الحقيقي فى تأثير العمالة الوافدة على الاطفال من خلال وجود الخدم الآسيويين فى منزل الاسرة حيث يكتسب الاطفال عادات وتقاليد ولغة هؤلاء الخدم ، نظراً لاعتماد معظم الاسر المواطنة فى الإمارات على الخدم وعدم استطاعة الام الاعتماد على نفسها فى القيام بأعباء المنزل

واصبحت بعض الاسر تستخدم اعداد كبيرة فى المنزل الواحد منهم الطبائخين والخدم والمربيات وسائقي السيارات .. والغريب فى الامر ان اغلب تلك الاسر ليست فى حاجة فعلية لهؤلاء الخدم والاغرب من ذلك ان بعض الاسر لاتساعدها ظروفها المعيشية والمادية على استقدام مثل هؤلاء الخدم كالاسر التى تتلقى الاعانة الإجتماعية من الدولة أو الاسرة الفقيرة الا انهم بالرغم من ذلك يستخدمون خادمة أو مربية على الاقل وغالباً ماتكون هذه المربية من الجنسيات الآسيوية التى جاءت من بيئة مستواها الإجتماعي متدني جداً ، حيث اصبحت هذه الظاهرة نوع من انواع التقليد الإجتماعي أو نوع من التظاهر والتباهي لتحقيق قيمة اجتماعية معينة ، واصبحت الاسر تتنافس فى تشغيل الخدم لديها لتعبر عن قدرتها المادية فقط دون ان تكون هناك حاجة فعلية لهؤلاء الخدم

٤) تعدد الزوجات

ويمثل تعدد الزوجات سبباً معوقاً لبيئة اسرية صالحة ، ويأخذ البعد جانباً اكثر سلبية حين يكون التعدد منافياً للشروط التى اوجيها الاسلام لهذه الناحية ، فعندما يكون الاب متزوج من عدة زوجات ينتج عنه إهمال للابناء لسبب انشغال الاب بزوجاته الاخرى وابتائهم خاصة عندما يكونون فى بيوت ومناطق متفرقة فيضطر الاب الغياب عن ابناؤه فترة ربما تكون مؤثرة فى قضية مراقبة سلوكهم وتصرفاتهم وتوجههم وبالتالي فيكونون اقرب الى طريق الإنحراف

٥) عمل الاب فى اماره غير الامارة التى يقيم فيها :

فكثير ما يترك الاباء العاملون فى الإمارات البعيدة عن الإمارة التى يسكنون فيها كعمل الاب مثلاً فى اماره ابوظبى وبقاء اسرته فى إمارة الفجيرة حيث تفصل بين الإماراتين مسافة كبيرة مما يضطر الاب الى الإقامة فى منطقة عمله وترك اسرته لاسباب مختلفة تقيم بمفردها فى الإمارة الاخرى ويذهب لزيارتهم اثناء الإجازات الرسمية ، ويعتمد على الام فى الرعاية اللازمة للابناء ، ونتيجة عدم وعي الام بمسؤولية الرعاية

المطلوبة أو عدم قدرتها على الابناء خاصة الذكور منهم أو نتيجة إنشغالها لشئون البيت والاطفال ، الامر الذى يترك الاطفال الاكبر سناً فى اغلب الاحيان دون اشراف أو توجيه أو مراقبة ، وبالتالي تفتقد الاسرة لوجود الاب الذى يمثل السلطة الرادعة فى البيت ، ويتعود الصغار على الهروب من المدرسة والبيت ومن ثم يؤدي ذلك الى الإنحراف

٦) عمل الابناء المبكر والسماح للابناء بالعمل فى مناطق بعيدة عن منطقة السكن :

حيث يلتحق كثير من الشباب صغار السن بالعمل العسكري وعادة ماتراوح اعمارهم بين (١٤ - ١٨ سنة) ويعيشون بعيداً عن اسرهم فى معسكرات تابعة للجيش أو فى سكن داخلي تابع لجهة العمل أو فى بيوت مستقلة مؤجرة ، فهذه الفئة من الشباب تقضى معظم ايام الاسبوع بعيدة عن اسرها دون مساءلة أو مراقبة من أحد وفى نفس الوقت الذى تتوفر فيه المادة ووسائل الجذب والإثارة فكثير من افراد هذه الفئة تجد نفسها متورطة فى سلوكيات اجتماعية منحرفة

٧) تبني سلوكيات خاطئة فى تربية الابناء بسبب الثراء المادي المقرون بالجهل والامية

وهذا يتمثل فيما يلي :-

- أ) السماح للابناء من البنين والبنات من الشباب الصغار بالسفر للخارج دون مصاحبة الوالدين أو احدهما
- ب) السماح للابناء من البنين والبنات بالاقامة فى مساكن مستقلة أو غرف بعيدة فى نفس منزل الاسرة
- ج) السماح للابناء بإمتلاك تلفزيونات وفيديوات فى غرف نومهم الخاصة مع توفير اشكال مختلفة من وسائل الاتصال الحديثة دون وعي او إدراك من قبل الوالدين بخطورة مثل هذه الاجهزة لانها غالباً ماتستخدم بطرق تؤدي الى الإنحراف

د) السماح للابناء بإمتلاك سيارات أو قيادة السيارات التابعة للأسرة دون حصولهم على تصريح أو رخصة سواقه رسمية.

٨) ممارسة أحد افراد الاسرة لبعض السلوكيات غير السوية مثل تعاطي

المخدرات والخمور أو أي سلوك اخر خاطئ في وجود الاطفال

٩) من الظواهر الإجتماعية التي برزت في مجتمع الإمارات تلك الفجوة

التي حدثت في المفاهيم والسلوكيات بين جيل الاباء والامهات وجيل الابناء هذه الفجوة خلقت حالة من انعدام اللغة بين الجيلين بمعنى اخر هي فجوة قطعت التحاور بين الاجيال في كثير من الاحيان كما انها اثرت على الموروث الإجتماعي للمكان بمعنى انتقال ذلك الموروث بابجدياته الى الاجيال الجديدة نتيجة لكثرة المعوقات التي سببتها سرعة التغير الإجتماعي والإقتصادي هذا الإتصال المفقود بين الماضي والحاضر قد تسبب في خلق جيل مشوه مفقود لابجديات اصالة هذا المكان

ثالثاً : الملامح العامة لظاهرة انحراف الأحداث في مجتمع الإمارات:

على الرغم من ان العوامل التي يؤثر في إنحراف الأحداث تتشابه في غالبية المجتمعات ، إلا ان لكل مجتمع ظروفه الخاصة ، التي تقتضي نوعاً من الخصوصية والتمييز لهذه الظاهرة

ويمكن ابراز بعض السمات التي تتسم بها ظاهرة انحراف الأحداث في مجتمع الإمارات كما ابرزتها احدى الدراسات المحلية التي اعدّها مراد مدير مركز الدراسات والبحوث بقيادة شرطة دبي (١) وهي تلخص تلك السمات في النقاط التالية :-

(١) المستوى الإقتصادي والمعيشي لاسر الأحداث المنحرفين ، يفوق نظيره في اسر بعض الأحداث الاسوياء حيث يبلغ متوسط دخل الاسرة التي ينتمي اليها الأحداث المنحرفين مبلغ (٧٠٠٠) درهم

(٢) متوسط المصروف اليومي الذي يتقاضاه الحدث المنحرف (المواطن) (٨) دراهم يومياً وهو مقدار يفوق ما يحصل عليه ، في المتوسط ، نظيره الحدث السوي (٣٥) دراهم

(٣) معظم جرائم السرقات التي يرتكبها الأحداث تتم بدافع المغامرة ، وتمثل انعكاساً للنزعة العدوانية وليس للحاجة المادية

(٤) نادراً ما ينحرف الحدث الذكر الذي ترتيبه الاول ، أو الاخير في الاسر المواطنة ، وغالباً ما يتركز الإنحراف في الابناء المتوسطين ، بعكس الحدث الانثى ، حيث غالباً ماتكون تحتل الترتيب الاول بين اخواتها ، وهذا يدعونا الى التساؤل لماذا ؟ حيث لم تبين الدراسة اسباب حدوث ذلك

٥) أهم جرائم الاحداث التي اتجهت الى الزيادة فى الفترة الاخيرة ، مايلي:-
السرقه
شم القراء
التسول (الوافدون)

٦) يتماثل اعضاء عصابات الاحداث المنحرفين من حيث المستوى الإجتماعي و
الجنسية ، ويندر ان تعدد الجنسيات فى اعضاء العصابة الواحدة
٧) حوالي ٢٠ ٪ من عدد الاحداث المنحرفين ، معرضون للعودة مرة اخرى
للإنحراف (١)

٨) الحدث المنحرف المفرج عنه - اذا ما ارتد للإنحرف - فغالباً ما يكون ذلك
خلال السنة الاولى من تاريخ الإفراج عنه .

٩) معظم حالات الانحراف تبدأ من سن الثالثة عشرة ، ويبدو ان ذلك يرتبط
بقوة بمرحلة المراهقة ، أما قبل هذا السن ، فيندر ان يرتكب الاحداث
اعمالاً ينهى عنها قانون العقوبات (٢)

١٠) الاسر التي يجتمع فيها اخوة غير اشقاء يزيد فيها احتمال انحراف
ابنائها

١١) الاحداث المنحرفين اكثر كراهية للمدرسة ، واقل ميلاً للتعليم ، ومعظمهم
فاشلون دراسياً ، ويتكرر رسوبهم وغيابهم عن الدراسة ، وغالباً ما
ينتهي الامر بتسربهم نهائياً من التعليم

(١) يعتبر الإتحاد الدولي لحماية الطفولة ان نسبة ١٠٪ إرتداد للاحداث الجانحين ، تعد نسبة
مقبولة تمكس النجاح فى استراتيجيات الحد من جناح الاحداث .
(٢) فى الولايات المتحدة الامريكية ، يتزايد عدد الاطفال من سن ٨ - ١٠ سنوات الذين
تستقطبهم عصابات المخدرات لترويج بضائعها

جدول رقم (٦) يوضح اعمار الاعداد الذين حولوا لوحدة رعاية الاعداد بالشارقة خلال عام ١٩٩٣ حسب فئة العمر. (١)

اعداد الاحداث	اقل من ١٠ سنوات	١١سنة	١٢سنة	١٣سنة	١٤سنة	١٥سنة	١٦سنة	١٧سنة	١٨سنة	اقل من ١٨ سنة	المجموع
عدد الحالات	٢	٥	١٣	١٧	٢٠	٣٢	٥٣	٨١	١٣	١	٢٣٧

(١) التقرير الاحصائي السنوى عن نشاط الوحدة الشاملة للرعاية الاجتماعية للاحداث بالشارقة خلال عام ١٩٩٣ - وزارة العمل والشؤون

الاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة

جدول رقم (١٠) يوضح عدد الحالات الواردة على وحدة رعاية الأحداث بالشارقة خلال عام ١٩٩٣ = حسب مهنة الأحداث (١)

الاجمالي	المهنة	المرحلة التعليمية									المرحلة											
		احداث بالمرحلة المسائية	احداث طلبية بالثقة العسكرية	احداث الثانوية	احداث بالاعدادية	احداث بالابتدائية	الصف	الثالث	الرابع	الخامس		السادس										
	احداث مهنيين	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢									
	اجل عامل مهنيين	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢	ع/٢									
٥٧ -	٦٧	١	٣	١	٢	١	١	١	١	١	٠	٤	١٠	٩	٢٢	١٨	١٥	١٥	٤	١	١	
			٧									١٩			٤٩							٣٥
٢٣٧	٥٧	٦٧				٣																٣٥

١٢) غالبية أسر الاحداث المنحرفين تتسم بالاتي :-

(أ) الاب الغائب حيث اللامبالاه الشديدة من رب الاسرة تجاه أسرته ، وغيابه معظم الاوقات خارج منزله ، وعدم معرفته باحوال ابنائه الدراسية ، وربما يصل الامر الى الجهل بأسماء المدارس التى يدرس بها ابنائه ، أو الصفوف الدراسية التى وصلوا اليها !

(ب) تصدع البناء الاسري ، حيث ترتفع نسبة الطلاق وتعدد الزوجات

(ج) الإنحراف من الداخل حيث تنعدم القدوة ، نتيجة ادمان الاب على شرب الخمر او بتعاطي المخدرات أو تعلم الاحداث الاكبر سنأ لإخوتهم واقاربهم الاصغر سنأ ، استنشاق الغراء والغازات المتطايرة !

ويمكن ان نلاحظ من خلال بعض الجداول الاحصائية السابقة بعض تلك السمات التى اشرنا اليها ، حيث نلاحظ من الجدول رقم (٩) اعمار الاحداث الذين حولوا لوحدة رعاية الاحداث بالشارقة خلال عام ١٩٩٣ - وان اعلى نسبة فى الاعداد انحصرت فى سن (١٧) سنة ، حيث بلغت (٨١) حالة من مجموع الحالات التى بلغ عددها الإجمالي (٢٣٧) حالة

ثم يلي سن (١٦) سنة وقد بلغت (٥٢) حالة من المجموع الكلي للحالات ويلي ذلك سن (١٥) سنة حيث بلغت (٣٢) حالة وهذه تعد سن المراهقة التى يمر بها الاحداث ففي هذه المرحلة ينتاب الابناء التمرد وحب الظهور والاستعراض لإثبات الذات امام زملائهم ، ومعظم الحالات التى تندرج تحت الفئة العمرية المشار اليها اعلاه ، اما طلبة مدارس أو جنود بالقوات المسلحة أو عاطلين عن العمل كما هو ملاحظ من الجدول رقم (١٠) وتلي ذلك سن (١٤ ، ٢١ - ١٣ سنة) وهؤلاء معظمهم طلبة مدارس فى المرحلة الإبتدائية وتنحصر قضاياهم فى السرقات وشم الغراء والمشاجرات وقضايا اخرى

جدول رقم (١١) يوضح عدد الحالات المحالة الى وحدة رعاية الأحداث
بالشارقة حسب الظروف الاسرية والنوع (١)

الظروف الاسرية	عدد الحالات	النوع	نوع
		ذكور	انثى
الوالدان يعيشان معاً	١٨٢	١٧٦	٦
الوالدان فى نزاع مستمر	١	١	-
وفاة الوالد	٢٣	٢٢	١
وفاة الوالدة	٣	٣	-
وفاة الوالدين	٣	٣	-
انفصال الوالدين بالطلاق	١٨	١٦	٢
هجر الاب للأسرة	٤	٣	١
هجر الام للأسرة	-	-	-
الاسرة خارج البلاد	١	١	-
ترك الوالدين للابن	١	١	-
تعدد مرات زواج الاب	١	١	-
المجموع	٢٣٧	٢٢٧	١٠

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (١١) أهم الأسباب والعوامل المؤدية لانحراف الأحداث الذين تم إحالتهم الى وحدة رعاية الأحداث بالشارقة ، حيث نلاحظ ان الظروف الاسرية التى يعيشها الأحداث هي من الأسباب الرئيسية التى أدت الى انحرافهم ، فكما هو ملاحظ بأن (١٨٢) حالة يعيشون مع الوالدين معاً وهى تشكل اعلى نسبة من مجموع الحالات وهذا يعنى ان هناك ظروف اسرية غير معروفة تؤدي الى انحراف ابنائهم وهذا يبرز لنا أهمية دراسة الخلفية الإجتماعية الإقتصادية لاسر هؤلاء الأحداث لمعرفة الأسباب الرئيسية التى أدت الى انحرافهم كما نلاحظ ان (٢٣) حالة فقدوا ابنائهم وثلاث حالات فقدوا امهاتهم بسبب الوفاة وثلاث حالات كان الوالدان معاً متوفيان و ١٨ حالة كان الوالدين قد تم الانفصال أو الطلاق بينهم وأربع حالات هجر الاب الاسرة وباقى الحالات كما هو موضح فى الجدول

(١) التقرير الإحصائى السنوي ، للوحدة الشاملة لرعاية الأحداث بالشارقة لعام ١٩٩٣م مرجع

(١٢٢)

جدول رقم (١٢) يوضح جرائم الاحداث المحليين الى وحدة رعاية الاحداث بالشارقة خلال عام ١٩٩٣ حسب الجريمة او التهمة (١)

عدد الحالات	التهمة او المخالفة
٧٩	السرقه
٣٢	اللواط
٤٠	السكر
١٤	شم الغراء
١٠	قيادة سيارة بدون رخصة
٣	قيادة دراجة نارية بدون رخصة
١٦	قيادة سيارات أدت الى حوادث ومدم
٣	قيادة سيارة بدون رخصة أدت الى وفاة
٧	الإعتداء البسيط
١٠	الإعتداء البليغ
٩	الزنا والإغتصاب
١٢	السرقه واتلاف مال الغير
٥	التهديد بالسلاح الابيض
٢	الخلوة المحرمة
١	السرقه بالاكراه
٥	هتك العرض
٤	الإخلال بالأداب العامة
٢	محاولة الإنتحار
١	التشرد
٢	الاختطاف والإعتداء بالضرب
١	المشاجرة
١	إنتحال الشخصية
١	امداد موقوف بآلة حادة والمساعدة على الهرب
١٣	أكثر من قضية
٢٧٣	الإجمالي

(١) التقرير الإحصائي السنوي للوحدة الشاملة لرعاية الاحداث بالشارقة لعام ١٩٩٣ - مرجع

سابق

وكما نلاحظ من الجدول رقم (١٢) نوعية الجرائم والتهمة التي ارتكبتها الاحداث المحالين الى وحدة رعاية الاحداث بالشارقة ، حيث يبين الجدول ان أعلى نسبة من الجرائم التي ارتكبتها الاحداث قد تمثلت فى السرقات وبلغت ٧٩ حالة خلال عام ١٩٩٣ ويلى ذلك تهمة اللواط وقد بلغت ٣٢ حالة ويلى ذلك القضايا المرورية وقد بلغت ٣٢ حالة منها ١٦ حالة تسببت فى حوادث وصدم وإتلاف وثلاث حالات أدت الى وفاة اشخاص ، ويلى ذلك شم الغراء وقد بلغت ١٤ حالة ومن ثم يلى ذلك الزنا والإغتصاب وقد بلغت ٩ حالات ويأتي بعد ذلك قضايا الإعتداء البسيط والبليغ حيث بلغت ١٧ حالة ، وتأتي الحالات المتبقية والتي تراوحت من (١ - ٦) حالات حسب ماهو موضح بالجدول

وقد اثبتت الممارسة العملية من خلال التقارير الصادرة عن الوحدة الشاملة بالشارقة ، ان بعض الإنحرافات السلوكية ، مثل الهرب من المدرسة والتسرب واستنشاق الغراء والبتروول والصحبة السيئة الضارة ، وسوء استعمال المواد البترووكيماوية ، وتعاطي المنبهات والعقاقير المنشطة والمخدرة ، وقيادة السيارات والدراجات النارية فى الطرقات العامة بدون ترخيص ، كثيراً ماتكون نتيجة لعدم الاستقرار الاسري المتمثل فى مشاكل الطلاق والإنفصال وتعدد الزوجات ، مع ارتفاع المستوى الإقتصادي المفاجئ وتوفر احدث مبتكرات العلم والتكنولوجيا المتقدمة

(الجهود التي تبذلها دولة الإمارات للاحتواء مشكلة إنحراف الأحداث)

أولاً : رعاية الدولة للأحداث المنحرفين :-

حتى منتصف السبعينات كانت قضايا الأحداث تعالج بمعرفة رجال الشرطة دون معاونة من المتخصصين الإجتماعيين ، وكان نادراً مايسجن الحدث ، وإنما كان التصرف الشائع ، حيال القضايا البسيطة ، يتمثل في النصح والإرشاد ، أو العقاب البدني بالنسبة للقضايا الأخرى ، وفي معظم الحالات كان الحدث يسلم الى ذويه ، حيث يتعهد ولي الامر كتابياً بمراقبة الحدث وبالعامل على تقويمه (١)

ويصفه عامة لم تكن هناك أي سياسة واضحة المعالم تجاه معاملة الأحداث المنحرفين ولم تكن هناك مؤسسات متخصصة لرعايتهم ، او قانون يختص بجرائهم

وفي عام ١٩٧٦ صدر القانون الإتحادي رقم (٩) في شأن الأحداث الجانحين والمشردين وقد تضمن القانون التدابير ، التي يجوز اتخاذها في شأن الحدث الجانح والتي حصرتها المادة (١٥) فيما يلي :-

التوبيخ

التسليم

الإختبارالقضائي

منع ارتياد اماكن معينة

حظر ممارسة عمل معين

الالتزام بالتدريب المهني

الإيداع في ناد علاجي او دار للتربية أو معهد للإصلاح حسب الاحوال

الإبعاد عن البلاد في حالات غير المواطنين

(١) محمد مراد عبدالله ، جناح الأحداث في دولة الإمارات ، مرجع سابق ص ٦٢

وقد تضمن القانون العديد من الضوابط الهامة التي تعكس الرعاية التي اضفهاها المشرع على الاحداث المنحرفين ، للاعتبارات ، التي تتعلق بصغر السن ، ومنها :-

عدم جواز الحكم على الحدث بعقوبة الإعدام أو السجن أو العقوبات المالية

عدم خضوع الحدث للعقوبات التبعية أو التكميلية ، عدا المصادرة ، وغلق المحل ، والعزل من الوظيفة

عدم جواز حبس الحدث احتياطياً

محاكمة الحدث تكون في غير علانية ، ويجوز للمحكمة اعفاء الحدث من حضور المحاكمة بنفسه

وفي عام ١٩٧٩ صدر القرار الوزاري رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٩ عن وزير العمل والشئون الإجتماعية ، والخاص بإنشاء مراكز استقبال الاحداث بإدارات الشرطة بمختلف إمارات الدولة ، حيث قامت هذه المراكز بالعديد من المهام ، في هذا المجال أهمها مايلي :- (١)

تحديد اماكن خاصة لإيداع الاحداث بمراكز الشرطة ، بعيداً عن الكبار من المتهمين

دراسة وفحص الحالات التي كانت ترد الى إدارات الشرطة ، وتقديم تقرير إجتماعي عنها الى المحكمة المختصة

حضور جلسات المحاكم ، وابداء التوصيات اللازمة لكل حالة

القيام باعمال التوجيه والإرشاد للاحداث المنحرفين ، ولأولياء امورهم

حضور تحقيقات الشرطة عند ورود كل حالة بعد القبض عليها

متابعة الحالة بالرعاية اللاحقة بعد الإنتهاء من المحاكمة

وقد استمر عمل هذه المراكز خلال الفترة من فبراير ١٩٨٠ حتى منتصف ديسمبر ١٩٨١ وهو تاريخ افتتاح الوحدات الشاملة لرعاية الاحداث

(١) محمد هويدي واخرون ، ظاهرة جناح الاحداث في مجتمع الإمارات ، مرجع سابق ص ٥٨

وفى بداية عام ١٩٨٢ بدأت وحدتان للرعاية الشاملة للاحداث معلهما، الاولى فى إمارة ابوظبى والثانية فى إمارة الشارقة ، بهدف اعادة تأهيل الاحداث المنحرفين ، بمعرفة متخصصين فى هذا المجال الى جانب تقديم رعاية لاحقة للمفرج عنهم ، وقد سميت (بالوحدة الشاملة) لانها تقدم جميع الوان الرعاية التى يحتاجها الحدث حسب حالته ، ولذلك فهي تشمل اعمال الاستقبال والحجز التحفظي .. وكذلك المحكومين من الاحداث والذين يودعهم اولياء امورهم لدى الوحدة

وتقدم الوحدة الموجودة فى إمارة ابوظبى رعايتها للاحداث الذين يردون اليها من إمارة ابوظبى والمناطق التابعة لها ومدينة العين

أما الوحدة الموجودة بإمارة الشارقة فهي تخدم الاحداث الذين يردون اليها من امارة : الشارقة - عجمان - ام القيوين - رأس الخيمة والفجيرة

أما فى إمارة دبي فقد انشئ قسم خاص فى سجن دبي المركزي ، للاحداث المنحرفين ، يخضع لاشراف متخصصين اجتماعيين ونفسيين ، ويطبق به نظم اصلاحية متطورة

وقد حدد القرار الوزاري رقم (٢/٥١) لسنة ١٩٨٠م الصادرة عن وزير العمل والشئون الإجتماعية فى شأن انشاء الوجدتين المذكورتين ، وظيفة تلك الوجدتين على النحو التالي (١) (الوحدة الشاملة لرعاية الاحداث هي مؤسسة تربوية لعلاج جنوح الاحداث ووقاية المعرضين منهم للانحراف تقدم الرعاية الإجتماعية والنفسية والصحية والتعليمية والمهنية مايووفر حاجات الحدث الجسمية والتعليمية والنفسية .. ومايساعد على تكوين شخصيته وتنميته واستعداداته ليكون عضواً نافعاً فى المجتمع)

(١) وزارة العمل والشئون الإجتماعية ، القرار الوزاري رقم (٢/٥١) لسنة ١٩٨٠ - دولة الإمارات العربية المتحدة .

وتحتوي كل وحدة على اقسام رئيسية وهي :-

(١) قسم الإستقبال :-

وينحصر عمله فى إستقبال الحالات الجديدة التى ترد الى الوحدة ويتولى هذا القسم اجراء المقابلة الاولى للحدث وتسجيل البيانات الخاصة به وفتح ملف للحدث وحفظ اوراقه والمستندات المتعلقة بقضيته ودراسة حالته بصفة مبدئية للتعرف على طبيعة مشكلته وابداء الملاحظات والتوصيات اللازمة قبل احالة الحدث الى قسم الملاحظة أو قسم الضيافة والإيداع كما يتولى هذا القسم حفظ ملفات الاحداث بعد انتهاء مدة الحجز ، وإعداد التقارير الشهرية والسنوية

(٢) قسم الملاحظة :-

ويتولى هذا القسم احتجاز الحدث وملاحظة سلوكه بصورة غير منظورة من قبل الحدث وذلك من خلال تتبع سلوكه ونشاطه اليومي ، ومن ثم اعداد تقرير عن حالته وشخصيته ، ومستوى ادراكه وقدراته ومدى توافقه مع الاخرين ومدى تقبله للوضع الجديد نتيجة حجه بالوحدة ومن ثم التعرف على العوامل التى ادت الى انحرافه

(٣) قسم المراقبة الإجتماعية :-

ويختص هذا القسم باجراء البحث الإجتماعي الشامل للحدث متضمناً نتائج التقارير الإجتماعية والفحوصات الطبية والنفسية ووضع الحدث الاسري من الناحية الإجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية ، ويتولى اعداد التقرير الإجتماعي الخاص بالحدث وتقديمه للجهات القضائية للإطلاع عليه قبل محاكمة الحدث ويتولى هذا القسم كذلك بمرافقة الحدث بواسطة مندوبيه الى جلسات المحاكمة

(٤) قسم الإيداع والضيافة :-

ويتولى عملية ايواء الاحداث الحكوميين او المودعين بناء على طلب اولياء امورهم والقيام بأعمال الإشراف والتوجيه والإرشاد والنصح ، وتنفيذ البرامج والانشطة التربوية والإجتماعية ، واعداد التقارير الدورية عن كل حدث وبيان مدى استجابته للعلاج والاصلاح

٥) قسم الخدمة النفسية والعيادة الطبية :-

ويتولى تقديم الرعاية النفسية والطبية للاحداث ، وكذلك اجراء الكشف والفحوصات الطبية اللازمة قبل ايداع الحدث فى قسم الإيداع والضيافة للتأكد من خلوه من الامراض المعدية أو السارية ، واجراء الإختبارات النفسية اللازمة للحدث وتقديم مختلف اوجه الرعاية النفسية والطبية للفئات الخاصة من الاحداث (متعاطي المخدرات ، والمشروبات الكحولية ... الخ)

٦) القسم التعليمي والتثقيف الديني والتدريب المهني :-

ويتولى عملية الاشراف على الفصول الدراسية المخصصة للدروس التعليمية والدروس الدينية والتثقيفية وتنظيم لقاء المحاضرات وبرامج التوعية الهادفة سواء عن طريق اللقاءات المباشرة مع بعض المسئولين (أطباء - ضباط مرور - ضباط المخدرات - وغيرهم من المختصين) بهدف التوعية وتقديم النصح والإرشاد وكذلك عن طريق الوسائل المرئية والمسموعة ، كما يتولى هذا القسم تدريب وتأهيل الاحداث مهنيأً وذلك بتدريبهم على بعض الحرف المهنية كالنجارة واعمال الديكور

٧) القسم الرياضي والانشطة الفنية :-

ويتولى الاشراف على الانشطة الرياضية وممارسة الالعاب والتمارين اليومية المقررة على الاحداث ، كما يتولى الاشراف على النشاطات الفنية والهوايات المختلفة ، والاشراف على النادي المخصص لممارسة الالعاب المسلية والترفيهية

كما يوجد لكل وحدة كادر اداري مختص يتولى عملية الاشراف التام على عمل الوحدة والاعمال الإدارية المنظمة لسير العمل بالوحدة ، فبالاضافة الى مدير الوحدة ومساعدته يوجد قسم مختص بالشئون الإدارية وشئون العاملين بالوحدة ويعمل بكل وحدة عدد من الاخصائيين والاختصاصيات الإجتماعيين والنفسيين ، كما تقوم كل وحدة بتقديم بعض اوجه الرعاية الإجتماعية اللاحقة للاحداث المفرج عنهم واسرهم وذلك من خلال تذليل الصعاب التي

تواجه الحدث مع أسرته واعادة تأهيل الحدث للعودة الى الدراسة أو مقر عمله ، حيث نجحت كل وحدة فى تغيير وتعديل سلوك غالبية من إستقبلتهم ، حيث تمكنت من تأهيلهم مهنيأ فى مجالات مختلفة .. وايضأ الطلاب منهم الحقنهم بدراستهم فى المدارس الصباحية والمسائية بعد ان تركوها أو فصلوا منها

وتقوم الوحدة الشاملة لرعاية الاحداث بإتباع منهج معين قائم على بعض المبادئ والأساليب التى تساعد على اصلاح الاحداث النزلاء لديها

وتجري عدة لقاءات مع ولي أمر الحدث وأسرته وتقوم بعض الاخصائيات بزيارات منزلية لاسرة الحدث للتعرف عن قرب على الاحوال الاقتصادية والمعيشية داخل الاسرة والاسباب التى ادت الى إنحراف الحدث وتقدم خلال الزيارة كذلك الإرشادات والمشورات اللازمة نحو كيفية مواجهة مشاكل الحدث ومعاملته بعد الإفراج عنه ، وفى نفس الوقت يتم جمع البيانات اللازمة لدراسة الحالة

ثانياً :- الإجراءات المتبعة فى معاملة الاحداث المنحرفين :- (١)

(١) ضبط الحدث المنحرف

وتبدأ هذه الإجراءات عندما يرتكب الحدث فعلاً مخالفاً للقانون أو يشترك فى إحدى الجرائم ، وبعد ان يتم القبض عليه يحال الى جهات التحقيق المختصة مقيداً بالقيود الحديدية فى معظم الحالات ويتم نقله الى أحد مراكز الشرطة التى تقع فى نطاق المكان الذي ارتكب فيه الحدث الجريمة

(٢) إجراءات التحقيق مع الحدث

يتم التحقيق مع الحدث من قبل الشرطة فى يوم إلقاء القبض عليه .. ويتناول هذا التحقيق طبيعة الفعل الذى ارتكبه الحدث ، وجمع وتمحيص الادلة التى تثبت ارتكاب الجريمة .. وإستجواب الشهود ونتائج الفحص الطبي إذا تطلب ذلك .. ومن ثم إستجواب الحدث لأخذ الإعترافات منه ويحرر محضر بكل ذلك ، ويتم تحويل الحدث الى النيابة العامة ، ويتقرر بناء على التحقيق المبدئى حجز الحدث وإيقافه أو اعادته الى أسرته أو تسليمه لولي أمره بعد كفالة شخصية لحين موعد محاكمته

(٣) الإيقاف المؤقت

يوقف الحدث المتهم بعد موافقة النيابة العامة .. وفى هذه الحالة يحول الى دار الملاحظة بالوحدة الشاملة لرعاية الاحداث .. ويكون الحجز أو الإيقاف بصفة مؤقتة الى ان تنتهي إجراءات محاكمته .. وفى بعض الاحيان يكون الحجز والإيقاف داخل مديرية الشرطة أو احد مراكز الشرطة .. حسب ظروف القضية ، ووفق الإجراءات التى تتبعها كل إمارة فى هذا الشأن .. وقد يستمر هذا الحجز حتى صدور الحكم فيحول بعدها الى الوحدة الشاملة للرعاية لقضاء مدة الحكم الصادر ضده .. وقد يستمر عدة ايام حتى تنتهي الشرطة من كافة إجراءات التحقيق معه ثم يرسل بعد ذلك الى الوحدة الشاملة لحجزه مؤقتاً لحين تقديمه الى المحكمة المختصة

ومن المعلوم ان التحقيق مع الحدث يقتضي مرور فترة من الوقت بين وقت القبض عليه وموعد مثوله امام المحكمة نتيجة الإجراءات المطلوب إكمالها قبل تقديم الحدث الى المحاكمة والتي تتطلب بعض الوقت ، وتقتضي عملية التحفظ على الحدث ايداعه فى دار للرعاية الإجتماعية أو الملاحظة ، وهذه الفترة يعبر عنها بفترة الملاحظة .. ويطلق عليها الإيداع المؤقت أو الحجز الإحتياطي .. وقد حدد القانون الإتحادي بدولة الإمارات والخاص بالاحداث الجانحين والمشردين فى المادة (٢٨) من الباب الرابع و الخاص بإجراءات التحفظ على الحدث بالا تزيد عن مدة اسبوع واحد من قبل النيابة العامة ولا تمدد هذه الفترة إلا ببناء على موافقة المحكمة إذا لزم الامر ، وان يتم التحفظ عليه بإيداعه فى احدى دور التربية المعدة لرعاية الاحداث

وفى حالة استلام الحدث بالوحدة الشاملة لرعاية الاحداث من اجل قضاء فترة الإيداع المؤقت تتم حياله الإجراءات التالية :-

- أ) جمع الحقائق عن الحدث وعن الفعل الإجرامي أو الإنحرافي المنسوب اليه
 ب) دراسة شخصية الحدث
 ج) إعداد التقرير الإجتماعي الذى سيقدم الى المحكمة

ويقوم قسم الاستقبال بالوحدة الشاملة بمهمة جمع الحقائق الاولية عن الحالة مثل البيانات الاولية الخاصة به والمعلومات اللازمة عن زمان ومكان ارتكاب الجرم وعدد الفاعلين أو المشاركين له وعلاقتهم به ، والطريقة التى استخدمت فى ارتكاب الجرم .. هذا بالإضافة الى البيانات اللازمة عن الاسرة .. ووجهة نظر الاسرة نحو الحدث ونحو المشكلة التى وقع فيها .. وايضاً رأي الحدث فيما قام به ، والتعرف على اسبقيات الحدث والجرائم التى ارتكبها من قبل اذا وجدت هناك أي اسبقيات مسجلة عليه أو غير مسجلة

ويعزل الحدث خلال الثلاثة ايام الاولى من تاريخ دخوله الوحدة بغرفته الخاصة ويمنع من ان يشارك باقى الاحداث فى الوحدة الشاملة فى انشطتهم المختلفة حتى تنتهي فترة جمع الحقائق والمعلومات عن حالته .. وحتى يتيسر للقائمين بالوحدة من الاتصال بأهله وأخذ كافة البيانات اللازمة ..

ويجري خلال تلك الفترة كذلك الكشف الطبي الاولي على الحدث لتحديد حالته الصحية والجسميه ، كما يتم الاتصال بمدرسه أو جهة عمله لاستطلاع احواله ومدى انتظامه فى الدوام وسلوكياته داخل المدرسة أو جهة العمل

ثم يحول الحدث بعد ذلك الى دار أو قسم الملاحظة ، حيث يقوم الاختصاصيون بالقسم بإجراء بعض المقابلات الفردية معه وايضاً الجماعية فى وجوده مع باقي الابناء بالدار ويسمح له بالمشاركة فى كافة الوان الانشطة الرياضية والإجتماعية والفنية والتعليمية .. الخ حيث يلاحظ سلوكه من خلال المواقف المختلفة ويتم التعرف على استجاباته وسماته الشخصية وقدراته الفعلية عن طريق استجاباته الإجتماعية فى محيط علاقاته مع زملائه بالوحدة ويتم وضع تقارير عنه من قبل المختصين بدار الملاحظة تضم الى ملفه الخاص

هذا و خلال فترة الملاحظة قد يستدعي الى تحقيقات بالنيابة العامة التى تتولى التحقيق معه بعد تحقيق الشرطة ويذهب الى النيابة بصحبة اختصاصي قسم المراقبة الإجتماعية .. واحد افراد الحرس من الشرطة اذا لزم الامر ويقوم قسم المراقبة الإجتماعية بإستكمال كافة البيانات اللازمة .. ويعقد مقابلة مع ولي الامر .. ويجرى للحدث بحثاً إجتماعياً شاملاً يستعين فيه بكافة الحقائق التى تم جمعها عن حالة الحدث سواء من الناحية الاسرية أو البيئية والمدرسية وعلاقاته الاسرية وحالته الإقتصادية .. وتطور الحالة الإنحرافية .. وينتهي عادة التقرير بالتوصيات اللازمة لعلاج حالته من الإنحراف

٤) المحاكمة

يقدم الحدث المتهم الى المحاكمة بصحبة اختصاصي من قسم المراقبة الإجتماعية ومعه التقرير الإجتماعي (سري) فى الموعد المحدد للجلسة .. وتتولى المحكمة الشرعية التابعة للإمارة التى وقع فيها ارتكاب الجرم مقاضاة الحدث عادة وتتشكل هيئة المحكمة من القاضي الشرعي أو قاضي المحكمة الابتدائية ووكيل النيابة وبحضور الإختصاصي الإجتماعي - مندوب قسم المراقبة الإجتماعية ، وقد يحضر ولي أمر الحدث

وقد تعقد الجلسة بشكل علني وفي حضور الاخرين من اصحاب القضايا وقد تتم بصورة غير علنية وذلك وفق ظروف المحكمة في ذلك الوقت

وتبدأ عملية اعادة التحقيق مع الحدث بالاستعانة بماورد في تحقيقات النيابة والشرطة .. ويستجوب الحدث المائل امامها فيما يختص بالفعل المتهم بإرتكابه وتدور عادة حول ادلة الإثبات والإدانة وحول الجرم الذي وقع ثم يصدر الحكم في حالة الإدانة بالجلد والإيداع بالوحدة الشاملة لمدد متفاوتة حسب مايراه القاضي و احياناً لمدة مفتوحة الى ان ينصلح حال الحدث بعد تقرير اجتماعي شامل من الوحدة المودع فيها يوضع ذلك

واحياناً يحكم على الحدث بالجلد وتسليمه الى ولي امره ، دون الإيداع و احياناً اخرى يتم توجيه التوبيخ فقط و احياناً البراءة

٥) الإيداع :

بعد محاكمة الحدث و صدور الحكم بالإيداع يعود الى الوحدة الشاملة ويحول مباشرة الى قسم الإيداع والضيافة والذي يضم الاحداث المحكومين حيث يزاول نشاطه داخل الوحدة وتحت اشراف المشرفين الذين يقدمون له النصيح والإرشاد والتوجيه اللازم .. ويتم خلال تلك الفترة تصحيح إتجاهاته ومفاهيمه وتدريبه على آداب السلوك العامة وتكوين القيم الخلقية والدينية هذا ويسمح للحدث المحكوم اذا كان مازال مسجلاً باحدى المدارس الصباحية بالدولة وبالإتفاق مع المحكمة ان يداوم على الذهاب الى مدرسته وبالتعاون مع أسرته .. حيث يتعهد ولي امره بأستلامه صباح كل يوم للذهاب الى المدرسة ثم اعادته بعد الإنتهاء من يومه الدراسي الى الوحدة .. كما يتم هذا الإجراء بالنسبة لبعض الحالات التي تقوم الوحدة بتسجيلهم في مراكز الدراسة المسائية أما بالنسبة للاحداث الذين يدرسون في مدارس الثقافة العسكرية التابعة للقوات المسلحة فإن الوحدة تسمح لهم بعد أخذ موافقة المحكمة بالا ينقطعوا عن دراستهم مع أخذ التعهدات اللازمة من الحدث نفسه وولي امره على ان يقضي اجازته الاسبوعية داخل الوحدة ويظل تحت المراقبة الإجتماعية لحين انتهاء مدة حكمه (١)

(١) محمد هويدي ، واخرون ، جنوح الاحداث في مجتمع الإمارات ، مرجع سابق ص ٦٦

حيث تقتضي الدراسة فى بعض مدارس القوات المسلحة الإقامة فى السكن الداخلى التابع للمدرسة او للوحدة التى تتبعها المدرسة العسكرية

٦) المتابعة بعد الإفراج

تحاول الوحدة الشاملة جاهدة ان تهيئ الحدث المحكوم للخروج للحياة العامة وتؤهله لذلك قبل حلول موعد انتهاء مدة حكمه أما بإعادته الى نظام التعليم بالدولة ومواصلة دراسته او الحاقه فى العمل باحدى الجهات حتى لا يخرج من الوحدة ويعود اليها مرة اخرى نتيجة وقوعه فى الإنحراف مرة اخرى ونتيجة الفراغ الذى سوف يعاني منه مما سوف يدفعه ذلك الى اللجوء الى رفاق السوء

وفى جميع الاحوال تجرى متابعة لاحقة من قبل الوحدة الشاملة للاحداث المفرج عنهم تستمر مدة (٦) شهور فى اقصى الاحوال ولا تقل عن (٣) شهور وتتضمن هذه المتابعة الواناً من الرعاية اللاحقة .. تشمل متابعة الحدث فى مدرسته أو جهة عمله والتعرف على سلوكه داخل الاسرة والمشاكل التى قد تستجد وكيفية قضاء وقت فراغه ونوعية اصدقاءه ، كما يطلب منه ان يتردد على الوحدة فى اوقات محددة للمشاركة فى بعض الانشطة أو البرامج والرحلات .. وتكون الوحدة على صلة مستمرة بالاسرة خلال فترة المتابعة للتعرف على احواله اولاً بأول .. فإذا ما ابدى من سوء السلوك ماقد يدفعه مرة اخرى الى ارتكاب مخالفة ، فإن الوحدة تقوم بإستدعائه وتحذره من ذلك .. كذلك تقدم التوصيات والإرشادات لولي الامر وافراد الاسرة والمهتمين بحالته فى كيفية معاملته ومواجهة مشاكله

سوف نتناول فيما يلي ما يخص هذا الجانب وهو الرعاية الرسمية التي تتولاها الدولة إزاء هذه الفئة من الشباب ، لئلا من أهمية كبيرة في عملية الرعاية والتقييم والعلاج

فإن عملية الرعاية للاحداث المنحرفين تبدأ منذ لحظة القبض على الحدث أو الإبلاغ عنه وتستمر معه في كافة المراحل اللاحقة سواء كانت تحقيقات الشرطة التي تتم معه أو التحقيقات التي تقوم بها النيابة أو اثناء الحجز التحفظي أو عند مثوله امام المحكمة أو اثناء قضائه مدة الحكم ، وهكذا تستمر الرعاية والتوجيه معه الى ان يخلى سبيله فتلاحقه ايضاً وهو بين اسرته في فترة المتابعة بعد الإنتهاء من الحكم

لذا نرى ان معظم الدول التي تهتم بمشكلة انحراف الاحداث تولي هذا الجانب أهمية كبيرة ، فنراها تعمل على انشاء شرطة خاصة بالاحداث ونيابة عامه تسمى نيابة الاحداث وايضاً محكمة مختصة بالاحداث ، والغرض من ذلك هو توحيد الخلفية المشتركة التي تحكم الإجراءات لهذه الجهات المتعددة لكي تعمل معاً وبطريقة متكاملة في اداء وظيفتها في الرعاية والتوجيه والتقييم .. وفي ضوء مفاهيم متعارف عليها بينهم ، ويعتبر التنسيق بين الجهات المعنية هو اساس نجاح عملية الرعاية والتقييم

وقد لاحظ الباحث اثناء فترة التطبيق العملي الذي قام به في وحدتي الرعاية الإجتماعية الشاملة للاحداث المنحرفين بكل من ابوظبي والشارقة والتي استمرت مايزيد عن الثلاثة اشهر ، ان عملية الرعاية الإجتماعية المطلوبة لهذه الفئة تفقد التنسيق المطلوب والتعاون المنشود من اجل تحقيق الغاية المرجوه من تلك الرعاية فنجد عدم وجود هذا التنسيق والترابط فيما بين مديريات الشرطة والنيابات العامة والمحاكم المختصة التي يقدم اليها الاحداث المتهمون والوحدة الشاملة للرعاية الإجتماعية للاحداث ، ويلاحظ ان كل جهة من تلك الجهات تتبع وزارة معينة ، وبالتالي فإن مبادئها ومفاهيمها واساليبها نحو الحدث تختلف حسب سياسة الوزارة التي تتبعها

وسوف نعرض فيما يلي بعض السلبيات التي رأينا انه من الواجب التعرض لها وهي على النحو التالي :-

(١) التشريع القانوني :- لوحظ ان التشريع القانوني الخاص بالاحداث الجانحين والذي صدر بالقانون الإتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٦ يعتبر معطلاً تماماً ولايؤخذ به وكأنه غير موجود ، ولنا ان نتصور مايمكن ان يرتكب من مخالفات خطيرة وإجراءات خاطئة نتيجة لعدم التزام بعض الجهات المسؤولة بهذا القانون

(٢) فيما يتعلق بإجراءات الشرطة:-

لاشك ان رجل الشرطة الذي يتمتع بالكفاءة وحسن التدريب وبصفة الضبط والربط والحزم ، والحيوية والنشاط والفهم السليم لرسالته العملية هو أمر ضروري وهام جداً بالنسبة لمعالجة انحراف الاحداث والوقاية من هذه المشكلة ومن هنا كانت اهمية تكوين جهاز لشرطة الاحداث فى معظم بلدان العالم لان مهمة الشرطة نحو الاحداث تنحصر فى هدفين رئيسيين :-

(أ) الحد من اندفاع الحدث فى تيار الإنحراف
(ب) المساهمة الفعلية فى عملية رعاية الحدث وتكوينه واعادة بنائه إجتماعياً وخلقياً

ولكن توجد هناك بعض السلبيات المرتبطة ببعض الإجراءات التي تقوم بها الشرطة يمكن تلخيصها فيما يلي :-

(١) إجراءات القبض على الاحداث ومعاملتهم داخل مراكز الشرطة والمديريات

ان عملية القبض سواء كانت بالنسبة للاحداث أو البالغين - هي إجراء خطير من شأنه ان يصادر الحرية الشخصية للمقبوض عليه والشرطة بإعتبارها صاحبة الحق فى ممارسة هذه السلطة عند وقوع جريمة أو مخالفة للقوانين ، كثيراً ماتتسم تصرفات رجالها حيال الاحداث المنحرفين بنفس العنف والحماس الذي يشوب تصرفاتهم عند القبض على

كبار المجرمين .. وهذا ما نلاحظه مع العديد من الحالات وفي كثير من الاحيان .. إلا ان الامر يجب ان يختلف فى اسلوب المعاملة بين المجرم البالغ والمجرم الصغير ، وذلك ان اللقاء الاول بين الشرطة والحدث له أهمية قصوى نحو تحديد معالم العلاقة المستقبلية بين الحدث والجريمة عموماً .. وما يترتب على ذلك من تكوين اتجاهات سلبية أو ايجابية نحو الشرطة ونحو السلطة ومن يمثلها .. بل ونحو المجتمع ككل ، فأما ان تقوم بين الطرفين (الحدث والشرطة) عداوة مستحكمة تتمثل فى كراهية الحدث لرجل الشرطة والميل الى مناوآته وعصيانه والتفتن فى اتباع وسائل التهرب منه والتمرد عليه واما ان يشعر بعطف رجل الشرطة فيطمئن اليه ويستجيب الى مايلقيه عليه من توجيه وارشاد مما يكون له اكبر الاثر على خضوعه وتهينته ليتقبل التوجيه التربوي الذى يشفيه من الإنحراف

فإن هذا الامر يتقرر الى حد كبير عند الإحتكاك الاول بين الحدث ورجل الشرطة عن طريقة اسلوب القبض عليه ، ونوعية المعاملة التى يتلقاها فى مركز الشرطة أو المديرية ، وايضاً اثناء التحقيق معه ، ولاشك ان اسلوب القسوة والعنف والخشونة ووضع القيود الحديدية فى يديه ، يعد امرأ شديد الوطأة على نفسيته ويكفي اتباع هذا الإجراء مع الحدث ولو مرة واحدة ليشعر بعدها انه شخص ملوث ومرفوض من المجتمع ، وتكون نتيجة ذلك ان يبادل المجتمع الشعور بالعداء والحقد فتنمو فيه روح الشر والنزعة الى الإجرام (١)

كما ان إتباع وسائل الضرب والتعذيب اثناء استجواب الحدث فى مراكز الشرطة من اجل الإدلاء بإعترافاته حول الجرم الذى ارتكبه ، وما يرافقه ذلك من توجيه الشتائم والالفاظ المخله له ولوالديه وذويه والاهانات المختلفة التى يتلقاها من فرد لآخر ، هذا غير التهديد والوعيد والتخويف ، فإن كل ذلك قد ثبت انه لاجدوى منه فى التعرف على الحقائق أو الكشف عن الفعل المنسوب اليه فهو اما ان تدفعه الى الاعتراف بأفعال لم يرتكبها او ان يعترف اعترافات صادقة ، وفى الحالتين فهو ينكر كل ذلك امام النيابة والحكمة مما يزيده مناعة وخبرة فى اساليب المراوغة والتهرب ويكسب قدرة ومراناً فى المناورة والمخادعة والتنكر لما يرتكبه من افعال

(١) محمد هويدي ، وآخرون ، ظاهرة جناح الاحداث فى مجتمع الإمارات ، مرجع سابق ص ٧٠

ولاشك ان كل هذه الاساليب القهرية لا تتفق ابداً مع مبادئ الرعاية واسبس العلاج .. فإن المذنب الصغير فى امس الحاجة الى مساعدة الاخرين والى عطفهم وثقتهم فاذا ماشعر بصدق مشاعر من حوله فإنه يفضي بكل ما عنده ويعترف بالحقائق كلها .. بل انه يطلب فى هذه الحالة العون والمساعدة نحو تحسين حالته واصلاح امره .. ولاشك ان اولى خطواته نحو الشفاء من الإنحراف تبدأ عند الاعتراف بذنبه والاحساس بخطئه والاستبصار بخطورة الفعل الذى ارتكبه فى حق نفسه والمجتمع

(ب) عدم وجود شرطة متخصصة بالاحداث :

من خلال ماتقدم تبرز لنا أهمية وجود شرطة متخصصة ومتدربة تدريباً خاصاً للتعامل مع الاحداث المنحرفين فاسلوب رجال الشرطة فى تعاملهم مع الاحداث المنحرفين هو ان يكون هناك نوع من الالتزام بمعاملتهم معاملة مميزة بكل ما يحمله هذا التميز من مدلول ويشمل ذلك طريقة القبض عليهم وطريقة نقلهم من مكان لآخر وتسليمهم من يد لآخرى واسلوب التحقيق والتخاطب معهم والوضع الذى يكونون عليه اثناء التحقيق ومراعاة اختلاطهم مع الكبار من المتهمين فى اروقة المديرىات او فى الطريق الى المحكمة حيث ان هذا الإختلاط امر وارد دائماً داخل مراكز الشرطة والمديرىات كذلك يكون ثمة التزام من جانب رجال الشرطة بمنع اللجوء الى وسائل الضرب والتعذيب أو القهر أو الإهانة ، كما يفضل اشتراط حضور احد والديه او ولي امره عند بدء الإجراءات وعلى رجل الشرطة ان يكسب ثقة هؤلاء الصغار

(٣) عدم وجود محاكم مختصة لمحاكمة الاحداث المنحرفين :-

لاشك ان المحكمة هي المحور الرئيسى الذى تدور حوله كافة الحلقات المتتابعة التى تتكون منها عملية تقويم الحدث وعلاجه .. وهى بذلك تعتبر هيئة اجتماعية قانونية هدفها اتخاذ الإجراءات والقرار العلاجى المناسب لكل حالة تعرض امامها لا أن تأخذ قراراً عقابياً ، وهى بذلك تسترشد بالتقارير الإجتماعية المقدمة من المختصين عن الحدث المائل امامها حيث ان هذه التقارير تشمل كافة الجوانب التى توضح العوامل التى ادت الى انحراف الحدث ومدى الإنحراف ودوافعه

إلا انه ومع الاسف الشديد لاحظ الباحث ان مايطبق فى بعض المحاكم يختلف تماماً ويمكن ابراز بعض الملاحظات المتصلة بهذا الجانب على النحو التالي :-

(أ) ان الاحداث المنحرفين لايعرضون على محاكم احداث مختصة فهم يقدمون الى محاكم شرعية أو مدنية وبالتالي تختلف الإجراءات والاحكام

(ب) عدم توحيد القضايا للحدث الواحد حيث يقدم الحدث المتهم عدة مرات امام المحكمة نتيجة اتهامه فى عدة قضايا وفى مدد متفاوتة حيث تصدر ضده عدة احكام

(ج) اجراءات المحاكمة تتم دون حضور الإختصاصي الإجتماعي فى اغلب الاحيان وان المحكمة لاتهتم بهذه الناحية بالرغم من ان الاختصاصي الاجتماعى يعتبر عضواً مهماً فى الجلسة وفى هيئة المحكمة عند نظرها قضايا الاحداث كما لاتهتم المحاكم كذلك بحضور ولي امر الحدث اثناء الجلسة

(د) تتم المحاكمة بصورة علنية وفى حضور افراد الجمهور الاخرين اصحاب القضايا الاخرى

(هـ) اسلوب المحاكمة يغلب عليه طابع السرعة ، حيث تتم عادة عملية المحاكمة اثناء الجلسة عن طريق الإستجواب السريع للحدث لاجل التحقق من الادانة من عدمه دون النظر الى أي اعتبارات بدوافع الجرم او الظروف المعيشية أو البيئية التى تحيط بالحدث فى حياته وغالباً ماتتضمن قرارات المحاكم هذه اما بالحكم بالايدياع فى الوحدة الشاملة او الجلد او الإثنين معاً دون أي تفريق بين حالة واخرى ودون اتخاذ أي قرارات اخرى تعطي فرصة للإصلاح والرعاية ، وعادة ماتنفذ احكام الجلد فى مكان عام امام الجمهور

(١٤٠)

ان هذا كله يحدث لغياب القانون الذى يخالف كل الاساليب والاجراءات
السابق ذكرها ويضع الضوابط التربوية لمحاكمة الحدث ، كما ان هذا يحدث
ايضاً نتيجة لعدم وجود محاكم احداث مختصة يرأسها قاض على دراية كافية
بالدراسات الإنسانية واساليب الرعاية الإجتماعية

(الفصل الخامس)

الاجراءات المنهجية للدراسة

منهج البحث

تحديد مجتمع البحث وحجمه

ادوات جمع البيانات

المقاييس الاحصائية

خصائص العينة

(الفصل الخامس)

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد :-

يعتبر البحث العلمي ، بمناهجه وإجراءاته ، من الأمور الضرورية لاي حقل من حقول المعرفة ، فقد اصبح الإلمام بهذه المناهج المختلفة وإجراءات القيام بها ، والقواعد الواجب اتباعها بدءً من تحديد مشكلة البحث ووضعها بشكل اجرائي ومروراً بآختيار منهج وأسلوب جمع المعلومات وإنهاء بتحليل المعلومات واستخلاص النتائج من الأمور الأساسية فى العلوم الطبيعية والإجتماعية والإنسانية ، وتزداد أهمية هذا الموضوع بزيادة اعتماد الدول ، لاسيما المتقدمة منها ، على البحث العلمي فى استمرار تقدمها وتطورها ، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية وامنها القومي (١)

ولم يظهر البحث الإجتماعي - كمجموعة من الإجراءات والخطوات المنتظمة ذات التتابع المنطقي بصورته الحالية مرة واحدة ، بل هو نتاج تطور العلوم وتعاضم خبراتها النظرية واختباراتها الميدانية ، لذلك فإن إمكانية الباحث وقدراته على التحليل والوصول الى نتائج موضوعية لاتتوقف على مدى معرفته بالتقنيات أو بالمهارات الفنية فقط ، بل وعلى مدى وعيه بنتائج التطور العلمي فى الحقول المختلفة

ويتضمن هذا الفصل الخطوات المنهجية للبحث ، وهي :-

- (١) منهج البحث
- (٢) عينة البحث وكيفية اختيارها

(١) انظر :- فوزي العكش :- البحث العلمي والمناهج والإجراءات ، الطبعة الاولى العين -

- (٣) أدوات جمع البيانات
 (٤) طرق جمع البيانات
 (٥) المقاييس الإحصائية
 (٦) خصائص مجتمع البحث .

ويقوم الباحث فيما يلي بتقديم عرض واف لهذه الخطوات

منهج البحث :-

ان طبيعة المشكلة التى يتناولها البحث وكذا التساؤلات التى تثيرها الدراسة ، هى التى تلي على الباحث نوعاً معيناً من انواع الطرق البحثية ، حيث اعتمد الباحث على الاسلوب العلمى فى دراسته ، من خلال استخدام طريقة المسح الاجتماعى وتطبيق طريقة تحليل السبب المقارن (والذى يطبق للكشف عن الاسباب المحتملة من وراء سلوك معين .. ومن خلال مايمكن جمعه من معلومات عن السلوك المراد دراسته) (١)

وتطبيق المنهج الوصفى فى هذه الدراسة عن طريق المسح الشامل لان المسح الاجتماعى هو (الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجته بقصد تقديم برنامج إنشائى للاصلاح الاجتماعى) . (٢)

وتعرفه (بولين يونج) ان المسح الاجتماعى عبارة عن (دراسة للجوانب المرضية للاوضاع الاجتماعية القائمة فى منطقة جغرافية محددة ، وهذه الاوضاع لها دلالة اجتماعية ويمكن قياسها ومقارنتها بأوضاع اخرى يمكن قبولها كنموذج ، وذلك بقصد تقديم برامج انشائية للاصلاح الاجتماعى (٣)

(١)المالغ المساف : المدخل الى البحث فى العلوم السلوكية - مطبعة العبيكان - الرياض ١٤٠٩

(٢) E.W. BUGESS , (SOCIAL SURVEY) AMER - JOURNAL OF SOCIOLOGY (١٩٢٠)
 JAN . 1916) P.492

P. YOUNG . SCIENTIFIC SOCIAL SURVEY AND RESEARCH , NEW YORK 1947 . P(٣)
 155

وقد تم تطبيق طريقة المسح الشامل فى هذا البحث حيث تم دراسة جميع الاحداث المنحرفين المودعين بوحدات الرعاية الإجتماعية الشاملة التابعة لوزارة العمل والشئون الإجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وهي عبارة عن وحدتين الاولى موجودة فى امارة ابوظبى والثانية فى امارة الشارقة ، ويودع بهما جميع الاحداث المنحرفين من مختلف مدن ومناطق الدولة

اما تطبيق المنهج الوصفي المقارن عن طريق التحليل السببي ، فإنه يمكن الباحث من دراسة العلاقة بين عدد كبير من المتغيرات وبين نتيجة واحدة (١) وهذا ما قام به الباحث ، حيث تمت دراسة العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة بالخلفية الإجتماعية الإقتصادية لاسر الاحداث المنحرفين وبين عملية انحراف الاحداث

ومن المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخلفية الإجتماعية الإقتصادية للاسرة فى هذا البحث والتي قام الباحث بدراسة العلاقة بينها وبين انحراف الاحداث مايلي :-

جنسية الوالدين الحالية والسابقة ، وعدم توافق اعمار الوالدين أي كبير سن الاب وصغر سن الام أو العكس ، وطبيعة عمل الاب ومهنته ، وعدد مرات زواج الاب والام وعدد زوجات الاب الحاليات ، واخيراً ارتفاع أو إنخفاض دخل الاسرة

لحديث مجتمع البحث وحجمه -١-

لقد استفاد الباحث من فترة تواجده في وحدتي الرعاية الشاملة للاحداث المنحرفين في كل من إمارة ابوظبي وإمارة الشارقة اثناء فترة التدريب العملي المقررة على الباحث ضمن دراسته في المعهد العالي للعلوم الامنية حيث قام الباحث بالتدريب الميداني خلال الفصل الدراسي الرابع في تلك الوجدتين لمدة ثلاثة عشر اسبوعاً ابتداء من ١٩٩٤/٢/٥ ولغاية ١٩٩٤/٥/٥ حيث امضى الباحث ثمانية اسابيع في الوحدة الموجودة في ابوظبي وخمسة اسابيع في الوحدة الموجودة بالشارقة واثناء تلك الفترة قام الباحث بالتعرف بدقة على جميع الاحداث المودعين بالوجدتين ، وقرر الباحث تطبيق الإستمارة على جميع الاحداث المودعين بتلك الوجدتين وتم استبعاد بعض الاحداث ممن يندرجون تحت الفئات التالية :-

(١) الاحداث الذين تواجدهم خلال فترة التطبيق في الوجدتين ممن لم يحاكموا بعد ، حيث لم يتم التعرف على موقفهم القانوني

(٢) الاحداث الذين بلغت اعمارهم الثامنة عشرة . (١) اذ لايشملهم مفهوم الحدث في هذا البحث

(٣) الاحداث الذين تم ايداعهم بالوجدتين للحجز التحفظي بسبب ارتكاب الحوادث والمخالفات المرورية . كما انهم لايبقون في الوحدة اكثر من اسبوع وبالتالي لانستطيع ان نصنفهم ضمن الاحداث المنحرفين وفق هذا البحث

(٤) الاحداث غير المواطنين ممن يتم احوالهم احياناً للوحدة لدراسة حالاتهم او إعداد تقرير إجتماعي خاص بهم من قبل الوحدة بناء على طلب المحكمة التي تنظر في قضاياهم ، وذلك لعدم تواجدهم بصفة مستمرة في الوحدة وإنما يتم احضارهم احياناً بصفة مؤقتة ، حيث ان الوجدتين لايتقبلن إلا الاحداث المواطنين فقط

(١) هناك بعض الاحداث دخلوا الوجدتين قبل بلوغهم سن ١٨ سنة وتجاوز السن القانونية وهم داخل الوحدة بسبب عدم اكمالهم مدة الحكم الصادرة بحقهم .

كما ان الباحث رأى الإكتفاء بالاحداث المنحرفين من المواطنين الذكور فقط بالرغم من ورود حالات بعض الإناث بنسبة صغيرة جداً تم استبعادها من عينة البحث نظراً لعدم وجود مؤسسات رعاية للاحداث الإناث

هذا وبلغ عدد افراد مجتمع البحث التى تم تطبيق الاستمارة عليهم (٢٩) حدثاً منحرفاً من الاحداث المواطنين المودعين بوحدتي الرعاية الشاملة للاحداث المنحرفين في كل من ابوظبى والشارقة ، واسرهم حيث كان منهم (١٦) حدثاً مودعين بالوحدة الشاملة فى اماره ابوظبى و (٢٣) حدثاً مودعين بالوحدة الشاملة بإماره الشارقة وقام الباحث بتعبئة البيانات الخاصة بالاستمارة من خلال مقابلتهم شخصياً ومقابلة أسرهم أو اولياء امورهم ، واستكمال بعض البيانات من واقع ملفاتهم المحفوظة فى الوجدتين

الإداة المستخدمة فى جمع البيانات :-

هناك العديد من ادوات جمع البيانات التى يستخدمها الباحثون لدراسة الظواهر السلوكية والتربوية وتختلف الادوات المستخدمة فى كل بحث باختلاف اهداف البحث وفرضياته ، والمجتمع الذى ستطبق فيه ، واستقر رأى الباحث على استخدام الاستمارة كأداة لجمع البيانات المرتبطة بمشكلة البحث واستعان كذلك بالمقابلة الشخصية كوسيلة اساسية بجانب الاستمارة وكما إطلع كذلك على ملفات افراد العينة والتأكد من البيانات المدونة فيها عن الاحداث واسرهم كما اطلع الباحث على تقارير دراسة الحالة لكل حدث والتى يعدها الاخصائيون الإجتماعيون عن كل حدث مودع بالوحدة

واستغل الباحث فترة التدريب الميداني التى امضاها فى وحدتي الرعاية الشاملة للاحداث المنحرفين فى كل من اماره ابوظبى و اماره الشارقة والتى استمرت حوالي ثلاثة عشر اسبوعاً ، حيث عقد الباحث جلسات مطولة مع كل فرد من افراد العينة واسرته ، ومكنه ذلك من التعرف على افراد العينة عن قرب وكسب ثقتهم على اعتباره احد العاملين بالوحدتين

ومن خلال تلك الجلسات تمكن الباحث من اعداد تقرير مطول عن كل حالة موضح فيه كافة البيانات المتعلقة بالحدث واسرته والعوامل الإجتماعية والإقتصادية التى لها علاقة بإنحراف الحدث والاسباب التى يراها الإختصاصيون فى الوجدتين بأنها عاملاً رئيسياً أو مساعداً لانحراف الحدث

وقد قام الباحث فى بداية الامر قبل اعداد الاستمارة الخاصة بالبحث باستعراض بعض ادوات البحث التى استخدمتها بعض الدراسات السابقة للاسترشاد بها فى تصميم استمارة البحث ولم يكتف الباحث بهذا الاستعراض انما رأى ضرورة التعرف على طبيعة الاحداث المنحرفين وواقع اسرهم الاجتماعى والإقتصادى ، فقام بإجراء بعض المقابلات والاستبانات مع المسئولين والمختصين العاملين فى الوجدتين وأسر بعض المدعين بالوجدتين وقد ساعدت هذه المقابلات الباحث كثيراً فى وضع حقول البيانات واسئلة الاستمارة

ومن هنا رأى الباحث بأن الاستمارة والمقابلة الشخصية للمبحوثين واسرهم هي الادوات المناسبة لاجراء هذه الدراسة لعدد من الإعتبارات منها :-

١) حساسية بعض المعلومات المطلوب تحصيلها من المبحوثين فيما لو طرحت عليهم فى صيغة اسئلة عن طريق الاستبيان أو لو طلبت منهم مباشرة عن طريق المقابلة ، لذلك تم تقسيم الاستمارة الى عدة اقسام كما سوف نرى لاحقاً ، لترك المجال مفتوحاً أمام الباحث لاستكمال البيانات التى قد يكون لها ردة فعل او حساسية من قبل المبحوث من واقع ملف الحدث المحفوظ بالوحدة . حيث توجد بالملف عادة البيانات التفصيلية عن الحدث وعن اسرته مدعمة بالمستندات الثبوتية مثل صور عن جواز سفر الحدث وجوازي سفر والديه أو ولي امره و خلاصة قيد الاسرة التى توضح البيانات التفصيلية عن هوية الاسرة وكيفية اكتسابها الجنسية بالإضافة الى التقارير الاجتماعية الخاصة بدراسة حالة الحدث واسرته وبيان أهم الاسباب الرئيسية التى ادت الى انحراف الحدث

٢) مقابلة اسرة الحدث لاستكمال البيانات الخاصة بالتكوين الاسري للحدث والبيانات الخاصة بالوالدين التى لاتذكر ضمن المستندات الثبوتية المرفقة بملف الحدث او لم يتم التطرق اليها فى التقارير الإجتماعية المحفوظة بالملف مثل عدد مرات زواج الام وعدد مرات زواج الاب والزوجات الحاليات للاب وطبيعة عمل الاب ومهنته بالتفصيل اضافة الى ذلك التأكد من البيانات التى ادلى بها الحدث وصحتها من خلال مقابلة اسرة الحدث والتعرف بشكل اكبر على بعض الامور الإجتماعية والإقتصادية للأسرة التى لها اتصال بموضوع البحث وتدوين الملاحظات الهامة التى يمكن الاستفادة منها عند تدقيق البيانات والتأكد من صحتها وواقعيتها

وبناء على ذلك قام الباحث بإعداد الصورة الاولى للاستمارة وذلك عن طريق وضع ثمانين سؤالاً تغطي كافة البيانات الضرورية للبحث ومتغيراته وكانت صياغتها باللغة العربية ، ومن ثم قام الباحث باستعراض تلك الاسئلة ومراجعتها مراجعة شاملة تناولت كل عبارة وتحديد مدلولها واهميتها ونوعية الإجابة المتوقعة وبالنظر لكل سؤال ومدى مايشيره من حساسية أو احراج أو مقاومة أو تكتم من قبل الحدث أو اسرته ، وفى النهاية قام الباحث بحذف (٣٠) سؤالاً بناء على المراجعة الاولى ، وفى المراجعة الثانية قام الباحث بتحويل بعض الاسئلة الى حقول بيانات وهى البيانات الاساسية عن الحدث وعن والديه والتكوين الاسري للحدث ، وبناء عليه تم تقسيم الاستمارة الى ستة اقسام :-

القسم الاول :- ويحتوى على البيانات الاولى والاساسية عن الحدث

القسم الثانى :- ويتضمن التكوين الاسري للحدث

القسم الثالث :- ويحتوى على البيانات الخاصة بوالدي الحدث

القسم الرابع :- يبين الدخل الشهري للأسرة

القسم الخامس :- ويتضمن خمسة عشر سؤالاً موجهة للحدث تتعلق بالخلفية الإقتصادية لاسرته

والقسم السادس :- ويتضمن خمسة عشر سؤالاً موجهة للحدث تتعلق بالخلفية الإجتماعية لاسرته

وبعد الانتهاء من اعداد الاستمارة قام الباحث بعرضها على عدد من الاساتذة المحكمين والمختصين فى الاجتماع والخدمة الإجتماعية والبحث العلمي من اساتذة المعهد العالي للعلوم الامنية وجامعة الامارات العربية المتحدة وقد ابدى بعض المحكمين ملاحظاتهم ورأيهم حول اضافة أو حذف بعض البيانات والاسئلة وإعادة صياغة بعض الاسئلة

وفى ضوء تلك الملاحظات قام الباحث بتعديل الاستمارة بحيث تم تعديل بعض العبارات والبيانات فى الاقسام الاول والثاني والثالث والرابع ، اما بالنسبة للقسم الخامس والقسم السادس ، فقد تم اعادة صياغة الاسئلة وتصنيف الخيارات المطروحة لتسهيل عملية تحليل البيانات وتفريغها ، والخروج بنتائج محددة وسنبن ذلك فى طرق جمع البيانات ، كما تم اختصار الاسئلة فى القسمين الخامس والسادس لتصبح اثنى عشر سؤالاً فى كل قسم

بعد ذلك قام الباحث بتجربة استطلاعية للاستمارة على عينة محددة من الاحداث بوحدرة الرعاية الإجتماعية الشاملة فى امارة ابوظبى ، للتأكد من دقة الاسئلة ووضوحها وتغطيتها لجميع الجوانب المطلوبة فى البحث

واتضح بعد الاختبار الاولى ان الاستمارة بحاجة الى بعض التعديلات البسيطة ، وهكذا تم التوصل الى تصميم الاستمارة بشكلها النهائي (١) وتحتوي الاستمارة المطبقة على الاحداث المنحرفين (افراد العينة) واسرهم على ستة اقسام رئيسية ويتضمن كل قسم محاور رئيسية هي :-

القسم الاول :- ويحتوى على البيانات الاولى عن الحدث :- مثل عمره ومستواه الدراسى ومكان الميلاد ، وحالته الإجتماعية ومهنته وكيفية التصرف فى دخله الشهري اذا كا يعمل وحالته الدراسية أى مستمر فى

الدراسة أو منقطع عنها واسباب تركه الدراسة والوضع السكني للحدث هل يقيم مع والديه أو مع احدهما أو مع غيرهما واسباب الإقامة مع غير الوالدين والمنطقة السكنية ومستواها وهل المسكن ملك ام ايجار او حكومي ، ونوع السكن هل هو فيلا أو شقة فى عمارة ام بيت عربي شعبي

وتحديد ولي امر الحدث هل هو والده ام اخر وفى النهاية سبب دخول الحدث للوحدة الشاملة لرعاية الاحداث المنحرفين وعدد مرات دخول الوحدة للتعرف على مدى انحراف الحدث

القسم الثاني :- ويتضمن التكوين الاسرى للحدث : - مثل عدد الافراد الذين يعيشون فى نفس المسكن الذى يقيم فيه الحدث وعدد الاخوة الاشقاء وعدد الاخوة من الاب وعدد الاخوة من الام ومن ثم عدد الاقارب الذين يعيشون مع الاب والام وابنائهم فى نفس المسكن وقد وضع جدول لتدوين الاخوة بالترتيب حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي لهم والحالة الإجتماعية ومهنتهم والدخل الشهري بالنسبة للعاملين منهم وبيان ترتيب الحدث بين اخوته وكان الهدف من وضع هذا الجدول وجدول الاقارب هو التعرف على حجم الاسرة التى تعيش فى نفس السكن ومن اجل جمع البيانات الاساسية للاسرة التى يعيش فيها الحدث

القسم الثالث :- ويحتوى على البيانات الخاصة بوالدي الحدث :- مثل عمر الاب وعمر الام ومكان الميلاد لكل من الاب والام والجنسية الحالية لكل من منهما وجنسيتها السابقة والمستوى التعليمي والحالة الإجتماعية الحالية لهما والحالة الصحية وتاريخ الوفاة فى حال وفاة احدهما او كليهما ومهنة وطبيعة عمل الاب والام وعدد مرات الزواج لكل منهما وعدد الزوجات الحاليات بالنسبة للاب وعدد ابناء كل منهما

القسم الرابع :- ويتضمن الدخل الشهري الإجمالي للاسرة :- وقد تم تصنيف الدخل الشهري للاسرة ليبدأ من اقل من < ٢٠٠٠ > درهم ولينتهي الى من < ١٥٠٠٠ > فما فوق

وإبتداء من القسم الخامس وانتهاء بالقسم السادس وضعت اسئلة الاستبانة والتي غلب عليها الشكل المغلق او مايسمى بالاسئلة المقيدة والتي يتم الاجابة عليها بإختيار احد الخيارات الموجودة حيث تضمن القسم الخامس الاسئلة المتعلقة بالخلفية الإقتصادية للأسرة من خلال طرح اثنا عشر سؤالاً على الحدث وتضمن القسم السادس اثنا عشر سؤالاً تتعلق بالخلفية الإجتماعية للأسرة (١)

المقاييس الإحصائية :-

لقد استعان الباحث في هذا البحث بالتصنيف والجدولة لتنظيم المادة والنسب المئوية ، واستخدم التحليل الاحصائي للمساعدة على الوصول الى استنتاجات دقيقة عن الظاهرة ، فقد استخدم المتوسط الحسابي واساليب تباين الافراد ومعاملات الارتباط للتعرف على شدة العلاقة بين المتغيرات التي تشملها الدراسة

(١) انظر الملحق الخاص بالاستمارة

خصائص مجتمع البحث :-

(١) فئات السن :-

يوضح الجدول التالي توزيع افراد مجتمع البحث حسب السن :-

جدول رقم (١٣) يبين توزيع افراد مجتمع البحث حسب السن

فئات السن	التكرار	%
من ١٠ - ١٢ سنة	٢	٥
١٣ - ١٥	١٦	٤١
١٦ - ١٨	٢١	٥٤
المجموع	٢٩	١٠٠%

متوسط اعمار افراد مجتمع البحث = ١٦,٥ سنة

ويتضح من الجدول رقم (١٣) ان حوالي ٩٥ % من مجموع افراد مجتمع البحث تتراوح اعمارهم ما بين ١٣ سنة الى ١٨ سنة ، وان نسبة ٥ % فقط من افراد مجتمع البحث لاتزيد اعمارهم عن ١٢ سنة ، وقد بلغ المتوسط الحسابي لاعمار افراد العينة ١٦,٥ سنة وهذا يعني ان فترة المراهقة تلعب دوراً كبيراً في عملية الانحراف خاصة اذا تزامنت مع الظروف الاسرية السيئة التي قد تدفع الحدث للانحراف

(٢) مكان الميلاد :-

بالسؤال عن مكان ميلاد كل فرد من افراد مجتمع البحث ، فإن
الجدول التالي يبين ذلك :-

جدول رقم (١٤) يوضح مكان ميلاد افراد مجتمع البحث

مكان الميلاد	التكرار	%
إمارة ابوظبى	١١	٢٨
” دبي	٢	٥
” الشارقة	١٤	٣٦
” رأس الخيمة	٣	٨
” ام القيوين	٢	٥
” عجمان	٣	٨
” الفجيرة	٤	١٠
المجموع	٣٩	% ١٠٠

إن غالبية الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث من الشارقة و ابوظبى حيث بلغت نسبة الذين ولدوا بالشارقة ٣٦ % من المجموع ، و ٢٨ % ولدوا فى ابوظبى اما نسبة الذين ولدوا فى رأس الخيمة وعجمان فهى ٨% بكل منهما بينما بلغت نسبة الذين ينتمون الى الفجيرة ١٠% من جملة مجتمع البحث ، ونسبة الذين ولدوا فى دبي وام القيوين هي ٥% لكل منهما ومن البيانات السابقة يتضح ان اعلى نسبة للاحداث المنحرفين فى الدولة تنتمي الى الشارقة تليها ابوظبى ، الفجيرة ، رأس الخيمة ، وعجمان ، واخيراً دبي وام القيوين

ويعتقد الباحث ان هذا التوزيع ينسجم الى حد ما مع توزيع السكان فى الإمارات المختلفة ، ماعدى اماره دبي فيلاحظ ان النسبة ضئيلة جداً مقارنة بعدد سكان الامارة وهذا يعود الى ان السلطات المحلية بالامارة تودع الاحداث المنحرفين بقسم ملحق بالسجن المركزي تتوفر به سبل الرعاية الإجتماعية كما اشرنا سابقاً

(٣) الحالة التعليمية :

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الحالة التعليمية :-

جدول رقم (١٥) يبين توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	التكرار	%
تعليم ابتدائي	١٥	٢٨٫٥
تعليم اعدادي	٢٠	٥١٫٣
تعليم ثانوي	٤	١٠٫٢
المجموع	٣٩	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (١٦) ان غالبية الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث من المرحلة الاعدادية حيث بلغت نسبتهم ٥١٫٣٪ من جملة أفراد مجتمع البحث ، يليهم مرحلة التعليم الإبتدائي حيث بلغت النسبة ٢٨٫٥٪ من مجموع العينة ، واخيراً الثانوية بنسبة ١٠٫٢٪ من جملة أفراد مجتمع البحث ومن البيانات السابقة يمكن الخروج بنتيجة مفادها ان تعليم الاحداث المنحرفين عادة لايتجاوز التعليم الإعدادي والإبتدائي ، ونسبة ضئيلة منه للمرحلة الثانوية وهذا يتفق ومتوسط السن للاحداث المنحرفين

(٤) الجنسية والحالة الإجتماعية :-

بالسؤال عن الحالة الإجتماعية للاحداث افراد مجتمع البحث تبين ان ١٠٠٪ من جملة افراد العينة من العزاب أو الذين لم يسبق لهم الزواج وان جميع افراد مجتمع البحث بواقع نسبة ١٠٠٪ يتمتعون بجنسية الإمارات حالياً اماالجنسية السابقة فيوضحها الجدول التالي :-

جدول رقم (٦) يبين توزيع افراد مجتمع البحث حسب الجنسية السابقة

الجنسية السابقة	التكرار	%
الإمارات	٢٩	٧٤٫٤
خليجي (دول مجلس التعاون)	٣	٧٫٧
عربي	٣	٧٫٧
إيراني	٣	٧٫٧
باكستاني	١	٢٫٥
المجموع	٣٩	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٦) ان نسبة ٧٤٫٤٪ من افراد مجتمع البحث ينحدرون من أصل إماراتي ، بينما ٧٫٧٪ كانت جنسيتهم السابقة خليجية ، و٧٫٧٪ من أصل عربي ، و٧٫٧٪ ينحدرون من أصل إيراني ، بينما ٢٫٥٪ فقط من أصل باكستاني . ومن البيانات السابقة يتضح ان الغالبية العظمى من الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث كانت جنسيتهم السابقة اماراتية

(٥) الحالة المهنية :-

يبيّن الجدول التالي رقم (١٧) الحالة المهنية لافراد مجتمع البحث

البيان	الإجابة	التكرار	%
(١) الحالة المهنية لايعمل	لايعمل	١٩	٤٨٫٧
	يعمل	٢٠	٥١٫٣
المجموع		٣٩	١٠٠٪
(٢) نوع العمل	جندي	٢٠	٥١٫٣
	طالب	١٣	٣٣٫٣
	عاطل عن العمل	٦	١٥٫٤
المجموع		٣٩	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٧) ان نسبة حوالي ٤٩٪ من افراد مجتمع البحث لايعملون بينما حوالي ٥١٪ من جملتهم يعملون وبالسؤال عن نوع العمل

اتضح ان جميع العاملين من الاحداث المنحرفين من الجنود ، بينما حوالي ٣٣ ٪ من الطلاب وحوالي ١٥ ٪ من العاطلين عن العمل

وبالنسبة لقيمة الاجر الشهري ، اتضح ان نسبة حوالي ٥١ ٪ من جملة افراد مجتمع البحث يزيد اجرهم الشهري عن < ٣٠٠٠ درهم (١) وقد افاد ٣٥ ٪ من جملة الذين يعملون بانهم يساعدون اسرهم من مرتباتهم الشهرية ، بينما اجاب ٢٠ ٪ منهم انهم يصرفون مرتباتهم على انفسهم ، في حين اكد ٤٥ ٪ من جملة العاملين بانهم يساعدون اسرهم بجزء ويستبقون جزءاً آخر لانفسهم ويستنتج من البيانات السابقة ان نسبة لا يستهان بها من الاحداث المنحرفين لديهم مرتبات شهرية تساعدهم على الحياة الطبيعية ، ولكنهم رغم ذلك ينجحون الى الجريمة والانحراف نتيجة صفر سنهم وعدم وعيهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية

(٦) الوضع الدراسي :-

يوضح الجدول التالي الحالة الدراسية لافراد العينة

جدول رقم (١٨) يبين توزيع افراد مجتمع البحث حسب الوضع الدراسي

الوضع الدراسي	التكرار	٪
مستمر في الدراسة	١٣	٣٣
منقطع عن الدراسة	٢٦	٦٧
المجموع	٣٩	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق رقم (١٨) ان ٣٣ ٪ من مجموع افراد مجتمع البحث مستمرون في الدراسة بينما اكد ٦٧ ٪ انهم منقطعون عن الدراسة ، وجاءت اسباب انقطاعهم عن الدراسة كما هي مبينه بالجدول التالي رقم (١٩)

(١) بما ان جميع الاحداث الذين يعملون بلغت نسبتهم ٥١ ٪ وهم جنود بالقوات المسلحة والجندي عادة يتقاضى راتب يتراوح بين ٣٥٠٠ - ٤٥٠٠ أو اكثر في بعض الحالات على حسب العلاوات والمخصصات الفنية والمهنية . وعلى هذا الاساس وضع التقدير المبين اعلاه وكذلك إستناداً الى اجابات افراد العينة في إستمارة البحث

جدول رقم (١٩) يوضح اسباب ترك افراد مجتمع البحث
(الاحداث المنحرفين) للدراسة

اسباب ترك الدراسة	التكرار	%
الرغبة فى العمل لمساعدة الاسرة	٩	٣٤ر٦
عدم القدرة على مواصلة التعليم	١٤	٥٣ر٩
بسبب الرسوب		
كراهية التعليم (الإهمال)	٣	١١ر٥
المجموع	٢٦	٪١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (١٩) ان ٢٦ فرداً من مجموع افراد مجتمع البحث انقطعوا عن الدراسة وقد جاءت اسباب انقطاعهم عن الدراسة مرتبة حسب اولويتها . عدم القدرة على مواصلة التعليم بسبب الرسوب المتكرر (٥٣٩ ٪) والرغبة فى العمل لمساعدة الاسرة (٣٤٦ ٪) وكراهية التعليم (١١٥ ٪) وتشير البيانات السابقة الى ان السبب الرئيسي المؤدى لذلك هو تكرار رسوبهم فى الدراسة . وربما يعود ذلك الى خلل إما فى نظام التعليم او عدم قدرة الطالب على التوافق والتكيف فى المدرسة او نتيجة الظروف الاسرية السيئة التى يعيشها الحدث فى أسرته او عدم وعي وادراك الاسرة وعدم متابعة الحدث فى دراسته وعدم التعاون مع المدرسة

(٧) الوضع السكني :

لما كان التركيب البنائى للمسكن ، يقصد به ، عدد الحجرات او الغرف التى يضمها المبنى السكني ، ومايتبعها من مرافق الخدمات والمنافع التى تستخدم لاغراض السكن ، وكذلك يقصد بالتركيب الإقتصادي الإجتماعي للوحدات السكنية ، مستوى المعيشة التى يعيشها سكان الوحدات السكنية ، ونمط حياتهم ، وطبيعة علاقتهم الإجتماعية التى يرتبطون بها كأفراد او كجماعات ، فإن الحالة السكنية لها علاقة مباشرة وجذرية كعامل من عوامل انحراف الاحداث ، وذلك لما لها من انعكاسات على الحياة الإجتماعية للأسرة . ويتلمس الحالة السكنية للاحداث المنحرفين فإن الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٠) يوضح الوضع السكني لأفراد مجتمع البحث (الأحداث)

الوضع السكني	التكرار	%
مع والديه	٢٧	٦٩٫٢٤
مع أحدهما	١٢	٣٠٫٧٦
المجموع	٣٩	١٠٠٪
٢ الإقامة مع أحد الوالدين	التكرار	%
طلاق	٣	٧٫٦٩
هجران	-	-
وفاة أحد الوالدين	٩	٢٣٫٠٧
المجموع	١٢	٣٠٫٧٦
٣ الإقامة مع غير الوالدين	التكرار	%
مع زوج والدته	٢	٥٫١٢
مع خاله	١	٢٫٥٦
مع عمه	٢	٥٫١٢
المجموع	٥	١٢٫٨٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٢٠) النتائج التالية :-

(أ) ان الغالبية العظمى من الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث يقيمون مع والديهم حيث أكد ذلك ، ٦٩٪ من جملة افراد مجتمع البحث ، بينما افاد ٢٠٫٨ ٪ من عدد المبحوثين انهم يقيمون مع أحد الوالدين وبالرجوع الى اختبار (كا) اتضح انها تعادل (٥) وهي داله احصائياً عند درجة حرية (١) وعند نسبة (٥.٠) أي انه توجد فروق بين التكرارات تؤكد ان الغالبية العظمى تقيم مع الوالدين

(ب) وبالسؤال عن سبب اقامة فئة الاحداث الذين يقيمون مع أحد الوالدين ، تبين أن (٩) من الاحداث بواقع نسبة ٧٥ ٪ من جملتهم يرجعون السبب الى وفاة أحد الوالدين ، و (٣) منهم بواقع نسبة ٢٥ ٪ من جملتهم يرجعون السبب الى الطلاق الذي حدث بين الوالدين

ج) وبالسؤال عن صلة القرابة بين الحدث ومن يقيم معه أكد اثنان منهم انهم يقيمون مع زوج الوالدة ، وإثنان اخران يقيمان مع اعمامهم ، وحدث واحد فقط يقيم مع خاله

د) وبالسؤال عن نوعية المنطقة السكنية ، فإن الجدول التالي يوضحها

جدول رقم (٢١) توزيع حالات مجتمع البحث حسب نوعية المنطقة السكنية

المنطقة السكنية	التكرار	%
حي شعبي	٢٢	٨٢.٠
حي متوسط	٣	٧.٧
حي راقى	٤	١٠.٣
المجموع	٢٩	١٠٠.٠%

كا ٢ = ٢٨٨٨ داله إحصائياً عند درجة حرية <٢> وعند نسبتي (٠.٥ ، ٠.١).

يتضح من الجدول السابق ان نسبة ٨٢٪ من عدد الاحداث المنحرفين افراد العينة يسكنون فى احياء شعبية ، بينما ٧.٧٪ منهم يسكنون احياء متوسطة فى حين يسكن ١٠.٣٪ من جملة مجتمع البحث فى احياء راقية. وتجدر الاشارة الى ان الاحياء الشعبية لاتعني بالضرورة بأنها احياء فقيرة تفتقر الى الخدمات الضرورية ولكن المقصود بالاحياء الشعبية بالنسبة لدولة الإمارات هي تلك الاحياء السكنية التى انشأتها الحكومة على نفقتها الخاصة ووزعتها على المواطنين مجاناً سواء كمساكن شعبية مبنية او كأراضي سكنية ومنح مالية لبنائها وت تتوفر عادة جميع الخدمات اللازمة فى تلك الاحياء كالمدارس والمراكز الصحية والخدمات الضرورية الاخرى

هـ) وبالسؤال عن طبيعة السكن ذاته ، فإن الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٢) توزيع افراد مجتمع البحث حسب طبيعة السكن

نوع المسكن	التكرار	%
شقة في عمارة	١	٢ر٦
فيلا	١٧	٤٣ر٦
بيت شعبي	٢١	٥٣ر٨
المجموع	٢٩	٪١٠٠

(٢١) = ١٥ر٤ داله إحصائياً درجة حرية <٢> ونسبتي (٠.٥ ، ٠.١) .

يتضح من الجدول أن ٢ر٦ من مجموع أسر افراد العينة تسكن شقة في عمارة ، بينما ١٧٪ من هذه الاسر تسكن قفل مستقلة ، في حين ٥٣ر٨ ٪ من جملة أسر المبحوثين تسكن في بيوت شعبية . وبالرجوع الى إختبار (٢١) تبين انها تساوى ١٥ر٤ ، وهي داله إحصائياً مما يشير الى وجود فروق جوهرية بين التكراران وهذا يعني أن غالبية أسر الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث تسكن بيوت شعبية منحتها الحكومة لاسرهم .

(و) لمعرفة ما إذا كانت المساكن التي يقطنها الاحداث المنحرفين ملكاً لاسرهم ، ام انها بالإيجار ، ام انها حكومية ، فإن الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (٢٣) توزيع مجتمع البحث العينة حسب ملكية السكن

ملكية السكن	التكرار	%
ملك	٢٤	٨٧ر٢
إيجار	٢	٥ر١
حكومي	٣	٧ر٧
المجموع	٢٩	٪١٠٠

٢١ = ٤٧ر٧ داله إحصائياً عند درجة حرية <١> وعند نسبتي (٠.٥ ، ٠.١) .

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢٣) ان نسبة ٨٧٫٢ ٪ من مجموع اسر الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث يسكنون بيوتاً هي ملك لهم . مقابل ٥٠ ٪ بالإيجار و ٧٫٧ ٪ منازل حكومية وبالرجوع الى إختبار (كا٢) تبين انها تساوي ٤٧٫٧ ٪ وهي داله إحصائياً ، أي انه توجد فروق جوهرية بين التكرار ان ، وهذا يعني ان غالبية اسر الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث تسكن في منازل ملك لها .

(ز) اما سعة هذه المنازل التي تسكنها اسر افراد العينة ، فيوضحها الجدول التالي :-

جدول رقم (٢٤) توزيع حالات مجتمع البحث حسب سعة السكن

عدد غرف المنزل	التكرار	٪
١	-	-
٢	٢	٥٫١
٣	١٢	٣٠٫٨
٤	٥	١٢٫٨
٥ فأكثر	٢٠	٥١٫٣
المجموع	٣٩	٪ ١٠٠

المتوسط الحسابي لعدد غرف المنزل = ٤٫١

يبين جدول رقم (٢٤) ان نسبة ٣٥٫٩ ٪ من جملة اسر افراد مجتمع البحث تسكن في منازل يتراوح عدد الغرف بها ما بين ٢ غرفة الى ٣ غرف ، بينما يقابل ذلك نسبة ٦٤٫١ ٪ من جملة افراد مجتمع البحث تسكن في منازل يبلغ عدد حجرات كل منزل فيها من ٤ غرف فأكثر ، وقد بلغ المتوسط الحسابي لعدد غرف المنزل ٤٫١ غرفة . وهذا يعني ان الغالبية العظمى من اسر افراد مجتمع البحث تتمتع بمنازل واسعة تتراوح ما بين ٤ الى ٥ غرف وهذا يوفر الجو المناسب لاستقرار الاسرة وبقاء الابناء في المنزل ولكن بالرغم من ذلك ينحرف الابناء بسبب التوتر والخلاف بين الوالدين الذي ينعكس على الابناء

(٨) أولياء الامور :

إن أول مصادر التطبيق الاجتماعي وأكثرها أهمية يتمثل في الوالدين . حيث التأكيد الكبير للسلطة الوالدية على الصغار ، الذين يتمثلون ثقافة مجتمعهم عن طريق التوقعات الوالدية ، ويشكل هذا التعليم المبكر اساس النمو المستقبلي ، فالاحداث المنحرفون هم الاشخاص الذين يخرجون على ما تعارفت عليه الجماعة من معايير والاباء هم الكفلاء الاوصياء على الطفل ، وهم المسؤولون عن اعداده لحياة الكبار الراشدين ، حيث يستطيع الاباء ان يعلموا ابناءهم ما يعرفونه عن قصد ، ويتوقف ما يعرفونه على تجاربهم الذاتية في المجتمع (١) وقد اراد الباحث ان يتعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث صفة ولي الامر فيما إذا كان الوالدان ام اشخاص اخرين . والبيانات التالية توضح ذلك

(١) بالسؤال عن ولي الامر لكل فرد من الاحداث المنحرفين افراد عينة البحث ، فإن الجدول رقم (٢٥) يوضح ذلك :

جدول رقم (٢٥) توزيع افراد مجتمع البحث حسب ولي الامر

ولي امر الحدث	التكرار	%
والـــــــده	٢٧	٦٩٫٢
أخـــــــر	١٢	٣٠٫٨
المجمــــوع	٣٩	٪ ١٠٠

كما $\chi^2 = ٥$ داله إحصائياً عند درجة حرية <١> ونسبة اجمالي (٥.٠) .

يتضح من البيانات السابقة في الجدول رقم(٢٥) ان ٦٩٫٢ ٪ من عدد الاحداث المنحرفين افراد العينة لهم اولياء امور هم اباؤهم ، مقابل ٣٠٫٨ ٪ اولياء امورهم اشخاص اخرين غير اباؤهم وبالرجوع الى اختبار (كا٢) لمعرفة الفرق بين التكرارات ان يتبين انها تساوي (٥) وهي داله إحصائياً عند درجة حرية <١> ونسبة احتمال (٥.٠) ، أي ان الغالبية العظمى من الاحداث المنحرفين أولياء امورهم هم اباؤهم

ب) وبالسؤال عن ولي الامر الاخر ، اتضح ان ٧ افراد من الاحداث المنحرفين بواقع نسبة ٥٨ر٣ ٪ من جملة هذه الفئة لهم اولياء امور هن امهاتهم ، مقابل ٥ افراد بواقع ٤١ر٧ ٪ من جملتهم لهم اولياء امور هم ازواج إمهاتهم او اعمامهم او اخوالهم
 اما الامهات فهن ربات بيوت ، بينما اولياء الامور الآخرون منهم تاجران وعسكريان ، وسائق ، والامهات اثنتان مطلقتان ، وخمسة امهات من الارامل كما اتضح ايضاً ان ٥ من الاحداث المنحرفين الاثني عشر يقيمون في منزل ولي الامر الاخر (غير الآباء) .

٩) اسباب دخول الحدث للوحدة الشاملة لرعاية الاحداث

جدول رقم (٢٦) توزيع افراد مجتمع البحث حسب سبب دخول الوحدة الشاملة لرعاية الاحداث

سبب دخول الحدث للوحدة	التكرار	٪
سـرقة	١٧	٢٨ر٣
لـواط	٦	١٠ر٠
زنا	١	١ر٧
سـكر	١	١ر٧
تعاطي المخدرات	٢	٣ر٣
شم الفـراء	٢٢	٣٨ر٣
مشـاجرة	٤	٦ر٧
جريمة قتل	٦	١٠ر٠
مجموع الإجابات	٦٠	٪ ١٠٠
حجم مجتمع البحث	٣٩	—

يتبين من بيانات الجدول رقم (٢٦) ان اسباب دخول الاحداث افراد مجتمع البحث للوحدة الشاملة لرعاية الاحداث مرتبة حسب اولويتها ، وهي شم الفراء بنسبة ٣٨ر٣ ٪ من مجموع الإجابات وبواقع ٦٠ ٪ من حجم مجتمع البحث ، سرقة بنسبة ٢٨ر٣ ٪ من مجموع الإجابات وبواقع ٤٣ر٦ ٪ من حجم مجتمع البحث ، لواط ،

وجريمة قتل بنسبة ١٠٪ من مجموع الإيجابيات وبنسبة ١٥٤٪ من حجم مجتمع البحث لكل منهما ، مشاجرة بنسبة ٦٧٪ من مجموع الإيجابيات وبنسبة ١٠٣٪ من حجم مجتمع البحث ، وتعاطي المخدرات بنسبة ٣٣٪ من مجموع الإيجابيات وبنسبة ٥٨٪ من حجم مجتمع البحث ، زنا ، وسكر بنسبة ١٧٪ من مجموع الإيجابيات وبنسبة ٢٦٪ من حجم مجتمع البحث لكل منهما ويمكننا الخروج بنتيجة مؤداها ان ابرز الاسباب فى انحراف الاحداث هي شم الغراء ، والسرقه ، واللواط ، والقتل ، والمشاجرات ، وتعاطي المخدرات . وتعتبر جريمة القتل وتعاطي المخدرات مؤشر خطير على تطور جرائم الاحداث فى نوعيتها ودرجة خطورتها

(١) مرات دخول الحدث للوحدة الشاملة

من الملاحظ ان الاحداث المنحرفين يتكرر دخولهم للوحدة الشاملة لرعاية الاحداث ، وهذا الامر مدعاة للتساؤل ، خصوصاً حول الدور الذى تقوم به الوحدة الشاملة لرعاية الاحداث من ناحية ، ودور الاسرة واولياء الامور من ناحية ثانية ، وحول طبيعة الظروف التى تحيط بالحدث والتي تؤدي الى عدم مسابرتة للمعايير الإجتماعية وقواعد السلوك المقبول والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (٢٧) توزيع افراد مجتمع البحث حسب مرات دخول الحدث للوحدة الشاملة

عدد مرات دخول الحدث للوحدة	التكرار	%
١	٢٢	٥٦٫٤
٢	١١	٢٨٫٢
٣	٢	٧٫٧
٤ فأكثر	٣	٧٫٧
المجموع	٣٩	١٠٠٪

المتوسط الحسابي لعدد مرات دخول الحدث للوحدة = ١٫٦ مرة

يبين الجدول رقم (٢٧) ان نسبة الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث الذين دخلوا الوحدة الشاملة لرعاية الاحداث لاول مرة هي ٥٦٫٤٪ من جملتهم، مقابل

٤٣٫٦٪ ممن دخلوا الوحدة مرتين فأكثر وقد بلغ المتوسط الحسابي لعدد مرات دخول الحدث للوحدة الشاملة لرعاية الاحداث ١٫٦ مرة وهذا يشير الى وجود عدد من المحترفين الذين لم يتعلموا من تجربتهم فى الوحدة الشاملة ، وتكرار جنوحهم نحو الجريمة ، الامر الذي يجب ان يحسب حسابا فى برامج واساليب وحدات الرعاية الشاملة

(١١) عدد القضايا التى دخل الاحداث المنحرفون بسببها الوحدة الشاملة :

تشير الدراسة الميدانية الى ان عدداً من الاحداث افراد مجتمع البحث قد اتهم أو اشترك فى اكثر من قضية ، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (٢٨) توزيع افراد مجتمع البحث حسب عدد القضايا التى دخلوا بسببها الوحدة

عدد القضايا	التكرار	%
١	١٩	٤٨٫٧
٢	١٢	٣٠٫٨
٣	٤	١٠٫٣
٤	١	٢٫٥
٥ فأكثر	٣	٧٫٧
المجموع	٣٩	١٠٠٪

المتوسط الحسابي لعدد القضايا = ١٫٩ قضية

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢٨) ان نسبة عدد الاحداث المنحرفين الذين دخلوا الوحدة الشاملة للرعاية الإجتماعية بسبب قضية واحدة هي ٤٨٫٧٪ من جملة افراد العينة ، بينما دخل الوحدة حوالي ٣١٪ منهم لاشتراكهم فى قضيتين ، وحوالي ١٠٪ لاشتراكهم فى ثلاث قضايا ، وحوالي ١٠٪ لاشتراكهم فى اربع قضايا فأكثر وقد بلغ متوسط عدد القضايا للحدث ١٫٩ أى قضيتين وهذا يعنى ان اكثر من نصف حجم مجتمع البحث من الاحداث المنحرفين من المحترفين للجريمة

(الفصل السادس)
نتائج البحث الميداني

- ١) تحليل وتفسير البيانات
- ٢) ملخص النتائج
- ٣) التوصيات
والمقترحات

الفصل السادس

نتائج البحث الميداني

يهدف الباحث من وراء النتائج التي أمكن الحصول عليها في الدراسة الميدانية الى الإجابة على التساؤلات والتحقق من صدق وثبات أو خطأ الفروض التي إنطلقت منها فكرة البحث . لذلك فإن خطة التحليل العلمي للنتائج ستسير وفقاً لترتيب التساؤلات والفروض التي سبقت الإشارة إليها في مشكلة البحث ضمن الإطار المنهجي للدراسة (تحليل وتفسير البيانات)

أولاً ، نتائج البحث في مجال الخلفية الاجتماعية للأسرة :

لمعرفة علاقة الخلفية الاجتماعية للأسرة بإنحراف الاحداث ، والذي كان مجال اهتمام الباحث منذ البداية ، حيث تبلور في هيئة تساؤلات اربع هي .

هل هناك علاقة بين اختلاف جنسية الوالدين وانحراف الاحداث ؟

هل هناك علاقة بين الجنسية السابقة للأسرة واصلها العرقي وانحراف الاحداث ؟

هل هناك علاقة بين تعدد الزوجات للآب وانحراف الاحداث ؟

هل هناك علاقة بين عدم تناسب اعمار الوالدين انحراف الاحداث ؟

هذه التساؤلات تكمن الإجابة عليها في افواه المبحوثين ، وقد افصحت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية :

(١) الجنسية الحالية للوالدين :

جدول رقم (٢٩) يبين الجنسية الحالية للوالدين

الوالدين	الآب	الأم	الجنسية الحالية	الإمارات
التكرار	٣٩	٣٩	التكرار	٣٩
%	١٠٠	%	%	١٠٠
المجموع	٣٩	٣٩	المجموع	٣٩
	%١٠٠	%١٠٠		%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢٩) ان الجنسية الحالية لآباء وامهات افراد مجتمع البحث هي الإمارات فقط حيث بلغت نسبتها ١٠٠٪ وهذا يعني بأنه لا يوجد اختلاف في جنسية الوالدين من خلال معطيات هذا الجدول ولكن في حقيقة الامر

هناك اختلاف في الإلتزام الاصلي لبعض اباء وامهات افراد مجتمع البحث من حيث الجنسية الاصلية او السابقة ، كما هو ملاحظ من خلال الجدول رقم (٣٠) حيث يلاحظ ان بعض اباء وامهات افراد العينة ينتمون الى جنسيات سابقة مختلفة . وهذا معناه ان هؤلاء قد حصلوا على جنسية الإمارات بالتجنس بالنسبة للاباء وبعض الامهات والبعض الاخر من الامهات قد اكتسبن الجنسية عن طريق التبعية *
(٢) الجنسية السابقة للوالدين وانحراف الاحداث :

جدول رقم (٣٠) توزيع حالات مجتمع البحث حسب الجنسية السابقة للوالدين

الوالدين	الاب	الام	الجنسية السابقة
التكرار	التركاز	التركاز	%
٢٩	٧٤ر٤	١٥	٢٨ر٥
٢	٥ر١	٣	٧ر٧
٣	٧ر٧	٩	٢٣ر١
١	٢ر٦	٢	٥ر١
٤	١٠ر٢	٤	١٠ر٢
-	-	٦	١٥ر٤
٣٩	%١٠٠	٣٩	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣٠) ان حوالي ٧٤% من مجموع اباء مجتمع البحث من جنسية سابقة اماراتية ، وحوالي ٥% خليجية ، وحوالي ٨% عربية ، و٣% باكستانية . وحوالي ١٠% ايرانية مقابل حوالي ٣٩% من امهات افراد مجتمع البحث من جنسية سابقة اماراتية ، و ٨% خليجية ، و ٢٣% عربية ، و ٥% باكستانية ، و ١٠% ايرانية ، وحوالي ١٥% هندية
وتشير النتائج السابقة الى أن اباء الاحداث المنحرفين ينتمون الى جنسيات سابقة مختلفة وان كان معظمهم ينتمي الى جنسية الامارات اما الامهات

* اجاز قانون الجنسية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، حصول زوجة المواطن الاجنبية على جنسية الامارات عن طريق التبعية > أي تتبع الزوج> وذلك بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ الزواج واشترط القانون موافقة الزوج على ذلك واطرافه الزوجية في البيان الاحصائي للامسرة . وتنازل الزوجة عن جنسيتها الاصلية > السابقة<

للأحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث فينحدرون من جنسيات سابقة مختلفة وتبلغ نسبة الامهات اللائي ينحدرون من الامارات حوالي ٣٩٪ من جملة الامهات ، مقابل ٦١٪ من جنسيات سابقة مختلفة ، منها العربيات ٢٣٪ ، والهنديات ١٥٤٪ ، والايرانيات ١٠٢٪ ، والخليجيات ٧٧٪ ، والباكستانيات ٥١٪ . ويلاحظ ان ٢٥٦٪ من اباء الاحداث المنحرفين حصلوا على جنسية الامارات بالتجنس

ومن البيانات السابقة يمكننا الخروج بنتيجة مؤداها انه توجد علاقة قوية طردية بين جنسية الاسرة السابقة واصلها العرقي من انحراف الاحداث خصوصاً جنسية الام كما أكدت نتائج هذه الدراسة وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرض الثاني من هذا البحث

(٣) تعدد الزوجات وانحراف الاحداث :

يوضح الجدول التالي عدد مرات زواج الاب من غير الام وكذلك عدد مرات زواج الام من غير الاب سواء قبل زواجها من الاب أو بعد طلاقها منه

جدول رقم (٣١) يبين عدد مرات زواج الوالدين

الوالدين	الاب	الام	عدد مرات زواج الوالدين
٢١	٥٣٫٩	٣٠	٧٦٫٩
١١	٢٨٫٢	٧	١٨٫٠
٣	٧٫٧	-	-
٢	٥٫١	٢	٥٫١
٢	٥٫١	-	-
٣٩	١٠٠٪	٣٩	١٠٠٪

المتوسط الحسابي لعدد مرات زواج الاب = ١٫٨ مرة
المتوسط الحسابي لعدد مرات زواج الام = ١٫٢٣ مرة

يبين الجدول رقم (٣١) ان نسبة حوالي ٥٤٪ من اباء الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث لم يتزوجوا من غير امهات الاحداث ، مقابل حوالي ٤٦٪ من جملة الاباء تزوجوا عدة مرات منهم ٢٨٪ مرتين و١٨٪ تزوجوا ثلاث مرات فأكثر

بينما اشارت النتائج ان نسبة حوالي ٧٧٪ من امهات الاحداث المنحرفين لم يتزوجوا من غير ابائهم ، مقابل حوالي ٢٢٪ تزوجوا اكثر من مرة وان ظاهرة تعدد مرات الزواج لدى الرجال اكثر منه بين النساء وهذا ناتج عن تعدد الزوجات للاباء .ومن البيانات السابقة يمكننا الخروج بنتيجة مؤداها ان هناك علاقة بين تعدد الزوجات للاب وانحراف الاحداث ، حيث ان الحياة في ظل تعدد الزوجات للاب تتسم بكثرة المشاكل الاسرية والمعيشية وكثرة المشاجرات بين الوالدين واضطراب العلاقات الاسرية بين الاباء والابناء فإنشغال الاب بمسئوليته من قبل اسرتين فأكثر يضعف السلطة والرقابة الابوية في الاسرة ويعاني الابناء من إهمال الاباء لهم وشعورهم بالحرمان والقهر والاحباط والقلق بسبب غياب الاب وهروبه من مواجهة مطالبهم ومسئوليته نحوهم ، وينجم عن ذلك ظهور حالات انحراف بعض الابناء كنتيجة طبيعية وبديهية لعدم الاستقرار الاسري .وهذه النتيجة تؤكد صدق الفرض الثالث في هذا البحث .حيث بلغ المتوسط الحسابي لعدد مرات زواج الاباء من غير امهات الاحداث (١٨) مرة ، مقابل (١٣) للامهات

٤) فارق السن بين الزوجين وانحراف الحدث

هناك اعتقاد سائد بأن فارق السن بين الزوجين له علاقة بإنحراف الابناء وذلك لأن فارق السن الكبير بين الزوج والزوجة ، تؤدي في كثير من الاحيان الى فشل هذا الزواج ، حيث يستحيل معه التفاهم والتقارب العاطفي والعقلي بين الزوجين ، مما يعجل من طلب الزوجين أو احدهما الطلاق ، الذي تنعكس اثاره على الزوج والزوجة والابناء الذين هم العناصر الاساسية في الاسرة التي تعد الخلية الاولى في المجتمعات

ومن هذا المنطلق افترض الباحث الفرض الرابع من هذه الدراسة اضافة الى ان زواج الاب من عدة زوجات غالباً مايكون هناك فارقاً في السن بين الزوج وبعض زوجاته خاصة الاخيرة منهم والتي غالباً ماتكون قد وافقت على الزواج من شخص متزوج في السابق وله ابناء إلا نتيجة ظروف إجتماعية وإقتصادية اجبرتها على ذلك الزواج خاصة الزوجة التي تنتمي الى جنسية سابقة غير الإمارات فهي ترضى بهذا النوع من الزواج الذي يسبب لها الإقتراب عن أهلها ووطنها بسبب المصلحة المادية وللتخلص من حياة الفقر التي تعاني منها هي واسرتها

وبعد مرور فترة من الزواج يصبح الزوج عاجزاً عن تحمل مسؤولياته كزوج وكأب نتيجة كبر سنه فتبدأ المشاكل الإجتماعية العديدة بالظهور التي تؤثر حتماً على الابناء الذين هم اكثر المتضررين . وتزداد المشاكل حدة عندما يتوفى الزوج وتبقي الزوجة التي أتت من دولة اخرى وحيدة دون رقابة او توجيه ولصفر سنها تفشل في كثير من الاحيان في السيطرة على نزواتها الشخصية فتفقد نفسها وتنساق وراء مغريات الحياة وتترك ابنائها في معترك مع الحياة ويأتي انحرافهم كنتيجة طبيعية للحياة الإجتماعية التي يعيشونها .

وللتعرف على مدى العلاقة بين عدم تناسب اعمار الوالدين وانحراف الاحداث سعت الدراسة الى تلمس هذا الجانب بين الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث واسرهم والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (٣٢) توزيع حالات مجتمع البحث حسب سن الآباء والأمهات

الوالدين		الاب		الام	
فئات السن	التكرار	%	التكرار	%	%
٢. أقل ٣٥	٣	٧,٧	١٩	٤٨,٧	
٣. أقل ٤٠	٧	١٧,٩	٨	٢٠,٥	
٤. أقل ٤٥	٣	٧,٧	٩	٢٣,١	
٤.٥ أقل ٥٠	٢	٥,١	٣	٧,٧	
٥. أقل ٥٥	٥	١٢,٨	-	-	
٥.٥ أقل ٦٠	٤	١٠,٣	-	-	
٦. فأكثر	٦	١٥,٤	-	-	
متوفى	٩	٢٣,١	-	-	
المجموع	٣٩	١٠٠%	٣٩	١٠٠%	

المتوسط الحسابي لسن الآباء = ٤٧,٧ سنة

المتوسط الحسابي لسن الأمهات = ٣٧,٤ سنة

يتبين من الجدول رقم (٢٢) ان نسبة الاباء الذين تقل اعمارهم عن ٤٠ سنة هي ٢٥ر٦٪ من مجموع حالات مجتمع البحث ، مقابل ٦٩ر٢٪ من امهات الاحداث المنحرفين وان نسبة اباء الاحداث المنحرفين الذين تبلغ اعمارهم ٤٠ سنة فاكثرت ٥١ر٣٪ ، مقابل ٣٠ر٨٪ بين امهات الاحداث وان نسبة الاباء المتوفين قد بلغت ٢٣ر١٪ من جملة حالات مجتمع البحث وقد بلغ المتوسط الحسابي لسن الاباء ٤٧ر٧ سنة ، مقابل ٣٧ر٤ سنة للامهات

ومن البيانات السابقة يمكننا الخروج بنتيجة مؤداها ان هناك فارقاً ليس كبيراً في السن بين اباء الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث وبين امهاتهم أي انه لا توجد علاقة عكسية بين فارق السن بين الاباء والامهات وانحراف الاحداث وهذه النتيجة لا تؤكد بالضرورة صدق الفرض الرابع من هذا البحث حيث ان فارق السن يعتبر بسيطاً ومنطقياً

٥) تعليم الوالدين وانحراف الاحداث في الاسرة .

اراد الباحث ان يتعرف على امكانية وجود علاقة بين مستوى تعليم الوالدين في الاسرة وانحراف الاحداث بها والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (٢٣) توزيع حالات مجتمع البحث حسب الحالة التعليمية للوالدين في الاسرة

الوالدين	الاب	الام	المستوى التعليمي
التكرار	٪	التكرار	٪
٢٥	٦٤ر١	٢٩	٧٤ر٤
٢	٥ر١	٢	٥ر١
٣	٧ر٧	٤	١٠ر٢
٦	١٥ر٤	١	٢ر٦
٣	٧ر٧	٣	٧ر٧
٣٩	٪١٠٠	٣٩	٪١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٢٣) الى ان نسبة ٦٩ر٢٪ من اباء الاحداث المنحرفين من الاميين أو شبه الاميين ، مقابل نسبة ٧٩ر٥٪ من الامهات من الاميات أو شبه الاميات وبلغت نسبة من حصلوا على تعليم ابتدائي

واعاداني من الاباء ٢٣١ ٪ ، مقابل ١٢٨٪ من الامهات بينما بلغت نسبة من تلقوا تعليماً ثانوياً من الاباء ٧٧٪ من مجموع حالات مجتمع البحث ، مقابل ٧٧ ٪ من الامهات

ويتضح من البيانات السابقة ان الغالبية العظمى من الاباء والامهات فى اسر الاحداث المنحرفين من الاميين أو شبه الاميين ، وان هذه الظاهرة لدى النساء اعلى منها بين الرجال وعليه يمكن القول بان هناك ارتباط بين مستوى التعليم وانحراف الاحداث ، أي انه كلما انخفض المستوى التعليمي للآباء والامهات فى الاسرة زاد معدل انحراف الاحداث بها حسب معطيات هذه الدراسة على الاحداث المنحرفين

٦) ترتيب الحدث المنحرف بين اخوانه فى الاسرة :

جدول رقم (٣٤) توزيع افراد مجتمع البحث حسب ترتيبهم بين اشقاتهم واخوانهم

ترتيب الحدث بين اخوانه	التكرار	٪
وحيد	١	٢٫٦
الاول	١٢	٣٣٫٣
الاطول	١٧	٤٣٫٦
الاطير	٨	٢٠٫٥
المجموع	٣٩	١٠٠٪

تشير البيانات السابقة فى الجدول رقم (٣٤) ان اكثر الفرص عرضها لانحراف الحدث عندما يكون الاول بين اخوانه (٤٣٫٦٪) يلي ذلك فى الترتيب عندما يكون الحدث الاول بين اخوانه (٣٣٫٣٪) ثم يلي ذلك كونه الاخير فى الترتيب بين اخوانه (٢٠٫٥٪) واقل الفرص عرضه للانحراف عندما يكون الحدث وحيداً فى الاسرة وهذه النتائج يؤكدها الفكر السوسولوجي على اعتبار ان الاباء والامهات فى الاسر لا يولون الابناء الذين يكون ترتيبهم فى وسط الابناء اهمية لإنشغالهم بغيرهم ، ولتشعب المسئوليات ، خصوصاً إذا كان حجم الاسرة كبيراً ، ويتسم الوالدان بقلة الوعي والتعليم

جدول رقم (٣٥) توزيع افراد مجتمع البحث حسب
عدد الافراد فى الاسرة

عدد افراد الاسرة	التكرار	%
٢ - ٤ افراد	١	٢٦٪
٥ - ٧	٩	٢٣٪
٨ - ١٠	١٣	٣٣٪
١١ - ١٣	٧	١٧٪
١٤ فأكثر	٩	٢٣٪
المجموع	٣٩	١٠٠٪

متوسط حجم الاسرة = ٩.٩ فرداً

يتضح من الجدول رقم (٣٥) ان نسبة ٥٦.٤٪ من مجموع اسر مجتمع البحث يتراوح عدد افرادها ما بين ٥ - ١٠ افراد وان نسبة ٤١٪ منهم يتراوح عدد افرادها ١١ فرداً فأكثر وان نسبة ٢٦٪ من مجموع الاسر يتراوح عدد افرادها من فريدين الى اربعة افراد وقد بلغ متوسط حجم الاسرة ٩.٩ فرداً

وتشير البيانات السابقة الى كبر حجم الاسرة بين اسر الاحداث المنحرفين ، مما يمكن القول معه ان هناك علاقة طردية بين زيادة عدد افراد الاسرة وانحراف الاحداث ، أي انه كلما زاد حجم الاسرة كلما زادت فرص انحراف الاحداث فيها

٨) اتجاهات الاحداث المنحرفين نحو بعض القضايا الإجتماعية فى الاسرة :
لما كانت الاسرة وحدة اجتماعية مهمة لها اثرها فى حياة الفرد وفى تقويم سلوكه ، ويرتبط هذا الاثر بوجودها المورفولوجي أي ببيئتها الإجتماعية ، ولهذا فإن الباحث اراد ان يتلمس الخلفية الإجتماعية لاسر الاحداث الجانحين ، وصولاً لتشخيص نوع العلاقة بين الخلفية الإجتماعية للاسرة

وانحراف الاحداث وقد قام الباحث بإجراء استفتاء حول بعض القضايا الاجتماعية للأسرة ، ومن خلال أسئلة وجهت الى الاحداث المنحرفين (افراد مجتمع البحث) وكانت النتيجة كالتالي :-

(١) العلاقة بين الوالدين وانحراف الاحداث الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (٣٦) يبين العلاقة بين الوالدين حسب ما افاد به الاحداث المنحرفين

العلاقة بين الوالدين	التكرار	%
جيدة	٩	٢٣ر٠
عادية	١٥	٣٨ر٥
سيئة	١٥	٣٨ر٥
المجموع	٣٩	١٠٠٪

كا ٢ = ٢ر٤٣٧ غير دالة احصائياً

افاد ١٦ر٥٪ من مجموع الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث ان العلاقة بين الوالدين في اسرهم مابين جيدة وعادية ، أي علاقات سوية ، بينما أكد ٣٨ر٥٪ من افراد العينة عكس هذا الرأي ، أي ان العلاقة بين الوالدين في اسرهم سيئة وبالرجوع الى اختبار كا ٢ تبين انها = ٢ر٤٣٧ وهي غير دالة احصائياً أي انه ليس هناك ميل خاص عند الاحداث المنحرفين لتأييد نوع العلاقة بين الوالدين في اسرهم سواء كانت سوية أو سيئة وهذا يعني ان العلاقة بين الوالدين لا تشكل ارتباطاً قوياً بين هذه العلاقة وبين انحراف الاحداث

(١٧٦)

٢) العلاقة بين التصدع الاسرى وانحراف الاحداث من خلال اجابة الاحداث المنحرفين

جدول رقم (٣٧) يبين شجار الوالدين

شجار الوالدين	التكرار	%
دائماً	١٩	٤٨٫٧
احياناً	١١	٢٨٫٢
لايتشاجران	٩	٢٣٫١
المجموع	٣٩	١٠٠٪

٢٤ = ١٠٠٪ دالة احصائياً

افاد ٧٦٫٩٪ من مجموع الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث ان الوالدين فى الاسرة يتشاجران على أى الاحوال سواء دائماً أو احياناً ، مقابل ٢٣٫١٪ أكدوا عدم وجود شجار بين الوالدين فى اسرهم وبالاستعانة باختبار كا ٢ لمعرفة دلالة الفرق بين الاتجاهين ، تبين انها = ١٠٠٪ دالة عند مستوى الداله (٠.٠٥ ، ٠.١) وهذا يعنى وجود اتجاه قوى بين الاحداث يؤكد وجود شجار الوالدين فى اسرهم وعليه يمكن القول ان المنازعات الاسرية لها علاقة بانحراف الاحداث . وغالباً مايكون الشجار بين الوالدين على مرأى ومسمع من الحدث ، والجدول التالى يوضح ذلك

جدول (٣٨) يبين شجار الوالدين امام الحدث

شجار الوالدين امام الحدث	التكرار	%
دائماً	١٩	٤٨٫٧
احياناً	٧	١٨٫٠
لايتشاجران امامى	١٣	٣٣٫٣
المجموع	٣٩	١٠٠٪

٢٤ = ٣٫٦٩٢ غير داله إحصائياً

اجاب ٦٦٫٧٪ من مجموع الاحداث المنحرفين ان والديهم يتشاجران امامهم (دائماً واحياناً) مقابل ٣٣٫٢٪ من لم يؤيدوا هذا الإتجاه وبالرجوع الى اختبار كا ٢ لمعرفة التباين بين هذين الرأيين ، اتضح ان كا ٢ = ٣٫٦٩٢ وهي غير داله إحصائياً أي انه ليس هناك ميل للاحداث المنحرفين فى ترجيح أحد الإتجاهين على الآخر وهذه النتيجة جاءت على عكس النتيجة التى قبلها وهذا يعني ان الوالدين فى اسر الاحداث المنحرفين يتنازعان دائماً ، ولكنهم يحرصون على ان يكون النزاع فى غير وجود الحدث ويتضح ذلك من خلال مقارنة نتيجة هذا الجدول بنتيجة الجدول السابق

(٣) العلاقة بين معاملة الوالدين للحدث وانحراف الاحداث والنتيجة الآتية تبين ذلك

جدول رقم (٣٩) يبين معاملة الوالدين للحدث

البيان	الوالدين معاً	الاب	الام	نوع المعاملة
التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار
٦	١٥٫٤	٣	٧٫٧	١٠
١٤	٣٥٫٩	١٤	٣٥٫٩	١٨
١٩	٤٨٫٧	٢٢	٥٦٫٤	١١
٣٩	١٠٠٪	٣٩	١٠٠٪	٣٩

كا ٢ = صفر كا ٢ = ٤١٠ و . كا ٢ = ٦٥٦٤
غير داله غير داله داله عند
نسبة (٠.٥ و .)

افاد ان ٥١٫٣٪ من الاحداث المنحرفين ان معاملة والديهم اليهم فى اسرهم اما انها حميمة أو عادية ، مقابل ٤٨٫٧٪ افادوا بأن والديهم يعاملونهم بقسوة وبالرجوع الى اختبار كا ٢ تبين انها = صفر وهي غير دالة ، مما يؤكد عدم ميل أو إتجاه الاحداث نحو موقف من هذه المواقف وهذا يعنى عدم وجود ارتباط أكيد بين معاملة الوالدين للحدث وانحراف الاحداث

(١٧٨)

واجاب ٤٣٦٪ من عدد افراد مجتمع البحث ان معاملة ابائهم لهم تتسم بالحنان أو انها عادية ، مقابل ٥٦٤٪ وصفوا هذه المعاملة بانها قاسية وغير وديه وبلاستعانة باختيار ٢١ اتضح انها = ٤١٠. وهي غير دالة إحصائياً الامر الذى يبين عدم وجود إتجاه قوى لدى الاحداث المنحرفين نحو أي من الموقفين السابقين وهذا يعنى ان الارتباط بين معاملة الوالد للحدث وانحراف الاحداث غير واضح كما افصحنا عنها نتائج الدراسة

وأكد ٧١٨٪ من عدد افراد مجتمع البحث ان امهاتهم يعاملتهم معاملة تتراوح ما بين الودية والعادية ، مقابل ٢٨٢٪ افادوا بان معاملة امهاتهم لهم قاسية وبالرجوع الى اختبار كا٢ تبين انها = ٦٥٦٤ وهي داله احصائياً عند نسبة (٥.٠). أي ان الغالبية العظمى من الاحداث المنحرفين يؤكدون ان معاملة امهاتهم لهم فى اسرهم بحنان اكثر مما هي لدى الاباء وهذا يعنى ان العلاقة بين الحدث وامه لاتعطى مؤشراً حاسماً فى تحذير الارتباط بين هذه المعاملة وظاهرة إنحراف الاحداث

(٤) العلاقة بين تواجد افراد الاسرة فى المنزل وظاهرة انحراف الاحداث الإحصائية التالية توضح ذلك

جدول رقم (٤٠) يوضح مدى تواجد الحدث

ووالديه بالمنزل

البيان	الحدث	الاب	الام
التواجد فى المنزل	التكرار %	التكرار %	التكرار %
دائماً	٩	١٩	٢٤
أحياناً	١١	٧	٨
لايبقى فى المنزل	١٩	١٣	٧
المجموع	٣٩	٣٩	٣٩

٢٤ = صفر ٢٤ = ٣٩٢ ٢٤ = ١٤٧٦٩

غير داله غير داله داله احصائياً

افاد ٥١٣٪ من مجموع الاحداث الجانحين انهم يتواجدون فى منازلهم معظم الوقت أو بصفة دائمة، بينما أكد ٤٨٧٪ منهم عدم تواجدهم أو بقائهم فى المنزل كليةً . وبلاستعانة بإختبار كا٢ التى اتضح انها = صفر وهي غير

(١٧٩)

دالة ، فإنه يمكن القول انه ليس هناك ميل أو إتجاه عند الاحداث يؤيد تواجد الحدث فى المنزل من عدم تواجده وهذا يشير الى ان الارتباط بين تواجد الحدث فى المنزل أو عدمه وبين انحراف الاحداث يفتقر الى السند العلمى لتحديد العلاقة

واجاب ٦٦٧٪ من مجموع الاحداث المنحرفين مجتمع البحث أن آباءهم يتواجدون فى المنزل سواء بشكل دائم أو أحياناً ، بينما عارض هذا الإتجاه ٣٣٣٪ من حجم العينة لاعتقادهم بأن الآباء لايتواجدون فى المنازل معظم الوقت ولتحديد التباين بين الموقفين تم الرجوع الى اختبار كاي التى إتضح انها = ٢٠٦٩٢ وهي غير داله ، أي انه لا يوجد اتجاه يؤيد تواجد الاب فى المنزل من عدمه وهذا افقد تحديد العلاقة بين تواجد الاب فى المنزل من عدمه وانحراف الحدث مؤشرها العلمى الدقيق ، أي ان نوع الإرتباط غير واضح كل الوضوح

وأشار ٨٢٪ من مجموع الاحداث افراد العينة الى ان تواجد الام فى المنزل يكاد يكون السمة الغالبة ، مقابل ١٨٪ لم يؤيدوا هذا الإتجاه ، بل أكدوا عدم بقاء الام فى المنزل وبالرجوع الى إختبار كاي التى تبين انها = ١٤٠٧٦٩ وهي دالة إحصائياً . مما يشير الى وجود إتجاه قوى يؤكد تواجد الأمهات فى المنازل فى الغالب الأعم ، ومع ذلك ينحرف الحدث فى الاسرة

٥) العلاقة بين الفترة الزمنية التى يقضيها الحدث مع والده وانحراف الاحداث ، والنتيجة التالية توضح ذلك :

جدول رقم (٤١) يوضح الفترة التى يقضيها الحدث

مع والده فى المنزل

الفترة التى يقضيها الحدث مع والده	التكرار	%
طويلة	٩	٢٣ر١
متوسطة	٣	٧ر٧
قصيرة	٢٧	٦٩ر٢
المجموع	٣٩	٪١٠٠

داله احصائياً عند نسبة (٠.٥).

٢١٥ = ٥.٠٥

أشار ٣٠.٨٪ من مجموع الأحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث أن الفترة التي يقضيها الحدث مع والده تتراوح مابين المتوسطة والطويلة ، بينما أكد ٦٩.٢٪ من هؤلاء أن الفترة التي يقضيها كل منهم مع والده قصيرة . وبالإستعانة باختبار كا^٢ التي تساوي ٥.٢٥. وهي دالة عند نسبة (٥.٠) يتضح ان هناك إتجاهاً قوياً عند الأحداث المنحرفين يؤكد أن المدة التي يقضيها الحدث مع والده في الأسرة قصيرة وهذا يؤيد وجود علاقة عكسية بين الفترة التي يقضيها الحدث مع والده وانحراف الأحداث .

وأكد ٦٦.٧٪ من مجموع افراد مجتمع البحث أن عودة الأب الى المنزل ليلاً في اسرهم مابين عادية ومبكرة ، مقابل ٣٣.٣٪ من حجم العينة افادوا ان عودة الاباء الى منازلهم ليلاً متأخرة وبالرجوع الى كا^٢ التجريبية تبين انها ٣.٦٩٢ وهي غير دالة إحصائياً ، مما يوضح عدم وجود ميل خاص عند الأحداث المنحرفين يرجح قبول أحد الإتجاهين عن الاخر وقد إتضح ذلك من الإحصائية التالية

جدول رقم (٤٢) يبين عودة الأب الى المنزل ليلاً

المتغير	التكرار	٪
مبكرة	١١	٢٨.٢
عادية	١٥	٣٨.٥
متأخرة	١٣	٣٣.٣
المجموع	٣٩	١٠٠٪

٣.٦٩٢ = ٢١ غير دالة إحصائياً

ومن البيانات السابقة يمكننا الخروج بنتيجة مؤداها ليس هناك إرتباط بين عودة الأب الى المنزل ليلاً ومشكلة إنحراف الأحداث .

٦) العلاقة بين التربية الاسرية وانحراف الاحداث

يعد اسلوب التربية التى يسير عليها الآباء ووسائلها من العناصر الهامة فى توجيه الطفل ليتعلم التميز بين ما هو خطأ أو صواب ، وليدرك كذلك نتائج الانواع المتعددة من السلوك . ولذلك اعتبر القصور فى التربية المنزلية عاملاً مهماً فى جناح الاحداث (١) . ولتلمس هذا الجانب فى البحث العالى ، فإن الإحصائية الميدانية التالية توضح ذلك :

جدول رقم (٤٣) يوضح إهتمام الوالدين بالحدث

الوالدين		الاب		الام	
درجة الإهتمام بالحدث	التكرار	%	التكرار	%	التكرار
كثيراً	١١	٢٨.٢	٢٢	٥٦.٤	
متوسط	١٢	٣٠.٨	٧	١٨.٠	
لايبالى	١٦	٤١.٠	١٠	٢٥.٦	
المجموع	٣٩	١٠٠%	٣٩	١٠٠%	

$$٢٨.٢ = ٩٢٣.٠ \quad ٢٢ = ٨٣٠.٧$$

غير داله داله إحصائياً

أفاد ٥٩% من افراد مجتمع البحث أن الآباء فى اسرهم يهتمون بالابناء إهتماماً يتراوح ما بين التطرف والإعتدال ، بينما أكد ٤١% عكس هذا الإتجاه حيث يرون أن الآباء غير مباليين بأبنائهم .

وبالرجوع الى إختبار ٢٨ لمعرفة الفرق بين الإتجاهين ، تبين أن ٢٨ التجريبية = ٩٢٣.٠ . وهي غير داله إحصائياً أى انه لا يوجد ميل لدى الاحداث المنحرفين فى تأييد الإتجاهين السابقين وتفضيل احدهما عن الآخر .

(١) د. محمد عارف : الجريمة فى المجتمع - نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي ، طبعة ثانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣٦١

وقد اجاب ٧٤٪ من جملة الاحداث افراد مجتمع البحث أن الام فى الاسرة تهتم بالحدث اهتماماً يتراوح ما بين المغالاة والإعتدال ، مقابل ٢٥ر٦٪ اكدوا عكس هذا الرأي باعتقادهم أن الامهات لايبالين بالابناء وقد تم الرجوع الى كا ٢٤ التى تبين انها = ٨٢٠٧ وهي داله إحصائياً وهذا يعنى أن الاحداث المنحرفين يؤيدون بقوة إهتمام الامهات بالابناء فى الاسر أكثر من تاييدهم لإهتمام الآباء .

ومن البيانات السابقة يمكن القول ان نحو ٢٨٪ من الآباء و٥٦٪ من الامهات يراعون الاحداث المنحرفين رعاية تبلغ حد التدليل ، وان ٣١٪ من الآباء و١٨٪ من الامهات يراعون الاحداث المنحرفين رعاية عادية خالية من التدليل أو الإهمال ، وان ٤١٪ من الآباء و٢٦٪ من الامهات ممكن يكون الإهمال طابع اسلوبهم فى رعاية الاحداث المنحرفين

(٧) العلاقة بين قيام الأب بواجباته وانحراف الاحداث والإحصائية الميدانية التالية توضح ذلك

جدول رقم (٤٤) يبين مدى قيام الاب بواجباته الاسرية

قيام الاب بواجباته نحو الاسرة	التكرار	٪
بشكل كامل	٢١	٥٣ر٨
متوسط	٦	١٥ر٤
مقصور	١٢	٣٠ر٨
المجموع	٣٩	٪١٠٠

كا = ٥٠ر٢٥ دالة إحصائياً عند نسبة احتمال (٠.٥).

أكد ٦٩ر٢٪ من عدد الاحداث المنحرفين قيام الاب بواجباته نحو الاسرة ، بينما ذكر ٣٠ر٨٪ من حجم مجتمع البحث أن الآباء مقصرون فى أداء واجباتهم نحو اسرهم وبالرجوع الى كا ٢٤ التجريبية تبين انها ٥٠ر٢٥ وهي دالة عند مستوى الداله (٠.٥) ، أي انه يوجد إتجاه قوى عند الاحداث المنحرفين يؤيد قيام الآباء بواجباتهم نحو اسرهم .

وبالسؤال عن قيام الأم برعاية ابنائها في أسر الاحداث المنحرفين ،
 إتضمنت النتيجة الميدانية التالية :

جدول رقم (٤٥) يبين مدى قيام الام برعاية ابنائها

قيام الام برعاية ابنائها	التكرار	%
بشكل كامل	٢٣	٥٩.٠
متوسط	٩	٢٣.١
مقصوره	٧	١٧.٩
المجموع	٣٩	٪١٠٠

دالة إحصائياً $١٤٧٦٩ = ٢٣٤$

أفادت نسبة ٨٢.١٪ من مجموع الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث أن
 الام في اسرهم تقوم برعاية ابنائها ، بينما تعتبرها نسبة ١٧.٩٪ من
 الاحداث المنحرفين مقصوره في القيام برعاية ابنائها . ولمعرفة قوة الإتجاهين
 تم الاستعانة باختبار كاي ٢ التي تبين انها ١٤٧٦٩ وهي دالة إحصائياً . أي انه
 يوجد إتجاه شديد القوة لدى الاحداث المنحرفين يؤيد قيام الامهات برعاية
 ابنائهن في الاسرة

(٨) العلاقة بين السوابق الجنائية للوالدين في الاسرة وانحراف الاحداث
 والنتيجة الميدانية التالية توضح ذلك :

جدول رقم (٤٦) يبين السوابق الجنائية لكل من الاب والام

السوابق الجنائية	الاب	الام
	التكرار %	التكرار %
كثيرة	٣	٧.٧
أحياناً	٢	٥.١
لا توجد	٣٤	٨٧.٢
المجموع	٣٩	٪١٠٠

دالة إحصائياً $٢٠.١٠٢ = ٢٦٢٥٦$

دالة إحصائياً

أجاب ١٢٫٨٪ من مجموع الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث أن للاب سوابق جنائية ، بينما أكد ٨٧٫٢٪ من جملة العينة انه لا توجد سوابق جنائية للاب ولمعرفة الفرق بين التكرارات تم الرجوع الى اختبار ككا ٢ التي = ٢٠٫١٠٢ وهي دالة إحصائياً أي أن الغالبية العظمى من الاحداث المنحرفين أكدوا عدم وجود سوابق للاباء في أسرهم

وأفاد ٧٫٧٪ من عدد افراد عينة البحث بوجود سوابق جنائية للام في الاسرة ، بينما أكد ٩٢٫٣٪ من مجموعهم عدم وجود سوابق للامهات في أسرهم وللتأكد من وجود فروق جوهرية بين الاتجاهين ، تم اللجوء الى اختبار ككا ٢ وقد تبين أن ككا ٢ التجريبية = ٢٦٫٢٥٦ وهي دالة إحصائياً وهذا يعني ان جميع افراد العينة من الاحداث المنحرفين تقريباً يؤكدون عدم وجود سوابق للامهات في أسرهم

ومن البيانات السابقة يمكن الخروج بنتيجة مؤداها ان الغالبية العظمى من اسر الاحداث المنحرفين في مجتمع البحث ليس لديها آباء أو امهات لهم سوابق جنائية . واما نسبة الآباء والامهات الذين لديهم سوابق فهي طفيفة جداً ، وهي لدى الآباء أكثر منها عند الامهات

(٩) العلاقة بين تأثير عمل الأب على رعاية الاسرة وانحراف الاحداث

كثيراً ما يستطيع أحد الوالدين ، إذا كانت ظروفه المادية والنفسية طيبة أن يقوم برعاية الاطفال وتنشئتهم ، ويحول دون اسهامهم في السلوك الإجرامي والإحصائية الميدانية التالية تلقى ضوءاً على ذلك :

جدول رقم (٤٧) يبين تأثير عمل الاب على رعاية الاسرة

تأثير عمل الاب على رعاية الاسرة	التكرار	%
تأثير كبير	١٣	٢٣٫٣
احياناً	٩	٢٣٫١
لايوجد	١٧	٤٣٫٦
المجموع	٣٩	١٠٠٪

ككا = ٤١٠ و غير داله إحصائياً

أكد ٥٦٤٪ من مجموع الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث أن عمل الأب يؤثر على رعاية الاسرة ، بينما عارض هذا الإتجاه ٤٣٦٪ من جملتهم . ولمعرفة مدى وجود فروق جوهرية بين الموقفين ، تم الاستعانة باختبار كا^٢ التي تبين انها = ٤١.٠ و ، وهي غير دالة إحصائياً وهذا يعني عدم تبني الاحداث المنحرفين لأي من الموقفين سواء قوة التأثير أو ضعفه

١٠. العلاقة بين زواج الأب من زوجة أخرى وانحراف الحدث
كشفت البحوث عن علاقة بين تفكك البناء في الاسرة وقصورها من اداء وظائفها وبين إنحراف الأحداث ، وتعدد الزوجات عامل من عوامل تصدع الاسرة ، حيث تصبح الاسرة المصدعة غير قادرة على توفير الرعاية للأفراد فيها . وبالسؤال عن تأثير زواج الأب من زوجة أخرى على رعاية الحدث ، اجابت الدراسة الحالية بالنتيجة التالية

جدول رقم (٤٨) يبين تأثير زواج الأب من زوجة أخرى على رعاية الحدث

تأثير زواج الأب من زوجة أخرى	التكرار	%
على رعاية الحدث		
تأثير كبير	١٥	٣٨.٥
أحياناً	٢	٥.١
لا يوجد	٢٢	٥٦.٤
المجموع	٣٩	١٠٠٪

كا^٢ = ٤١.٠ . غير دالة إحصائياً

افاد ٤٣٦٪ من عدد افراد مجتمع البحث بأن زواج الأب من زوجة أخرى يؤثر على رعاية الحدث في الاسرة ، بينما أكد ٥٦٤٪ من الاحداث المنحرفين عكس هذا الرأي ، وان زواج الاب من زوجة أخرى لا يؤثر على رعاية الحدث ولمعرفة الفرق الجوهرية بين الموقفين تم الاستعانة باختبار كا^٢ وقد إتضح ان كا^٢ التجريبية = ٤١.٠ وهي عند درجة حرية ١ غير دالة عند مستوى الدلالة (٥.٠ ، ٠.١) وهذا يعني ان الاحداث المنحرفين لا يرجحون رأياً عن رأي اخر في هذا الشأن . وأن العلاقة بين زواج الأب من زوجة أخرى ورعاية الحدث في الاسرة غير محدد المعالم بالنسبة للاحداث المنحرفين أنفسهم .

ثانياً : نتائج البحث في مجال الخلفية الاقتصادية للأسرة ،

وللتعرف على علاقة الخلفية الاقتصادية للأسرة بانحراف الاحداث ، والذي كان مجال اهتمام الباحث منذ البداية ، حيث تبلور في هيئة سؤالين هما

هل هناك علاقة بين إرتفاع أو إنخفاض دخل الاسرة وانحراف الاحداث ؟
هل هناك علاقة بين طبيعة عمل رب الاسرة وإنحراف الاحداث ؟

وقد جاءت إجابة هذين السؤالين من واقع العمل الميداني على النحو التالي :-

(١) دخل الاسرة وانحراف الاحداث :

المصدر

جدول رقم (٤٩) توزيع حالات العينة حسب
الدخل الشهري للأسرة

فئات الدخل الشهري للأسرة بالدرهم	التكرار	%
أقل من ٢٠٠٠ درهم	١	٢,٦
٢٠٠٠ -	-	-
٣٠٠٠ -	٢	٥,١
٤٠٠٠ -	٤	١٠,٢
٥٠٠٠ -	٧	١٧,٩
٦٠٠٠ -	٦	١٥,٤
٧٠٠٠ -	٣	٧,٧
٨٠٠٠ -	٩	٢٣,١
٩٠٠٠ -	١	٢,٦
١٠٠٠٠ -	١	٢,٦
١١٠٠٠ فأكثر	٥	١٢,٨
المجموع	٣٩	١٠٠%

متوسط الدخل الشهري للأسرة = ٧١٩٢,٣ درهم

يتبين من الجدول رقم (٤٩) ، ان نسبة ٣٥٨٪ من مجموع اسر الاحداث المنحرفين يقل دخلها الشهري عن /٦٠٠٠/ درهم . هي اسر ذات مستوى معيشي منخفض قياساً بارتفاع مستوى المعيشة وغلاء الاسعار للحاجات المعيشية ، في دولة الامارات بينما تبلغ نسبة الاسر التي يتراوح دخلها الشهري ما بين /٦٠٠٠/ درهم الى اقل من /١٠٠٠٠/ درهم حوالي ٤٨٨٪ من مجموع اسر مجتمع البحث ، وتعتبر هذه الاسر متوسطة الحال قياساً بتكاليف المعيشة في دولة الامارات بينما تبلغ نسبة الاسر التي يزيد دخلها الشهري عن /١٠٠٠٠/ درهم حوالي ١٥٤ ٪ من جملة اسر الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث

ويبلغ المتوسط الحسابي للدخل الشهري للأسرة ٧١٩٢٣ درهم وهذا يعني ان اسر الاحداث المنحرفين من الاسر ذات الدخل المتوسط في غالبيتها . ومن البيانات السابقة يمكننا القول انه بالرغم من تمتع معظم اسر المنحرفين بدخل جيد إلا ان ابنائهم ينحرفون على عكس القاعدة المعروفه في الفكر الإجتماعي بأنه كلما قل الدخل زادت فرص الانحراف وكلما ارتفع الدخل قلت فرص الانحراف ، إلا ان تلك القاعدة لا تنطبق على مجتمع الامارات فبالرغم من تمتع الاسرة بالدخل الجيد إلا انها تفضل في توظيف هذا الدخل بشكل جيد وبالتالي ينحرف ابنائها ، وهذا يعني ان انخفاض او ارتفاع الدخل على السواء لهما علاقة بالانحراف وهذا يؤيد الفرض الخامس لهذا البحث

(٢) عمل رب الاسرة وانحراف الاحداث :

جدول رقم (٥٠) توزيع حالات مجتمع البحث حسب مهنة الأب في الاسرة

مهنة الأب	التكرار	٪
عاطل عن العمل	١	٢٫٦
موظف	٢	٥٫١
عمل تجارى	٢	٥٫١
عسكري	٢٠	٥١٫٢
مستخدم	٣	٧٫٧
مستأجر	٤	١٠٫٢
أخرى	٧	١٧٫٩
المجموع	٣٩	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥٠) ان ٢٦٪ من ابناء الاحداث المنحرفين عاطلون عن العمل ، وان ٥١٪ من الاباء موظفون ، ٥١٪ يعملون عملاً تجارياً ، و٥١٪ من العسكريين سواء في الشرطة أو الجيش ، ٧٧٪ من المستخدمين ، ١٠٣٪ من السائقين ، و١٧٩٪ يعملون اعمالاً متفرقة

وتشير بيانات الجدول ان ٦١٪ من مجموع ابناء افراد مجتمع البحث من العسكر أو السائقين . وهذه الفئة لاتساعدها ظروفها في الغالب الأعم على مراقبة ابنائهم ومتابعتهم كما يجب أن تكون المراقبة والمتابعة والتوجيه وبالتالي يعتقد الباحث بأن طبيعة عمل الأب ذو علاقة بانحراف الاحداث في الاسرة

وفي كثير من الحالات تكون الام هي ربة الاسرة لعامل أوآخر ، فهل لطبيعة عملها تأثير على انحراف الاحداث ؟ ، وهذا ماسوف يبينه الجدول التالي رقم (٦٠)

جدول رقم (٥١) توزيع حالات مجتمع البحث حسب مهنة الام في الاسرة

مهنة الام في الاسرة	التكرار	%
ربة بيت	٣٥	٨٩٫٧
ممرضه	١	٢٫٦
شـرطية	١	٢٫٦
مستخدمة	٢	٥٫١
المجموع	٣٩	١٠٠٪

يتضح من بيانات الجدول السابق ان الغالبية العظمى من امهات الاحداث المنحرفين ٨٩٫٧٪ من جملة افراد مجتمع البحث من ربات البيوت ، أي اللاتي لايعملن بأجر بينما نسبة ١٠٫٣٪ من الامهات من النساء العاملات في مجال التمريض والشرطة ومستخدمات

وبالتالي يمكن اعتبار ان طبيعة عمل او مهنة الام ايضاً ذات علاقة بانحراف الاحداث في الاسرة ومن بيانات الجدولين السابقين يمكن القول ان هناك علاقة بين طبيعة عمل رب الاسرة (نكراً ام اثني) وانحراف الاحداث وهذا يؤكد صدق الفرض السادس في هذا البحث

٣) قياس رأي الاحداث المنحرفين حول الظروف الإقتصادية لاسرهم .

اراد الباحث ان يجرى استقصاء للظروف الإقتصادية لاسر الاحداث المنحرفين لزيادة التعرف على العلاقة بين انحراف الاحداث والعوامل الإقتصادية ، وقد جاءت النتائج على النحو التالي :

١) العلاقة بين انحراف الحدث ومصروفه اليومي : والنتيجة التالية توضح ذلك :

جدول رقم (٥٢) يوضح مدى مصروف الحدث اليومي

مصروفك اليومي	التكرار	%
كاف	١٨	٤٦.٢
الى حدما	١٢	٣٠.٨
غير كاف	٩	٢٣.٠
المجموع	٣٩	١٠٠٪

كا = ٢٥٦.١٠ داله إحصائياً

بالرجوع الى اختبار (كا) تبين انها = ٢٥٦.١٠ وهي اكثر من قيمة كا عند درجة حريه ١ ومستوى الدلاله ٠.٥ . (٣٨٤١) ومستوى الدلاله ٠.١ . (٦٦٣٥) أي ان كا هنا لها دلاله احصائية ، مما يرجح قبول الفرض الصفري وهو ان هناك ميلاً خاصاً لدى الاحداث المنحرفين بأن المصروف اليومي لهم من اسرهم كافٍ لهم

٢) العلاقة بين الحاجة الى النقود وانحراف الحدث : والنتيجة التالية توضح ذلك :

جدول رقم (٥٣) يوضح فيما اذا كانت حاجة الحدث الى النقود هي التي جعلته ينحرف

المتغير	التكرار	%
صحيح	٤	١٠.٣
الى حد ما	٩	٢٣.٧
غير صحيح	٢٦	٦٦.٧
المجموع	٢٩	١٠٠%

كأ = ٢٩٦٩٢ = غير داله إحصائياً

ويتضح ان نسبة ٣٤% تؤيد العبارة السابقة ، بينما تعارضها نسبة حوالي ٦٦% من الاحداث المنحرفين افراد مجتمع البحث وتشير البيانات السابقة الى انه ليس هناك ميل خاص لاية ناحية سواء القبول او الرفض عند الاحداث المنحرفين . وهذا يعنى انه ليس شرطاً ان حاجة الحدث الى النقود هي التي تجعله ينحرف .

(٣) العلاقة بين الاكل خارج المنزل وانحراف الحدث : والنتيجة التالية توضح ذلك

جدول رقم (٥٤) يوضح فيما اذا كان الحدث يتناول وجبات الطعام اليومية داخل المنزل ام خارجه

المتغير	التكرار	%
دائماً	٨	٢٠.٥
أحياناً	١٩	٤٨.٧
لا أكل	١٢	٣٠.٨
المجموع	٢٩	١٠٠%

كأ = ٢٥.٠٥ = دالة عند مستوى الدلالة ٠.٥

إن نسبة ٦٩.٢٪ من مجموع الاحداث المنحرفين يفيدون بأنهم يأكلون خارج منازلهم ، مقابل ٣٠.٨٪ لا تأكل خارج المنزل . وبالاستعانة باختبار كاكا التي تبين انها = ٥.٢٥ ، وانها داله عند مستوى دلالة ٥.٥ . وهذا يعنى وجود إتجاه قوي يؤكد ان الاحداث المنحرفين يتناولون بعض الوجبات خارج منازلهم . وبالتالي فإن للاكل خارج المنزل له علاقة بانحراف الحدث

٤) العلاقة بين توفر وسائل الترويح داخل المنزل وانحراف الحدث والنتيجة التالية توضح ذلك

جدول رقم (٥٥) يوضح مدى توفر وسائل الترويح داخل المنزل

توفر وسائل الترويح داخل المنزل	التكرار	%
كافيه	١٦	٤١.٠
إلى حد ما	٧	١٨.٠
غير كافية	١٦	٤١.٠
المجموع	٣٩	١٠٠٪

٢١٢ = ٩٢٣. - غير داله إحصائياً

ومن البيانات السابقة يمكن الخروج بنتيجة مؤداها انه ليس هناك ميل خاص لدى الاحداث المنحرفين لتأكيد فيما اذا كانت وسائل الترويح داخل منازلهم كافية أم لا . وبالتالي فإن هناك تساؤل هو إذا لم تتوفر وسائل ترويح داخل المنزل فكيف يقضي الاحداث وقت فراغهم

الامر الذى يتهتمز معه ان عدم توفر وسائل الترويح داخل المنزل قد يؤدي الى وقت فراغ يؤدي بدوره الى قضاء هذا الوقت خارج المنزل ربما في اشياء لاتتمشى مع اخلاق وضوابط المجتمع

٥) العلاقة بين السفر الى الخارج وانحراف الاحداث والنتيجة التالية توضح ذلك

(١٩٢)

جدول رقم (٥٦) يوضح سفر الحدث الى الخارج

العدد الى الخارج	التكرار	%
دائماً	٣	٧ر٧
أحياناً	٧	١٧ر٩
لم أسافر	٢٩	٧٤ر٤
المجموع	٣٩	٪١٠٠

٢١٢ = ٨ر٣٠٧ دالة إحصائية

يتبين من البيانات السابقة ان الغالبية العظمى من الاحداث المنحرفين لم يسافروا الى الخارج بواقع نسبة ٧٤ر٤٪ ، مقابل ٢٥ر٦٪ افادت بانها سافرت الى الخارج وبالرجوع الى إختبار <كا> تبين انها دالة إحصائية ، مما يؤكد عدم سفر غالبية الاحداث المنحرفين الى الخارج وهو يعنى عدم وجود علاقة فاعلة بين السفر الى الخارج وانحراف الاحداث وفي الغالب الاعم لاتستطيع السفر الى الخارج إلا الاسر الموسرة ذات المستوى والدخل الإقتصادي المرتفع

٦) العلاقة بين الدخل الإضافي للاب وانحراف الاحداث والنتيجة التالية توضح ذلك .

جدول رقم (٥٧) يوضح الدخل الإضافي لآباء الاحداث

الدخل الإضافي للآب	التكرار	%
يوجد	١٢	٣٠ر٨
أحياناً	٥	١٢ر٨
لا يوجد	٢٢	٥٦ر٤
المجموع	٣٩	٪١٠٠

٢١٢ = ٣ر٣٢٢ غير دالة إحصائية

تؤكد نسبة ٤٣ر٦٪ من مجموع افراد مجتمع البحث (الاحداث المنحرفين) ان آباءهم لديهم دخل إضافي ، بينما تنفي نسبة ٥٦ر٤٪ وجود دخل إضافي

للآباء وبلاستعمانه باختبار كا ٢١ الذي إتضح انها تساوي ٣٢٢٢ ر٢ وانها غير دالة إحصائياً ، تبين انه لا يوجد إتجاه قوي يؤكد وجود دخل إضافي للاب وهذا يعني ان الغالبية العظمى لأسر الاحداث المنحرفين ليس لديها دخل إضافي عن طريق الأب . وهذا يعني ان وجود دخل إضافي للأسرة من عدمه ليس له علاقة بإنحراف الاحداث

(٧) العلاقة بين الاعانة الإجتماعية للأسرة وانحراف الاحداث . والنتيجة التالية توضح ذلك :

جدول رقم (٥٨) يوضح مدى تلقي الأسرة للاعانة الإجتماعية

الإعانة الإجتماعية للأسرة	التكرار	%
بإستمرار	٩	٢٣٫١
أحياناً	٧	١٧٫٩
لا توجد	٢٢	٥٩٫٠
المجموع	٣٩	١٠٠٪

كا = ٩٢٣٫٠ . غير دالة إحصائياً

أفادت نسبة ٤١٪ من جملة افراد مجتمع البحث ان اسرهم تتلقى إعانات إجتماعية ، مقابل ٥٩٪ نفت كلية تلقي إعانات إجتماعية وبالرجوع الى اختبار كا ٢١ تبين انها = ٩٢٣٫٠ . وهي غير دالة إحصائياً أي انه ليس هناك ميل خاص لتحديد موقف قوي سواء بتلقي إعانات من عدمه وبالتالي فإن تلقي الإعانات الإجتماعية لايعني انه مسئول عن إنحراف الاحداث في الأسرة أو غير مسئول ، بقدر مايعني أن عدم تلقي الإعانات الإجتماعية قد يهـم مزيداً من الفرص لإنحراف الاحداث

(٨) العلاقة بين وجود الخدم بالمنزل وانحراف الاحداث . الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (٥٦) يوضح عدد الخدم لدى أسر الاحداث المنحرفين

عدد الخدم	التكرار	%
لا يوجد	١١	٢٨٫٢٠
واحدة	٢١	٥٣٫٨٥
اكثر من واحدة	٧	١٧٫٩٥
المجموع	٣٩	١٠٠٪

٢٨ = ٦٤٫٦٥ دالة احصائياً عند نسبة ٥.٠ و.

افادت نسبة ١٧٫٨ من حجم مجتمع البحث الاحداث المنحرفين بوجود خدم في منازلهم ، مقابل نسبة ٢٨٫٢٪ أكدت عدم وجود خدم في المنازل لدى اسرهم . وبالرجوع الى اختبار كا٢ تبين انها = ٦٤٫٦٥ وهي دالة احصائياً عند نسبة احتمال ٥.٠ . أي ان الغالبية العظمى من أسر الاحداث المنحرفين لديها خدم في المنازل وهذا يعنى وجود علاقة بين الخدم في المنازل وانحراف الاحداث ، حيث ان وجود الخدم الذين غالباً مايكونون من الآسيويين ، الذين ينتمون الى ثقافات وديانات مختلفة مغايرة لثقافة وديانة الاسرة . إضافة الى العادات والتقاليد المختلفة عن عادات وتقاليد الاسرة ، ويحاولون تطبيق عاداتهم وشعاراتهم وطقوسهم الدينية بطريقة أو بأخرى اثناء تواجدهم او إقامتهم مع الاسرة ، وكثيراً ما يتأثر الابناء بعادات وتقاليد وثقافة هؤلاء الخدم . خاصة إذا أهمل الوالدين دورهما في تربية الابناء ونشنتهم إجتماعياً واعتمادهم في ذلك على الخدم

(٩) العلاقة بين توفر متطلبات الاسرة اليومية وانحراف الاحداث الجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (٦٠) يوضح مدى توفر متطلبات الاسرة اليومية

توفر متطلبات الاسرة اليومية	التكرار	%
متوفر دائماً	١٧	٤٣٫٦
إلى حد ما	١٤	٣٥٫٩
غير متوفر	٨	٢٠٫٥
المجموع	٣٩	١٠٠٪

٢٨ = ٤١٫٦٢ دالة إحصائياً عند نسبتي الإحتمال (٥.٠ ، ١٠.٠ و.)

أجاب ٧٩٥٪ من مجموع الاحداث المنحرفين من افراد مجتمع البحث ان متطلبات الاسرة اليومية متوفره لدى اسرهم ، مقابل ٢٠٥٪ ممن اكدوا غير ذلك وبالرجوع الى إختبار كا^٢ اتضح انها = ١٢ر٤١٠ وهي دالة إحصائياً أي انه يوجد إتجاه شديد القوة لدى الاحداث المنحرفين يؤكد توفر متطلبات الاسرة اليومية لدى اسرهم أي ان الغالبية العظمى من اسر الاحداث المنحرفين متوفر لديها متطلبات الحياة اليومية وعليه يمكن القول ان هناك علاقة عكسية بين توفر متطلبات الاسرة اليومية وانحراف الاحداث

١٠. العلاقة بين قدرة الاسرة على توفير كل ماتطلبه وانحراف الاحداث والإحصائية التالية توضح ذلك :

جدول رقم (٦١) يوضح مدى قدرة الاسرة على توفير إحتياجاتها

قدرة الاسرة على توفير كل ماتطلبه	التكرار	%
تستطيع	٢٤	٦١ر٥
أحياناً	٨	٢٠ر٥
لاستطيع	٧	١٨ر٠
المجموع	٣٩	١٠٠٪

كا^٢ = ١٤ر٧٦٩ دالة إحصائياً عند نسبتي احتمال (٠.٠٥ ، ٠.١).

أجاب ٨٢٪ من افراد مجتمع البحث من الاحداث المنحرفين ان اسرهم لديها القدرة على توفير كل ماتطلبه من إحتياجاتها ، مقابل ١٨٪ لم يؤيد هذا الإتجاه وبالرجوع الى اختبار كا^٢ اتضح انها = ١٤ر٧٦٩ وهي دالة إحصائياً أي ان هناك إتجاه قوي موجب لدى الاحداث المنحرفين بأن اسرهم تستطيع ان تلبي كافة إحتياجاتها ومتطلباتها . وهذا يعني ان ليس لقدرة الاسرة على توفير كل متطلبات الحدث علاقة بانحرافه

١١) العلاقة بين كفاية دخل الاسرة لتوفير متطلبات المعيشة وانحراف الاحداث والإحصائية التالية توضح ذلك

جدول رقم (٦٢) يوضح مدى كفاية دخل الاسرة لتوفير متطلبات المعيشة

كفاية دخل الاسرة لتوفير متطلبات المعيشة	التكرار	%
يكفى	٢٠	٥١,٣
إلى حد ما	٩	٢٣,١
لايكفى	١٠	٢٥,٦
المجموع	٣٩	١٠٠%

٢١٤ = ٨٣.٧ دالة إحصائية

تبين أن ٧٤,٤٪ من عدد الاحداث المنحرفين من افراد مجتمع البحث ان دخل اسرهم يكفي لتوفير متطلبات المعيشة ، بينما لم يؤيد هذا الرأي ٢٥,٦٪ منهم وبالرجوع الى اختبار كا٢ تبين انها = ٨٣.٧ وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥ ، ٠.٠١) أي انه يوجد إتجاه قوي لدى الاحداث المنحرفين يؤكد كفاية دخل الاسرة لكل منهم لتوفير متطلبات المعيشة وهذا يعني عدم وجود إرتباط بين كفاية دخل الاسرة لتوفير متطلبات المعيشة وانحراف الاحداث

ثالثاً : ملخص النتائج وتوصيات ومقترحات البحث :-

قبل ذكر النتائج التي توصلت اليها الدراسة من خلال الفروض لابد من الإشارة الى ابرز الخصائص التي تميز بها مجتمع الدراسة تمهيداً لذكر نتائج اختبار الفروض التي طرحها الباحث في بداية الدراسة ، وتتلخص أهم خصائص مجتمع البحث في النقاط التالية :-

- (١) الغالبية العظمى من الاحداث المنحرفين يعيشون مرحلة المراهقة ، حيث بلغت نسبة الذين هم بين سن (١٣ - ١٨) ٩٥ ٪ من مجموع افراد مجتمع البحث .
- (٢) يتميز اغلب الاحداث بإنخفاض مستواهم التعليمي قياساً بعمرهم ، حيث لايتجاوز تعليمهم المرحلة الإعدادية والإبتدائية فقد بلغت نسبة الذين يدرسون بالمرحلة الإعدادية ٥١٫٣ ٪ والذين يدرسون بالمرحلة الإبتدائية ٢٨٫٥ ٪ واما المرحلة الثانوية فبلغت نسبتهم ٨٠٫٢ ٪
- (٣) ان نسبة ٥١ ٪ من الاحداث المنحرفين (افراد مجتمع البحث) يعملون جنود في القوات المسلحة ويتقاضون اجور شهرية تزيد عن /٣٠٠٠/ درهم ولكنهم رغم ذلك يجنحون الى الجريمة والانحراف
- (٤) اغلب الاحداث المنحرفين منقطعون عن الدراسة ، حيث بلغت نسبتهم ٦٧ ٪ لاسباب مختلفة مثل كراهية التعليم وعدم القدرة على مواصلة التعليم بسبب الرسوب المتكرر والرغبة في العمل لمساعدة اسرهم
- (٥) تعتبر جريمة شم الغراء من اكثر الجرائم التي دخل الاحداث المنحرفين (افراد مجتمع البحث) بسببها الوحدة الشاملة لرعاية الاحداث ، حيث بلغت نسبتها ٣٨٫٣ ٪ وتليها جريمة السرقة التي بلغت نسبتها ٢٨٫٣ ٪
- (٦) يتكرر دخول الاحداث المنحرفين للوحدة الشاملة ، حيث بلغت نسبة الاحداث المنحرفين (افراد مجتمع البحث) الذين دخلوا الوحدة لاول مرة ٥٦٫٤ ٪ بينما ٤٣٫٦ ٪ منهم دخلوا الوحدة مرتين فاكثر

٧) ان نسبة ٨٧٢٪ من مجموع الاحداث (افراد العينة) يسكنون بيوتاً هي ملك لاسرهم مقابل ٥١٪ بالاجار و ٧٧٪ منازل حكومية ، وان الغالبية العظمى من اسر افراد مجتمع البحث تتمتع بمنازل واسعة تتراوح غرفها ما بين (٤ الى ٥) غرف

٨) الغالبية العظمى من الاحداث المنحرفين يعيشون مع والديهما في نفس السكن حيث بلغت نسبتهم ٦٩٢٪ وان ٣٠٨٪ منهم يعيشون مع أحد الوالدين بسبب وفاة احد الوالدين او حدوث الطلاق بينهما

٩) معظم اسر الاحداث يسكنون في احياء شعبية ، حيث بلغت نسبتهم ٨٢٪ من افراد العينة ، بينما يسكن ٧٧٪ منهم في احياء متوسطة و ١٠٣٪ منهم في احياء راقية

١٠) ان الغالبية العظمى للاحداث (افراد مجتمع البحث) كانت جنسيتهم السابقة الإمارات حيث بلغت نسبتهم ٧٤٪ بينما كانت نسبة الذين يحملون جنسيات سابقة غير الإمارات ٢٥٦٪ منهم العرب ٧٧٪ والخليجيين ٧٧٪ واليرانيين ٧٧٪ والباكستانيين ٢٥٪

١١) ان ٢٦٪ من مجموع اباء افراد مجتمع البحث كانت جنسيتهم السابقة غير الإمارات حيث كانت نسبة الابهاء الذين ينتمون الى جنسية الإمارات ٧٤٪ بينما الباقون ينتمون الى جنسيات سابقة منهم ٥٪ خليجيين وحوالي ٨٪ عرب و٣٪ باكستانيين وحوالي ١٠٪ ايرانيين

١٢) ان ٦٦٪ من مجموع امهات افراد العينة كانت جنسيتهم السابقة غير الإمارات حيث بلغت نسبة الامهات اللاتي ينتمين الى جنسية الإمارات ٣٩٪ فقط أما الباقين ينتمون الى جنسيات مختلفة منهن العربيات ٢٣٪ والهنديات ١٥٤٪ واليرانيات ١٠٢٪ والخليجيات ٧٧٪ والباكستانيات ٥١٪

١٣) تبين ان ٢٥٫٦٪ من اباء الاحداث قد حصلوا على جنسية الامارات بالتجنس وان ٦١٪ من امهاتهم حصلوا على الجنسية بالتبعية او بالتجنس. (١) إلا ان جميع اباء وامهات افراد مجتمع البحث جنسيتهم العالية الإمارات

١٤) تبين ان ٧٧٪ من امهات الاحداث (افراد مجتمع البحث) لم يتزوجوا من غير اباء افراد مجتمع البحث ، مقابل ٢٣٪ منهن تزوجن اكثر من مرة .

١٥) تبين ان حوالي ٥٤٪ من اباء افراد مجتمع البحث لم يتزوجوا من غير امهات الاحداث مقابل حوالي ٤٦٪ من جملة الاء تزوجوا مرات اخرى منهم ٢٨٪ مرة واحدة و١٨٪ تزوجوا مرتين فأكثر

١٦) يبلغ متوسط افراد العينة ٤٧٫٧ سنة ، بينما يبلغ متوسط سن الامهات ٣٧٫٤ سنة

١٧) الغالبية العظمى من اباء وامهات افراد مجتمع البحث من الاميين او شبه الاميين وان هذه الظاهرة لدى الامهات أعلى منها عند الاء ، حيث بلغت نسبة الاء الاميين ٦٩٫٢٪ مقابل ٧٩٫٥٪ بالنسبة للامهات

١٨) ان اكثر الفرص ملائمة لانحراف الحدث عندما يكون الحدث الاوسط بين اخوانه حيث بلغت نسبتهم ٤٣٫٦٪ يلي ذلك عندما يكون الحدث الاول بين اخوانه ٢٣٫٣٪ ثم يلي ذلك عندما يكون الاخير في الترتيب بين اخوانه ٢٠٫٥٪ واقل الفرص ملائمة عندما يكون وحيداً في الاسرة ٢٫٥٪ من مجموع افراد العينة

١٩) تتميز اسر الاحداث المنحرفين (افراد مجتمع البحث) بكبر حجمها حيث بلغ متوسط حجم الاسرة <١٠> افراد تقريباً

١) حصول الزوجة الاجنبية على جنسية الدولة بالتبعية يتم بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ الزواج واحاققتها الى قيد الاسرة في ادارة الجنسية والهجرة . ويشترط في ذلك تنازل الزوجة عن جنسيتها السابقة وموافقة الزوج على حصول زوجته على جنسية الإمارات وتعني التبعية بان تتبع الزوجة زوجها في جنسيته .

٢٠) تتميز اسر الاحداث المنحرفين بكثرة المنازعات الاسرية والشجار المستمر بين الاب والام وغالباً مايكون الشجار على مرأى ومسمع الحدث ، حيث اجاب ٦٦٧٪ من افراد العينة (الاحداث المنحرفين) ان والديهم يتشاجران امامهم بشكل دائم واحياناً

٢١) يبلغ متوسط الدخل الشهري لاسر افراد مجتمع البحث /٧١٩٢٫٣/ درهم حيث بلغت نسبة من تقل دخولهم عن /٦٠٠٠/ درهم ٣٥٨٪ من مجموع اسر افراد مجتمع البحث وهي اسر ذات مستوى معيشي منخفض قياساً بإرتفاع مستوى المعيشة وغلاء الاسعار للحاجات المعيشية فى دولة الإمارات ، بينما بلغت نسبة الاسر التى يتراوح دخلها الشهري ما بين /٦٠٠٠/ الى أقل من /١٠٠٠٠/ درهم حوالى ٤٨٨٪ من مجموع اسر افراد مجتمع البحث بينما بلغت نسبة الاسر التى يزيد دخلها عن /١٠٠٠٠/ درهم حوالى ١٥٤٪ .

اما نتائج الفروض التي افترضها الباحث فهي كالتالي :

(١) مايتعلق بالفرض الاول الذي انطلق منه الباحث وهو وجود علاقة بين اختلاف جنسية الوالدين وانحراف الاحداث

بين الجدول رقم <٢٩> انه لا يوجد اختلاف بين جنسية كل من الاب والام (الوالدين) حيث يلاحظ ان جميع اباء وامهات افراد مجتمع البحث جنسيتهم الحالية الإمارات ، ولكن بمقارنة معطيات هذا الجدول مع بيانات الجدول رقم <٣٠> نلاحظ ان ٧٤٪ من اباء افراد مجتمع البحث جنسيتهم السابقة الإمارات مقابل ٣٩٪ بالنسبة للامهات وهذا يعني ان ٢٥٦٪ من الاء كانت جنسيتهم السابقة غير الامارات وحصلوا على جنسية الإمارات بالتجنس أما بالنسبة للامهات فقد كانت نسبة من كانوا يحملون غير جنسية الإمارات ٦١٪ وهذا يعني وجود إختلاف واضح بين جنسية الاء وجنسية الامهات الاصلية . ومعنى ذلك وجود علاقة بين اختلاف جنسية الوالدين وانحراف الاحداث ، وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرض الاول

(٢) أما فيما يتعلق بالفرض الثاني وهو ان هناك علاقة بين الجنسية السابقة للأسرة واصلها العرقي وانحراف الاحداث

دلت نتائج الدراسة الى ان اباء الاحداث المنحرفين (افراد مجتمع البحث) ينتمون الى جنسيات سابقة مختلفة وان كان معظمهم ينتمي الى جنسية الامارات ، حيث حصل ٢٥٦٪ من اباء الاحداث المنحرفين على جنسية الإمارات عن طريق التجنس أما بالنسبة للامهات فقد بلغت نسبة الامهات اللاتي ينحدر اصلهن من الامارات حوالي ٣٩٪ من جملة الامهات مقابل ٦١٪ من جنسيات سابقة مختلفة منها العربيات ٢٣٪ والهنديات ١٥٤٪ واليرانيات ١٠٢٪ والخليجيات ٧٧٪ والباكستانيات ٥١٪ . ويمكننا الخروج بنتيجة مؤداها انه توجد علاقة بين جنسية الاسرة السابقة واصلها العرقي وانحراف الاحداث خصوصاً جنسية الام . وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرض الثاني من هذه الدراسة

(٣) أما ما يتعلق بالفرض الثالث وهو وجود علاقة بين تعدد الزوجات للاب وانحراف الاحداث

لقد اثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة بين تعدد الزوجات للاب وانحراف الاحداث ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعدد مرات زواج الاباء من غير الامهات (١ر٨) مرة مقابل (١ر٣) للامهات وهذا يؤكد الفرض الثالث من هذا البحث

(٤) أما فيما يتعلق بالفرض الرابع وهو ان هناك علاقة بين عدم تناسب اعمار الوالدين (الاب والام) وانحراف الاحداث

لم تثبت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين فارق السن بين الاباء والامهات وانحراف الاحداث ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لسن الاباء ٤٧٧ سنة ، مقابل ٤٧٤ سنة للامهات ، أي ان الفرق بين عمر الاب وعمر الام <١٠> سنوات تقريباً وهذه النتيجة أو هذا الفرق لا يمكن اعتباره مؤشراً قوياً لوجود علاقة بين عدم تناسب اعمار الاب والام وانحراف الاحداث حيث ان الفرق ليس كبيراً

(٥) أما بالنسبة للفرض الخامس وهو ان هناك علاقة بين ارتفاع او انخفاض دخل الاسرة وانحراف الاحداث

لقد دلت نتائج الدراسة ان ارتفاع او انخفاض الدخل له علاقة بإنحراف الاحداث ، حيث من المعروف انه كلما قل دخل الاسرة أدى ذلك الى زيادة في معدلات الإنحراف بين ابنائها . ولكن نتائج هذه الدراسة جاءت عكسية تماماً حيث نلاحظ وحسب معطيات الجدول رقم (٤٩) ان متوسط دخل اسر الاحداث المنحرفين افراد العينة هو /٧١٩٢٣/ درهم وهذا الدخل يعتبر دخلاً مرتفعاً قياساً بالدول الأخرى الى حد ما ، اما بالنسبة لدولة الامارات فيعتبر دخلاً متوسطاً ، نظراً لإرتفاع الاسعار وغلاء المعيشة كما نلاحظ بأن بعض اسر الاحداث المنحرفين يحصلون على دخول مالية أعلى من المتوسط والبعض منهم دخولهم مرتفعه جداً وهذا

يعني ان هناك علاقة او ارتباط بين الدخل وانحراف الاحداث سواء كان الدخل منخفضاً أو مرتفعاً بالنسبة لمجتمع الإمارات ، حيث تعجز اسر الاحداث المنحرفين عن توظيف الدخل المرتفع توظيفاً سليماً بل على العكس فإنه يستخدم في ممارسة السلوك الاستهلاكي الترفيهي لإشباع احتياجات نفسية ووغريزية وعدوانية عند ابنائهم المنحرفين وهم بذلك يمثلون القدوة من ابائهم وامهاتهم الذين يبددون دخولهم المرتفعة في امور لاتعود عليهم بالفائدة فالقضية هنا ليست نقصاً في المال وإنما كثرته وسوء استخدامه وبهذا يتأكد صحة الفرض الخامس من هذه الدراسة

(٦) واخيراً فيما يتعلق بالفرض السادس وهو ان هناك علاقة بين طبيعة عمل رب الاسرة ومهنته وانحراف الاحداث .

بينت الدراسة وكما هو موضح في الجداول (٤١ ، ٤٧ ، ٥٠) ان ٦١٪ من مجموع اباء افراد مجتمع البحث يعملون عسكريين في الجيش والشرطة وسائقي سيارات وبطبيعة الحال هذه الفئة من الابهاء لاتساعدهم ظروفهم العملية في الغالب على مراقبة ابنائهم ومتابعتهم نظراً لقضائهم اوقات طويلة في العمل اليومي خاصة اذا كان مقر عملهم بعيداً عن مناطق سكنهم يتطلب منهم في كثير من الاحيان الابتعاد عن اسرهم بالايام ولاياتون الى اسرهم او سكنهم إلا في اجازة نهاية الاسبوع ويتطلب الامر احياناً في حالات الطوارئ بالنسبة للعسكريين البقاء في المعسكرات لمدد طويلة تتجاوز الاسبوع مما يتطلب منهم الإعتماد على الام في رعاية الابناء ومتابعة شئونهم اليومية وإنشغال الام بتربية الابناء الاصغر سناً يبقى الاكبر سناً والذين غالباً ما يكونون في سن المراهقة دون رقابة من الاب وبالتالي يكونون معرضين للانحراف اكثر من غيرهم ممن يكون ابائهم متواجدين معهم باستمرار ، وهذه هي الفكرة التي استند عليها الباحث في وضع الفرض السادس من هذه الدراسة إضافة الى إنشغال بعض الابهاء في اعمالهم الإضافية والتجارية التي تتطلب منهم السفر كثيراً أو قضاء اوقات طويلة في اماكن عملهم .

ولذلك سعى الباحث للتأكد من هذه العلاقة من خلال معطيات الجداول المبينه اعلاه فبالنسبة للجدول رقم (٤١) دلت نتيجة الدراسة على ان ٦٩٪ من مجموع الاحداث المنحرفين (افراد مجتمع البحث) يقضون اوقات قصيرة مع ابائهم وبالاستعانة بأختبار كا^٢ وجدت بانها دالة احصائياً حيث كانت = ٠.٢٥ ر^٥ وهي دالة عند مستوى الدلالة (٠.٥) وهذا يؤيد وجود علاقة بين الفترة التي

يقضيها الحدث مع والده وإنحراف الأحداث وهذا مرتبط بطبيعة مهنة الاب . وأما بالنسبة للجدول رقم (٥٠) فقد أكدت معطياته ما اشرنا اليه اعلاه فقد تبين بأن ٦١ر٦٪ من مجموع اباء الأحداث المنحرفين (افراد مجتمع البحث) يعملون عسكريين فى القوات المسلحة والشرطة وسائقين وهذا يؤكد صحة الفرض السادس ، ولزيادة التأكيد من صدق الفرض تم الاستعانة بمعطيات الجدول رقم (٤٧) حيث أكد ٥٦ر٤٪ من مجموع الأحداث المنحرفين (افراد مجتمع البحث) ان طبيعة اعمال اباؤهم تؤثر على رعاية اسرهم ، بينما عارض هذا الإتجاه ٤٢ر٦٪ من جملتهم ، ولمعرفة مدى وجود فروق جوهرية بين الموقفين تم الاستعانة باختبار كا^٢ التى تبين انها = ٤١.٪ وهى غير دالة احصائياً وهذا يعني عدم تبنى الأحداث المنحرفين لآي من الموقفين سواء قوة التأثير أو ضعفها ، وهذا لايعني فى النهاية عدم صدق الفرض بل على العكس من ذلك تماماً بالرغم من عدم تبنى الأحداث المنحرفين هذا الإتجاه فغالباً مايشعر الابناء الذين يبتعد عنهم اباؤهم بسبب ظروف عملهم بأنهم يسعون لتوفير لقمة العيش لهم ولاخوانهم ، ولايدركون الحاجة أو اهمية تواجد اباؤهم معهم باستمرار . لذلك يتعاطفون مع اباؤهم ولايعتبرون ان لذلك أي تأثير على رعايتهم أو تربيتهم وبالتالي نستطيع ان نقول ان هناك علاقة بين طبيعة عمل الاب وإنحراف الأحداث وفى هذا يتحقق صدق الفرض السادس

وإنطلاقاً مما سبق ، وبعد استعراض النتائج التى توصل اليها الباحث من خلال دراسته ، فإنه يطرح هنا بعض التوصيات التى يرى انها قد تساهم فى معالجة ظاهرة انحراف الأحداث فى مجتمع الإمارات بشكل عام ومايتعلق بعلاقة الخلفية الإجتماعية للإقتصادية للأسرة بإنحراف الأحداث بشكل خاص

فقد سعت هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة بين الخلفية الإجتماعية للإقتصادية للأسرة فى مجتمع الإمارات وانحراف الأحداث ، والقاء الضوء على حجم الظاهرة فى الإمارات ومدى تطورها وخطورتها والخروج فى النهاية ببعض التوصيات والمقترحات التى تساعد متخذي القرار فى الجهات المعنية بإنحراف الأحداث لعلاج هذه الظاهرة أو التقليل من حدتها وخطورتها.

فبادئ ذي بدء لابد من الإشارة الى بعض الملاحظات التالية :-

أولاً ان هذه الظاهرة موجودة فى كل المجتمعات المعاصرة بدون استثناء

ثانياً: ان هذه الظاهرة تختلف فى حجمها ونوعها من مجتمع لآخر ، والخاصة الوحيدة التى تتفق فيها هذه الظاهرة فى معظم المجتمعات هي عمر الحدث الذى يتراوح بين سن السابعة والثامنة عشرة

ثالثاً: تتعدد العوامل والاسباب المؤدية الى انحراف الاحداث ولا يمكن ان نرجع سبباً أو عاملاً منفرداً عن الآخر ونعتبره المسئول الاول والاخير عن انحراف الاحداث ، وإنما هناك مجموعة من العوامل والاسباب المتعددة المتشابكة معاً تتفاعل مع بعضها البعض وتؤدي الى الانحراف

رابعاً يختلف الباحثون فى تفسير ظاهرة انحراف الاحداث كل حسب تخصصه العلمي وتكوينه الفكري ، ويمكن ان نلاحظ ذلك الإختلاف من خلال النظريات العلمية المتعددة للتفسير لهذه الظاهرة ، حيث لم يقدم أي منها تفسيراً شاملاً ومنطقياً ومتكاملاً لكافة متغيرات هذه الظاهرة وابعادها

التوصيات والمقترحات :

هناك توصيات املتها النتائج العامة لهذه الدراسة ويود الباحث ان يوردها وهي كما يلي :-

١) لما كان اغلب الاحداث المنحرفين فى دولة الامارات العربية المتحدة يتمتعون بجنسيتها ، فإن على الدولة ممثلة فى مؤسساتها المتخصصة ان تولي دور الاسرة وأولياء الامور عناية خاصة للعمل على مراقبة ومتابعة الابناء سواء فى داخل الاسرة او المدرسة او فى المؤسسة مكان العمل ، وتوفير كافة اساليب الوقاية لهم من الانحراف

٢) أشارت نتائج الدراسة الى ان اغلب الاحداث المنحرفين من الطلاب فى مراحل التعليم الإبتدائي أو الإعدادي ، ومن المنتسبين الى الجيش والشرطة ، وهذا يتطلب إيجاد نظام تعليمي جيد ورعاية إجتماعية واعية لحماية الطلاب من الإنحراف ، وتقتضي وضع نظام صارم فى الوحدات العسكرية التى يتبعها الاحداث يشخص الظاهرة ويضع لها الحلول المناسبة ، عن طريق تشريع لوائح وسن نظم كفيلة بمحاصرة الظاهرة والتحكم فيها

٣) توفير الرعاية الوقائية للاحداث عموماً عن طريق تنشئتهم تنشئة إجتماعية سليمة تجنبهم العلل التكوينية والإضطرابات النفسية و الإختلالات البيئية المسببة للانحراف - وهذا يعنى توفر رعاية معاشية ، وصحية ، وترويحية ، وتربوية ، وتعليمية متوازنة عبر قنوات التنشئة الإجتماعية ابتداء من الاسرة فالمدرسة ومروراً بوسائل الاعلام ثم جماعة الرفاق والوسط المحيط

٤) توجيه وارشاد الوالدين وتحميلهما مسئولية العمل على تجنيب الطفل التعرض للازمات الإنفعالية ومواقف الصراع والإحباط ، وتصحيح اساليب المعاملة الوالديه ، واساليب التربية الخاطئة ، وأثارها السيئة ، وعدم التفرقة فى المعاملة بين الابناء ، وعدم المقارنة بين الاطفال ، وعلى الاباء والامهات ان يكونوا قدوة سلوكية حسنة للابناء

٥) علاج العوامل البيئية المسببة للانحراف سواء كانت داخل المنزل أو خارجه ، وشغل اوقات الفراغ والترفيه المناسب والرياضة والنشاط الإجتماعي

٦) توفير الرعاية الإجتماعية للحدث المنحرف فى الاسرة والمدرسة والمؤسسة ، وإستخدام كافة امكانيات الخدمة الإجتماعية

٧) إقامة الدورات ومحاضرات للاباء والامهات لتوضيح اساليب المعاملة التربوية السليمة للابناء

٨) غرس القيم الدينية فى نفوس الابناء

٩) سن تشريعات وقوانين تنظم ظاهرة تعدد الزوجات ، وتحسد من الزواج من اجنبيات ، وتقلص ظاهرة الفارق فى السن بين الزوجين

١٠) ان قيام الجهات المختصة بتعميم مراكز محو الامية وتعليم الكبار فى جميع امارات الدولة ينعكس إيجابياً على الحد من ظاهرة انحراف الاحداث

(١) لقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن جوانب تحتاج الى مزيد من البحث والدراسة للتعرف على خصائصها ، خاصة وان ظاهرة انحراف الاحداث تحتاج الى المزيد من الدراسات والبحوث التى تتناول كل منها متغيراً أو جانباً محدداً حتى يزداد الفهم لهذه الظاهرة

ومما لاشك فيه ان البحث العلمي فى مختلف المجالات خاصة فى مجال العلوم الانسانية يستطيع ان يلعب دوراً كبيراً فى سلامة التخطيط وصحة التنفيذ وفيما يلي نعرض بعض الموضوعات التى اسفرت عنها نتائج هذا البحث والتى يرى الباحث اهمية دراستها والقاء المزيد من الاضواء العلمية عليها :-

- أ - علاقة عمل الحدث فى سن مبكرة بالإنحراف
- ب - الرسوب المتكرر وتأثيره على إنحراف الحدث
- ج - وقت الفراغ وعلاقته بإنحراف الاحداث
- د - الطفرة المادية وانحراف الاحداث
- هـ - تأثير الجاليات الاجنبية على إنحراف الاحداث
- و - علاقة خدم المنازل بإنحراف الاحداث
- ز - تقييم برامج المؤسسات الاصلاحية ودورها فى الوقاية من إنحراف الاحداث
- ح - الامية وإنحراف الاحداث
- ط - تأثير العمالة الوافدة على انحراف الاحداث
- ي - ظاهرة شم الغراء والسرققة لدى الاحداث المنحرفين
- ك - اسباب عودة الحدث للانحراف
- ل - دور الرعاية اللاحقة للوقاية من انحراف الاحداث
- م - علاقة التنشئة الإجتماعية بإنحراف الاحداث

(٢) ضرورة تشكيل لجنة عليا مختصة لمعالجة ظاهرة إنحراف الاحداث

- ٣) الإهتمام بتطبيق التشريع الخاص بالاحداث المنحرفين (القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٦) حيث تتجاهل بعض الجهات المختصة تنفيذ هذا القانون وتطبيقه بالرغم من مرور فترة زمنية طويلة على اصداره
- ٤) ضرورة انشاء محاكم خاصة لمحاكمة الاحداث المنحرفين فى مختلف مناطق وإمارات الدولة
- ٥) تكوين جهاز شرطة مختص للتعامل مع الاحداث المنحرفين (شرطة احداث)
- ٦) تطوير عمل الوحدات الشاملة للرعاية الإجتماعية للاحداث المنحرفين ودعمها بالامكانيات اللازمة لرفع كفاءتها وزيادة عدد الوحدات لتشمل جميع مناطق الدولة
- ٧) تدعيم اساليب الرعاية اللاحقة وذلك عن طريق تيسير فرص الدراسة والعمل لكل حدث منحرف تم علاجه واعادة تأهيله ، ليعود عضواً نافعاً للمجتمع
- ٨) تدعيم بعض الإجراءات الوقائية العامة التى تتولاها الشرطة ، ومدھا بالصلاحيات الكافية ، مثل مراقبة اماكن تجمعات الشباب وصغار السن فى نواصي الشوارع والطرق العامة او المقاهي والاماكن التى يجتمع فيها الشباب بشكل ملفت للنظر ، وايضاً مسانلة تلاميذ وطلبة المدارس الذين يتواجدون فى الاماكن العامة فى الوقت الذى يفترض منهم ان يكونوا بالمدرسة ، واستدعاء اولياء الامور إذا تطلب الامر الى مراكز الشرطة لتنبيههم عن تصرفات ابنائهم وارشادهم ونصحهم عن كيفية التصرف معهم
- ٩) على اجهزة الاعلام بمختلف انواعها وضع برامج اعلامية متخصصة وهادفة لمعالجة هذه الظاهرة او التحقق من حدوثها
- ١٠) هناك ضرورة لإنشاء مؤسسات رعاية لاحداث الفتيات مشابهة لوحدات الشاملة لاحداث المنحرفين

١١) لابد من انشاء مؤسسات رعاية تختص برعاية الاحداث المعرضين للانحراف وبذلك يكتمل دور الوقاية من الإنحراف

١٢) إنشاء مراكز متخصصة للإرشاد والتوجيه الإجتماعي فى المناطق والاحياء السكنية تكون مهمتها ، مراقبة الاحداث المعرضين للإنحراف ، وتقديم الارشاد والنصح للاسر ولاولياء الامور ورفع التقارير اللازمة عن الحالات المعرضة للانحراف ،الذين يتطلب الامر ايداعهم بمؤسسات رعاية الاحداث المعرضين للانحراف

وفى الختام فإن هذه المحاولة التى قام بها الباحث ، إنما يرجو فيها ان تكون مؤشرات واقعية يضعها بيد المسؤولين عن رسم السياسة التخطيطية والتوجيهية للحد من ظاهرة انحراف الاحداث أو التقليل من حدتها فى دولة الامارات ، وكله أمل ان يكون لهذا البحث نفع علمي وعملي ، منطلقاً من اقتناع مبدئي بأن هذه الدراسة ماهي إلا محاولة قد تصيب وقد تخطئ فالكمال لله وحده

والله ولي التوفيق ————— “

(مراجع و ملحق البحث)

(قائمة المراجع)

المراجع العربية :-

أولاً : الكتب :-

- (١) ابراهيم ، حيدر التغيير الإجتماعي الثقافي فى مجتمع الإمارات -
جامعة الإمارات العديبة المتحدة ، ١٩٨٦م
- (٢) ابراهيم ، سعد الدين . النظام الإجتماعي العربي الجديد بيروت
مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١م
- (٣) ابراهيم ، سعد الدين تأثيرات التغييرات الإجتماعية الإقتصادية
المتسارعة على الطفولة دولة الإمارات العربية المتحدة جامعة
الإمارات ، ١٩٨٨م
- (٤) ابن منظور لسان العرب الجزء الثاني بيروت ، دار صادر <بدون
تاريخ>
- (٥) ابوالحجاج ، يوسف ، واخرون دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة
مسحية شاملة القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨م.
- (٦) التير ، مصطفى عمر الوجه الاخر للسلوك : بيروت معهد الإنماء
العربي ، ١٩٩٠م.
- (٧) الحوات ، على الهادي . واخرون رعاية الطفل المحروم > الاسس
الإجتماعية والنفسية البديلة للطفولة < بيروت معهد الإنماء العربي
للدراسات الإجتماعية ، ١٩٨٩م.
- (٨) الخريجي ، عبدالله علم الإجتماع الإقتصادي جده دار الشروق
١٩٧٩م.

- ٩) الخياط ، حسن الرصيد السكاني لدول الخليج العربي قطر مركز الوثائق والدراسات الإنسانية . ١٩٨٣م.
- ١٠) الدوري ، عدنان الكتاب الاول ، جناح الاحداث الكويت مطبعة ذات السلاسل ، ١٩٨٥م
- ١١) الدوري ، عدنان اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي الكويت مطبعة ذات السلاسل ، ١٩٨٤م
- ١٢) الصباح ، امل سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في جغرافية الكويت جامعة الكويت ، ١٩٧٩م
- ١٣) العساف ، صالح المدخل الى البحث في العلوم السلوكية الرياض مطبعة العبيكان ، ١٤٠٩هـ
- ١٤) العصرة ، منير إنحراف الاحداث ومشكلة العوامل الإسكندرية المكتب المصري ، ١٩٧٤م
- ١٥) العكش ، فوزي . البحث العلمي والمناهج والإجراءات العين مطبعة العين ١٩٨٦م
- ١٦) انكلر ، اليكس ، ترجمة محمد الجوهري ، وآخرون مقدمة في علم الاجتماع القاهرة - بدون تاريخ
- ١٧) بشير ، اسكندر دولة الإمارات - مسيرة الإتحاد ومستقبله ، دولة الإمارات العربية المتحدة - بدون تاريخ
- ١٨) بوزيان ، بوستينفاني التحضر والثقافة الحضرية في المغرب ، دراسة البناء الإجتماعي لمدينة الصفيح - الدار البيضاء مطبعة الحوار ، ١٩٨٨م
- ١٩) ثابت ، ناصر دراسات في علم الاجتماع التربوي دبي مكتبة الفلاح ، ١٩٩٢م

٢٠. ثابت، ناصر سكان الإمارات العربية المتحدة مذكرات لدراسة مجتمع الإمارات، قسم الإجتماع جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين ١٩٨٦م
٢١. حجازي، مصطفى، الإحداث الجانحون، دراسة ميدانية نفسية اجتماعية بيروت دار الطليعة، ١٩٧٥م
٢٢. خفاجي، حسن دراسات في علم الإجتماع الجنائي الطبعة الاولى المدينة المنورة مطبعة المدينة ١٩٧٧م
٢٣. خوج، عبدالله، وفاروق عبدالسلام الاسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة - الرياض المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، ١٤٠٩ هـ
٢٤. دينكن، ميشيل معجم علم الإجتماع ترجمة احسان محمد الحسن الطبعة الثانية بيروت دار الطليعة، ١٩٨٦م
٢٥. رسل، برتراند في التربية، ترجمة سمير عبده بيروت - دار مكتبة الحياة، ١٩٦٤م
٢٦. شوقي، عبدالمنعم العمل في المجتمعات المستحدثة القاهرة مؤسسة دار التعاون القاهرة، ١٩٧٣م
٢٧. طويرش، عبيد إنحراف الاحداث في مجتمع الإمارات ابوظبى مؤسسة الإتحاد للصحافة والنشر والتوزيع ١٩٨٥م
٢٨. عيسوي، عبدالرحمن سيكولوجية الجنوح بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨٤م
٢٩. غيث، محمد عاطف القرية المتغيرة جمهورية مصر العربية دار المعارف، ١٩٦٤م
٣٠. عارف - محمد الجريمة في المجتمع - نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي - القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨١.
٣١. متولي، محمد حوض الخليج العربي الجزء الثاني القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٥م

(٣٢) محجوب ، محمد عبده . الهجرة والتغير البنائي الكويت . وكالة المطبوعات ، ١٩٧٠م .

(٣٣) هويدي ، محمد ، وآخرون . ظاهرة جناح الاحداث في مجتمع الإمارات . دبي مطابع البيان ، بدون تاريخ

ثانياً :- المجلات والدوريات

(١) ابوكرراع . رضا . (اشكالية القيم في المجتمع العربي) مجلة شئون عربية العدد <٥> جامعة الدول العربية تونس ١٩٨١م

(٢) التير ، مصطفى (التحضر في المجتمع العربي) مجلة الفكر العربي العدد <٤٣> ١٩٨٦م)

(٣) السيار ، عائشه (الاسرة والتغير الإجتماعي في دولة الإمارات) مجلة شئون اجتماعية العدد <٢٩> الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٠م

(٤) المطوع ، محمد (مشكلات الشباب في الإمارات) مجلة شئون إجتماعية العدد <٢٨> الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٠م .

(٥) القناعي ، مي يوسف (دراسة خاصة عن عوامل جنوح الاحداث في الكويت) مجلة المنظمة العربية للدفاع الإجتماعي - بغداد ١٩٧٣م

(٦) ظاهر ، احمد ، وفهمي الغزوي (الاسرة وجناح الاحداث) المجلة التونسية للعلوم الإجتماعية العدد <٩٢-٩٤> ١٩٨٨م

(٧) عبدالله ، محمد مراد (جنوح الاحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة) مجلة التربية الاعداد <١٠٥ ١٠٧> وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات ١٩٩٣م .

(٨) فرجاني ، نادر (العمالة الوافدة الى الخليج العربي) المستقبل العربي ٢٣ يناير ١٩٨١م .

٩) فرجاني ، نادر (اتحاد الإمارات العربية المتحدة - اوضاع السكان وقوة العمل) المستقبل العربي ٢٨ يونيو ١٩٨١م.

ثالثاً : الجرائد والصحف :

١) التطورات الإجتماعية والإقتصادية فى دولة الإمارات العربية المتحدة جريدة الخليج العدد <٣٥٠٣> بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٨ < ملحق خاص >

رابعاً : الوثائق الحكومية والتقارير:

- ١) وزارة التخطيط بيانات المجموعة الإحصائية للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٥
١٩٨٠ دولة الإمارات العربية المتحدة
- ٢) وزارة التخطيط - التعداد العام للسكان عام ١٩٨٠م دولة الإمارات العربية المتحدة
- ٣) وزارة التخطيط - النتائج الاولى للتعداد العام للسكان والمنشآت لعام ١٩٨٥م دولة الإمارات العربية المتحدة
- ٤) وزارة التخطيط التطورات الإقتصادية والإجتماعية فى دولة الإمارات العربية المتحدة تقرير خاص - دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٨م
- ٥) وزارة العمل والشئون الإجتماعية ، الزواج من اجنبيات - دولة الإمارات العربية المتحدة ، بحث غير منشور
- ٦) وزارة الداخلية التقارير الجنائية السنوية - للسنوات من ١٩٧٥
١٩٨٤ دولة الإمارات العربية المتحدة
- ٧) وزارة العمل والشئون الإجتماعية التقرير الإحصائي السنوي عن نشاط الوحدة الشاملة لرعاية الاحداث بالشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٣م

(٢١٦)

٨) مكتب العمل الدولي - تقرير المدير العام للدورة ٦٩ لمنظمة العمل الدولية لسنة ١٩٨٣ م جنيف ١٩٨٣ م

٩) القانون الإتحادي رقم «٩» لسنة ١٩٧٦ فى شأن الاحداث الجانحين والمشردين بدولة الإمارات العربية المتحدة

١٠) وزارة العمل والشئون الإجتماعية ، القرار الوزاري رقم «٧٠» لسنة ١٩٧٩ الصادر عن وزير العمل والشئون الإجتماعية - دولة الإمارات العربية المتحدة

١١) وزارة العمل والشئون الإجتماعية ، القرار الوزاري رقم «٢/٥١» لسنة ١٩٨٠ الصادر عن وزير العمل والشئون الإجتماعية - دولة الإمارات العربية المتحدة

خامساً ، رسائل الماجستير ،

١) البحر ، مني جمعه (الاسرة وجنوح الاحداث فى مجتمع الإمارات) جامعة القاهرة «منشورة» بمجلة شئون إجتماعية ، جمعية الإجتماعيين بدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩١ م.

٢) الشامسي ، ميثاء سالم (اثر تدفق الثروة النفطية على تغير نسق القيم فى مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة) جامعة الإسكندرية ١٩٨٨ م

٣) العامري ، عنان اديب (دراسة تحليلية لاثر البيئة الإجتماعية فى الإنحراف بالمجتمع الاردني) رسالة ماجستير - جامعة القاهرة ١٩٦٩ م

٤) راشد ، عبدالله حمد (العائلة المتغيرة فى مجتمع عجمان) رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الإسكندرية ١٩٨٤ م

٥) عبدالله ، عبدالسلام (ملامح ظاهرة إنحراف الاحداث) رسالة ماجستير - جامعة الفاتح - ليبيا ١٩٨٥ م

٦) غباش ، موزه عبيد (الهجرة والتنمية) رسالة ماجستير - جامعة القاهرة ١٩٨٦ م

- 1) ARKOFF , ABBE , ADJUSTMENT AND MENTAL , (MC GRAUU , HILL BOOK COMPANY) NEW YORK , 1968
- 2) AUSTIN. L PORTERFIELD . YOUTH IN TROUBLE (FORTWORTHILEO POTISHMAN , 1944)
- 3) BENJAMIN , SPOCK , BABY AND CHILD CARE (POCKET BOOK, NEW YORK 1976)
- 4) EMIL, DURKHEIM , SUICIDE , TRANS, JOHN A SPAULD AND GEORGE SIMPON (NEW YORK THE FREE PRESS , 1951)
- 5) EDWINH SUTHERLAND , PRINCIPLES OF CRIMINOLOGY (PHILADELPHIA LIPPINCOTT , 1939)
- 6) E. W PUGESS , SOCIAL SURVEY AMERICAN (JOURNAL OF SOCIOLOGY , JAN , 1916)
- 7) FRED J. MURPHY, M SHIRLY , AND H. L. WITMER (THE IN CIDENCE ATNIDDEN DELINQUENCY) (AMERICAN JOURNAL OF ORTHOPSYHIATVY OCTOPER 14, 1946)
- 8) GOSHEPAKAHL , THE AMERICAN CLASS STRUCTURE (NEW YORK HOLTRINEHART , AND UINSTON , INC , 1957)
- 9) HELEN BEE , THE DEVELOPING CHILD , THIRD EDITIONS , (HARPER AND ROW PUPHSHERS , NEW YORK 1981)
- 10) HETHERINGTON , E. M EFFECTS OF FATHER ABSENCE OR , PERSONALITY DEVELOPMENT , DEVELOPMENTAL PSYCHOLOGY 1972

(218)

- 11) MAIER , ELIZAPETH , CHILD NEGLECT , IN NATHAN E COHENS (EDS) SOCIAL WORK AND SOCIAL PROBLEMS , (NATIONAL ASSOCIATION OF SOCIAL WORKERS INC . NEW YORK 1964)
- 12) P. YOUNG , SCIENTIFIC SOCIAL SURVEY , AND RESEARCH , (NEW YORK 1947)
- 13) RICHARDA , CLOWARD AND LLOYD , OHLIN (DELINQUENCY AND OPPORTUNITY A, THEORY OF DELINQUENT GANGS (NEW YORK) THE FREE PRESS , 1960
- 14) ROBERT C, TRJANOWICZ JUVENILE DELINQUENCY (CONCEPTS AND CONTROL , PRENTICE HALL , INCENGLUOOD CLIPPS , NEW JERSEY 1974)
- 15) ROBERTA , DENTLER, AND LAWRENCE , J. MONROE EARLY , ADOLESCENT THEFT , AMERICAN SOCIOLOGICAL REVIEW (OCTOBER 1960)
- 16) ROBERT K . MERTON , SOCIAL THEORY AND SOCIAL STRUCTURE(NEW YORK THE FREE PRESS 1957)
- 17) SEARS AL , PATTERNS OF CHILD REARING (NEW YORK , HARPER AND ROW 1957)

(ملاحق البحث)

الملحق الاول
(إستمارة البحث)

بسم الله الرحمن الرحيم

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض
العمد العالي للعلوم الأمنية
قسم العلوم الاجتماعية

" استثمارة بحث "

موضوع البحث

علاقة الخلفية الاجتماعية الإقتصادية للاسرة بإنحراف الاحداث
دراسة تطبيقية على الاحداث المودعين بوحدي الرعاية الاجتماعية
الشاملة للاحداث المنحرفين في كل من امارة ابوظبى و امارة الشارقة
بدولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد

النقيب/ نجم عبدالله سيار

إشراف

الاستاذ الدكتور/ رابع عبدالرحمن حروش

تاريخ التطبيق :-

مكان التطبيق :-

أولاً : البيانات الأولية عن الحدث :-

(١) العمر _____ مكان الميلاد _____ الجنسية الحالية _____
الجنسية السابقة _____ المستوى التعليمي _____ الحالة الإجتماعية _____

الحالة المهنية :- يعمل () لايعمل () في حال العمل ماهو نوع العمل
الأجر _____ كيفية التصرف في الدخل
الشهري :- يساعد الاسرة () يصرفه على نفسه () يساعد الاسرة
بجزء ويستبقى جزء لنفسه () أخرى تذكر _____

(٢) الحالة الدراسية :- مستمر في الدراسة () منقطع عن الدراسة ()
في حالة تركه المدرسة قبل ايداعه بالوحدة ماهي اسباب ترك المدرسة ؟
كراهية التعليم () عدم قدرته على مواصلة التعليم بسبب الرسوب
المكرر () رغبة منه في العمل لمساعدة الاسرة ()
أخرى تذكر _____

(٣) الوضع السكني للحدث :- هل يقيم مع والديه أم أحدهما ؟ مع والديه ()
مع أحدهما () في حال الإقامة مع احدهما يذكر السبب .. وفاة أحدهما
() طلاق () هجران () آخر يذكر _____
في حال الإقامة مع غير الوالدين يذكر صلة القرابة _____
المنطقة السكنية :- حي شعبي () حي متوسط () حي راق ()
ملكية المسكن :- ملك () إيجار () حكومي ()
نوع السكن :- شقة في عمارة () فيلا () بيت شعبي ()
آخر يذكر _____
عدد غرف السكن (يذكر العدد) _____

(٤) ولي أمر الحدث :- والده () آخر () في حال وجود شخص آخر
يتولي أمر الحدث تذكر قرابته للحدث _____ وجنسية ولي الامر
_____ ومهنته _____ وحالته الإجتماعية _____
هل يقيم الحدث في منزل ولي الامر ؟ نعم () لا ()

٥) سبب دخول الحدث للوحدة الشاملة لرعاية الاحداث :-

- بناء على طلب والده () سرقة () لواط () زنا ()
 سكر () تعاطي مخدرات () شفط غراء () مشاجرة ()
 حادث مروري () الاخلال بالاداب العامة () أخرى تذكر
-
- عدد مرات دخول الحدث للوحدة :- أول مرة () مرتين () ثلاث مرات ()
 () أربع فأكثر ()

ثانياً: التكوين الاسري للحدث :-

١) عدد الافراد الذين يعيشون فى نفس المسكن ونوعياتهم :-

- إجمالي العدد مع الاب والام ()
 عدد الابناء الاشقاء () ذكور () إناث ()
 عدد الاخوة من الاب () ذكور () إناث ()
 عدد الاخوة من الام () ذكور () إناث ()
 عدد الاقارب () ذكور () إناث ()

٢) يحدون فى الجدول التالي اخوان الحدث سواء الاشقاء او من الاب والام :-

الاخوة	الجنس	العمر	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	المهنة	الدخل الشهري	ملاحظات
الأول							
الثاني							
الثالث							
الرابع							
الخامس							
السادس							
السابع							
الثامن							
التاسع							
العاشر							
الحادي عشر							
الثاني عشر							

يدون في الجدول التالي الأقارب الذين يعيشون
مع الأسرة في نفس المسكن

درجة القرابة	الجنس	العمر	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	المهنة	الدخل الشهري	ملاحظات

ثالثاً :- البيانات الخاصة بوالدي الحدث :-

م	البيانات	الاب	الام
١	العمر		
٢	مكان الميلاد		
٣	الجنسية الحالية		
٤	الجنسية السابقة		
٥	الحالة الاجتماعية الحالية		
٦	المستوى التعليمي		
٧	الحالة الصحية		
٨	تاريخ الوفاة في حال وفاة احدهما أو كليهما		
٩	المهنة وطبيعة العمل		
١٠	عدد مرات الزواج		
١١	عدد الزوجات الحاليات بالنسبة للاب		
١٢	عدد الابنساء		

رابعاً :- الدخل الشهري الاجمالي للأسرة :-

()	أقل من	٢٠٠٠	درهم الامارات	()
()	من	٢٠٠٠	الى اقل من ٣٠٠٠	()
()	من	٣٠٠٠	الى اقل من ٤٠٠٠	()
()	من	٤٠٠٠	الى اقل من ٥٠٠٠	()
()	من	٥٠٠٠	الى اقل من ٦٠٠٠	()
()	من	٦٠٠٠	الى اقل من ٧٠٠٠	()
()	من	٧٠٠٠	الى اقل من ٨٠٠٠	()
()	من	٨٠٠٠	الى اقل من ٩٠٠٠	()
()	من	٩٠٠٠	الى اقل من ١٠٠٠٠	()
()	من	١٠٠٠٠	الى اقل من ١١٠٠٠	()
()	من	١١٠٠٠	الى اقل من ١٢٠٠٠	()
()	من	١٢٠٠٠	الى اقل من ١٣٠٠٠	()
()	من	١٣٠٠٠	الى اقل من ١٤٠٠٠	()
()	من	١٤٠٠٠	الى اقل من ١٥٠٠٠	()
()	من	١٥٠٠٠	فما فوق	()

خامساً :- الخلفية الاقتصادية للأسرة :-

- (١) مصروفك اليومي كاف () الى حد ما () غير كاف ()
- (٢) حاجتك الى النقود جعلتك تنحرف . صحيح () الى حد ما () غير صحيح ()
- (٣) الاكل خارج المنزل : دائماً () احياناً () لا أكل ()
- (٤) توفر وسائل الترويح داخل المنزل : كافية () الى حد ما () غير كافية ()
- (٥) السفر الى الخارج : دائماً () احياناً () لم اسافر ()
- (٦) الدخل الإضافي للاب . يوجد () احياناً () لا يوجد ()

- ٧) الاعانات الإجتماعية للأسرة: بإستمرار () احياناً ()
لا توجد ()
- ٨) وجود الخدم بالمنزل اكثر من واحد () واحد ()
لا يوجد ()
- ٩) تناول الاسرة لبعض الوجبات خارج المنزل : دائماً () احياناً ()
لا توجد ()
- ١٠) توفر متطلبات الاسرة اليومية : متوفر دائماً () الى حد ما ()
غير متوفر ()
- ١١) قدرة الاسرة على توفير كل ماتطلبه تستطيع () احياناً ()
لا تستطيع ()
- ١٢) كافية دخل الاسرة لتوفير متطلبات المعيشة يكفي () الى حد ما ()
لا يكفي ()

سادساً :- الخلفية الاجتماعية للأسرة :-

- ١) شجار الوالدين دائماً () احياناً () لايتشاجران ()
شجار الوالدين امامك دائماً () احياناً () لايتشاجران امامي ()
- ٢) العلاقة بين الوالدين جيدة () عادية () سيئة ()
- ٣) معاملة الوالدين للحدث بحنان () عادية () بقسوة ()
< الاب > بحنان () عادية () بقسوة ()
< الام > بحنان () عادية () بقسوة ()
- ٤) تواجد الحدث فى المنزل دائماً () احياناً () لا ابقى فى المنزل ()
تواجد والده فى المنزل دائماً () احياناً () لا يبقى فى المنزل ()
تواجد الام فى المنزل دائماً () احياناً () لا تبقى فى المنزل ()
الفترة التى يقضيها الحدث مع والده : طويلة () متوسطة () قصيرة ()

- ٥) عودة الاب الى المنزل ليلاً مبكرة () عادية () متأخرة ()
- ٦) إهتمام الاب بالحدث كثيراً () متوسط () لايبالي ()
- ٧) إهتمام الام بالحدث كثيراً () متوسط () لايبالي ()
- ٨) قيام الاب بواجباته نحو الاسرة بشكل عام () متوسط () مقصر ()
- ٩) قيام الام برعاية ابنائها بشكل عام () متوسط () مقصرة ()
- ١٠) السوابق الجنائية للاب كثيرة () احياناً () لا توجد ()
السوابق الجنائية للام كثيرة () احياناً () لا توجد ()
- ١١) تأثير عمل الاب على رعاية الاسرة هناك تأثير () احياناً () لا يوجد ()
- ١٢) تأثير زواج الاب من زوجة اخرى على رعاية الحدث هناك تأثير () احياناً () لا يوجد ()

الملاحق الثاني

قانون إنحادي رقم /٩/ لسنة ١٩٧٦م

في شأن الأحداث الجانحين والمشردين

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم (١) سنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة مجلس الوزراء والمجلس
الوطني الاتحادي وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد ،

أصدرنا القانون الآتي .

الباب الأول

أحكام عامة

مادة (١)

يعد حدثاً في تطبيق أحكام هذا القانون من لم يجاوز الثامنة عشر من
عمره وقت ارتكاب الفعل محل المساءلة أو وجوده في إحدى حالات التشرد

مادة (٢)

تثبت السن بوثيقة رسمية ، فإن تعذر ذلك نذبت جهة التحقيق أو المحكمة
طبيباً مختصاً لتقديره بالوسائل الفنية

مادة (٣)

تحسب السن في تطبيق أحكام هذا القانون بالتقويم الميلادي

مادة (٤)

تتخذ في شأن الأحداث الجانحين والمشردين التدابير المقررة في هذا
القانون

مادة (٥)

يكون للموظفين الذين يحددهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة الضبط
القضائي فيما يختص بجناح الأحداث وتشردهم

الباب الثاني الأحداث الجانحون والمشردون

مادة (٦)

لاتقام الدعوى الجزائية على الحدث الجانح الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة ، ومع ذلك يجوز لجهات التحقيق والمحاكم أن تأمر في جميع الأحوال باتخاذ الاجراءات التربوية أو العلاجية المناسبة لحالة هذا الحدث إذا رأت ضرورة لذلك

مادة (٧)

إذا ارتكب الحدث الذي أتم السابعة ولم يبلغ السادسة عشرة من عمره جريمة معاقب عليها في قانون الجزاء أو أي قانون آخر حكم القاضي بإتخاذ مايراه من التدابير

مادة (٨)

إذا ارتكب الحدث الذي أتم السادسة عشر من عمره جريمة معاقباً عليها في قانون الجزاء أو أي قانون آخر جاز للقاضي أن يحكم باتخاذ مايراه من التدابير المنصوص عليها في هذا القانون بدلا من العقوبات المقررة

مادة (٩)

لايحكم على الحدث بعقوبة الاعدام أو السجن أو العقوبات المالية

مادة (١٠)

(١) في الحالات التي يجوز الحكم فيها على الحدث بالعقوبة الجزائية تستبدل بعقوبتي الاعدام أو السجن المقررة للجريمة التي ارتكبها عقوبة الحبس مدة لاتزيد على عشر سنين

(٢) فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها الحدث معاقباً عليها بالحبس ، لايجوز أن تزيد مدة الحبس التي يحكم بها عليه نصف الحد الأقصى المقرر لها أصلاً

(٣) وتنفذ عقوبة الحبس التي قد يحكم بها على الحدث طبقاً لهذه المادة في أماكن خاصة تتوافر فيها وسائل الرعاية الاجتماعية والتربوية والتعليم

مادة (١١)

(١) لاتسري أحكام العود على الحدث
(٢) ولايخضع الحدث للعقوبات التبعية أو التكميلية عدا المصادرة وغلق المحل ، والعزل من الوظيفة

(٢٣١)

مادة (١٢)

- ١) إذا ارتكب الحدث أكثر من جريمة قبل الحكم عليه في إحداها وجبت محاكمته عنها كوحدة على أن يحكم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد
- ٢) إذا تبين بعد الحكم على الحدث أنه ارتكب جريمة أخرى سابقة على صدور الحكم جاز للمحكمة الاكتفاء بالتدابير أو العقوبات التي قضى بها عليه

مادة (١٣)

- يعتبر الحدث مشرداً في أي من الحالات الآتية :
- ١) إذا وجد متسولا ويعد من أعمال التسول عرض سلع تافهة أو ممارسة أعمال لاتصلح مورداً جدياً للعيش
 - ٢) إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو إفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو يخدم من يقومون بهذه الأعمال
 - ٣) وإذا لم يكن له محل إقامة مستقر وكان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة بطبيعتها للإقامة أو المبيت فيها
 - ٤) إذا خالط المشردين أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة
 - ٥) إذا كان سيء السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من سلطة أمه في حالة وفاة أبيه أو غيابه أو عدم أهليته أو سلب ولايته ولايجوز في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء قبل الحدث إلا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال

مادة (١٤)

- إذا ضبط الحدث في إحدى الحالات الأربع الأولى من المادة السابقة أنذرت الشرطة متولي أمره كتابة بمراقبة حسن سيره في المستقبل ويجوز التظلم من هذا الانذار الى النيابة العامة المختصة خلال عشرة أيام من تسلمه ويكون قرار النيابة في هذا التظلم نهائياً وإذا وجد الحدث في إحدى حالات التشرذ المشار إليها بعد صيرورة الانذار نهائياً أو في الحالة الخامسة من المادة السابقة اتخذت في شأنه التدابير المناسبة المنصوص عليها في هذا القانون

الباب الثالث

التدابير

مادة (١٥)

التدابير التي يجوز اتخاذها في شأن الحدث هي .

- (١) التوبيخ
- (٢) التسليم
- (٣) الاختبار القضائي
- (٤) منع ارتياد أماكن معينة
- (٥) حظر ممارسة عمل معين
- (٦) الالتزام بالتدريب المهني
- (٧) الايداع في مأوى علاجي أو معهد تأهيل أو دار للتربية أو معهد للإصلاح حسب الأحوال
- (٨) الابعاد من البلاد

مادة (١٦)

التوبيخ هو توجيه اللوم والتأنيب الى الحدث في الجلسة وحثه على السلوك القويم

مادة (١٧)

يكون تسليم الحدث الى أحد أبويه أو الى من له الولاية عليه فإذا لم يتوفر في أيهما الصلاحية للقيام بتربيته يكون التسليم الى من هو أهل لذلك من أفراد أسرته

مادة (١٨)

في الحالات التي يجوز الحكم فيها على الحدث بعقوبة الحبس يجوز للقاضي أن يأمر بوقف النطق بحكم الإدانة مدة لاتقل عن سنة ولاتزيد على ثلاث سنوات مع وضع الحدث تحت الاشراف والقيود التي يقتضيها اختباره قضائياً

فإذا اجتاز الحدث فترة الاختبار بنجاح اعتبرت الدعوى كأن لم تكن وإلا اعيدت محاكمته طبقاً لأحكام هذا القانون

مادة (١٩)

يجوز للمحكمة أن تأمر بمنع الحدث من ارتياد الأماكن التي يثبت أن ترده عليها له تأثيره في جناحه أو تشرده

مادة (٢٠)

يجوز للمحكمة أن تحظر على الحدث مزاوله أعمال معينة متى تبين أن جناحه أو تشرده راجع إلى مزاولته هذه الأعمال

مادة (٢١)

يكون الالتزام بالتدريب المهني بأن تعهد المحكمة بالحدث إلى مراكز التدريب المهني الحكومية أو أحد المصانع أو المتاجر أو المزارع التي تقبل تأهيله وذلك كله لمدة لا تتجاوز ثلاث سنين

مادة (٢٢)

للمحكمة إذا تبين لها أن جناح الحدث أو تشرده راجع إلى مرض عقلي أن تأمر بوضعه في مأوى علاجي أو منشأة صحية مخصصة لهذا الغرض إلى أن يتم شفاؤه
وتقرر المحكمة إخلاء سبيل الحدث بعد ذلك بناء على تقارير الأطباء المشرفين على علاجه

مادة (٢٣)

للمحكمة أن تحكم بإيداع الحدث في معهد مناسب لتأهيله أو في إحدى دور التربية والإصلاح المعدة لرعاية وتقويم الأحداث التابعة للدولة أو المعترف بها منها
وتقرر المحكمة الإفراج عن الحدث بناء على التقارير التي تقدمها هذه الجهات إليها وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من هذا القانون
ولا يجوز بقاء الحدث في هذه الأماكن متى بلغ الثامنة عشر من عمره

مادة (٢٤)

يجوز للمحكمة - إذا كان الحدث من غير المواطنين - أن تحكم بإبعاده عن البلاد ويكون الحكم بالإبعاد وجوبياً إذا عاد الحدث إلى إحدى حالات التشرد أو الجناح
وينفذ حكم الإبعاد خلال اسبوعين من تاريخ صدوره

مادة (٢٥)

يجوز الحكم على الحدث بأكثر من تدبير من التدابير المشار إليها فيما تقدم متى اقتضت مصلحته ذلك

مادة (٢٦)

مع عدم الإخلال بحكم المادة ٢٤ من هذا القانون يجوز عند الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في هذا القانون الأمر بوقف تنفيذ الحكم

مادة (٢٧)

يصدر وزير الشئون اجتماعية بالاتفاق مع وزير العدل القرارات اللازمة لتنظيم دور رعاية الأحداث وإصلاحهم وكذلك أماكن إيوائهم أثناء إجراءات المحاكمة

الباب الرابع**الإجراءات****مادة (٢٨)**

لايجوز حبس الحدث احتياطياً

على أنه إذا كانت ظروف الدعوى تستدعى إتخاذ إجراء تحفظي ضده جاز للنيابة العامة أن تأمر بإيداعه إحدى دور التربية المعدة لرعاية الأحداث على ألا يزيد مدة الإيداع عن أسبوع مالم توافق المحكمة على مدها ويجوز بدلا من إيداع الحدث دار التربية الأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه على أن يكون ملتزماً بتقديمه عند كل طلب

مادة (٢٩)

تجري محاكمة الحدث في غير علانية ولايجوز أن يحضرها إلا متولي أمره والشهود والمحامون ومدوبو وزارة الشئون الاجتماعية ومعاهد الأحداث ومن تأذن له المحكمة بالحضور وللمحكمة إعفاء الحدث من حضور المحاكمة بنفسه وان تقرر سماع الشهود في غير حضوره إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك على أنه لايجوز الحكم بالادانة إلا بعد إفهام الحدث بما تم في غيبته من إجراءات ويجب أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية

مادة (٣٠)

يجب قبل الحكم على الحدث التحقق من حالته المادية والاجتماعية ودرجة إدراكه والبيئة التي نشأ فيها والأسباب التي دفعت إلى ارتكاب الجريمة أو إلى التشرد والتدابير الناجحة في اصلاحه فإذا رأت المحكمة أن حالة الحدث الجسمية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية تستلزم قبل الفصل في الدعوى ملاحظته ودراسته قررت وضعه في مركز للملاحظة أو في أي مكان آخر تعينه المحكمة وذلك للمدة التي تراها ويوقف السير في الدعوى إلي أن تتم الملاحظة والدراسة

مادة (٣١)

كل اجراء مما يوجب القانون اعلانه للحدث يبلغ إلى أحد والديه أو من له الولاية عليه أو إلى المسئول عنه حسب الأحوال ولهؤلاء أن يباشروا لمصلحة الحدث طرق الطعن المقررة له

مادة (٣٢)

يجوز استئناف الأحكام الصادرة على الأحداث عدا الحكم بالابعاد أو بالتوبيخ أو بتسليم الحدث إلى والديه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه

ويرفع الإستئناف بتقرير إلى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم إذا كان حضورياً أو من تاريخ اعلان الحكم إذا كان غيابياً وتفصل فيه المحكمة على وجه السرعة

مادة (٣٣)

الحكم الصادر بايداع الحدث المعاهد المخصصة لرعايته أو إصلاحه يكون واجب التنفيذ ولو طعن فيه بالاستئناف

مادة (٣٤)

يكون لكل معهد مخصص لرعاية الأحداث وإصلاحهم أو أي محل آخر معد لقبولهم لجنة للإشراف عليه تشكل برئاسة ممثل النيابة العامة وعضوية مدير المعهد وإخصائي من وزارة الشؤون الاجتماعية يتدبه لذلك وزيرها ويكون الإفراج عن المحكوم عليه بالإيداع في تلك المعاهد بناء على طلب هذه اللجنة

مادة (٣٥)

للمحكمة من تلقاء نفسها بعد الاطلاع على التقارير التي تقدم إليها أو بناء على طلب الحدث أو من له حق الولاية عليه أو المسئول عنه بحسب الأحوال تعديل التدابير المحكوم بها على الحدث أو وقفها أو إنهاؤها ويكون حكم المحكمة في جميع الأحوال غير قابل للطعن ولا يجوز تجديد الطلب قبل انقضاء ثلاثة أشهر على صدور الحكم المذكور

مادة (٣٦)

إذا حكم على متهم على اعتبار أن سنه تزيد على ثماني عشرة سنة ثم تبين بأوراق رسمية أن سنه لايجاوز ثماني عشرة سنة ترفع النيابة العامة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لالغائه ، والحكم في الدعوى وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة لمحاكمة الأحداث

(٢٢٦)

مادة (٣٧)

وإذا حكم على متهم بتدبير من التدابير المقررة للأحداث ثم تبين بأوراق رسمية أن سنه تزيد على ثماني عشرة سنة ، ترفع النيابة العامة الأمر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لالغائه والحكم فى الدعوى وفقاً للأحكام المقررة فى قانون الاجراءات الجزائية

مادة (٣٨)

يعاقب بغرامة لاتجاوز خمسمائة درهم كل من سلم إليه الحدث وأهمل رعايته وترتب على ذلك جنوح الحدث أو تشرد

مادة (٣٩)

يعاقب بغرامة لاتجاوز مائة درهم كل من أنذر طبقاً للمادة (١٥) ثم أهمل مراقبة الحدث وترتب على ذلك عودته إلى حالات التشرد

مادة (٤٠)

يعاقب بغرامة لاتجاوز خمسمائة درهم كل من سلم إليه الحدث وامتنع عن تقديمه إلى السلطات المختصة عند طلبه

مادة (٤١)

يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر أو بغرامة لاتقل عن الف درهم ولاتجاوز الفى درهم كل من أخفى حدثاً حكم عليه طبقاً لأحكام هذا القانون أو دفعه إلى الفرار أو أعانه عليه

مادة (٤٢)

يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة لاتقل عن ألفى درهم ولاتجاوز خمسة آلاف درهم كل من عرض حدثاً لاحدى حالات التشرد بأن أعده لها أو ساعده أو حرضه على سلوكها أو سهلها له بأي وجه ولو لم تتحقق حالة التشرد قانوناً

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أعد حدثاً لارتكاب جريمة أو القيام بعمل من الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب أو حرضه عليها ولو لم يرتكبها الحدث فعلاً

وتكون العقوبة الحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر إذا استعمل الجاني مع الحدث وسائل اكراه أو تهديد أو كان من اصوله أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو كان الحدث مسلماً إليه طبقاً للقانون

وتكون العقوبة الحبس مدة لاتقل عن سنة إذا ارتكب الجاني هذه الأفعال مع أكثر من حدث ولو فى أوقات مختلفة

وذلك كله مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر

مادة (٤٣)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ستين يوماً من تاريخ نشره

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي
بتاريخ : ١٤ ذو القعدة ١٣٩٦ هجرية
الموافق : ٦ نوفمبر ١٩٧٦ ميلادية

